تاريخ الشهادة :2023/10/21

رقم الشهادة :0227

شهادة نشر

يشهد مديردار بصمة علمية للنشر أن الباحث (ة): د. ذبيح حاتم

قد نشر(ت) كتاب موسوم بـ: دينامية الأحزاب في النظام السياسي الجزائري

الجزء الأول

نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر

رقم الإيداع القانوني : 978-9969-506-64-8 : ISBN

أكتوبر 2023

امضاء وتوقيع مدير الدار/د. قاضي هشام

يمكن استعمال هذه الشهادة بما يسمح به القانون

الدكتور: ذبيح حاتم
أستاذ بجامعة المسيلة

ديناميكية الأحزاب في النظام السياسي الجزائري

الجزء الأول
نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر

ديناميـة الأحزاب في النظام السياسي الجزائري

الجزء الأول

نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر

د. ذبيح حاتم

عنوان الكتاب: دينامية الأحزاب في النظام السياسي الجزائري

الجزء الأول

نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر

تأليف: د. ذبيح حاتم

عدد الصفحات: 162 صفحة

القياس: 16×24 سم

الطبعة: 01

الترقيم الدولي:

978-9969-506-64-8

الإيداع القانوني: أكتوبر 2023

حقوق النشر محفوظة للمُؤلف

الناشر:

دار بصمة علمية

ورقلة -وسط المدينة-/الجزائر

شارع الأمير عبد القادر الطابق الثالث مكتب رقم 01 و02

الفاكس: 029761587

الهاتف: 29 59 62 60 06- 63 02 88 81 07

البريد الالكتروني: dar.bsma.ouargla@gmail.com

Web Site: https://dar.basmailmiya.dz

الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر إلا عن آراء صاحبها

إهداء

إلى والدي المرحوم البروفيسور ذبيح ميلود...أبا واستاذا

أهدي هذا العمل راجيا بصدق أن يحتسب صدقة جارية على روحه

الطاهرة.

مقدمة

لقد ظهر تصور الحكم الديمقراطي على أنقاض الحكم الفردي المطلق، ولم يكن ذلك بمحض الصدفة إنما كان نتاج صراع مرير بين من يتوق إلى الحرية والعدالة ومن ينفرد بممارسة السلطة ويستبد بها، وقد كان لفلاسفة النهضة الفضل في التأسيس للحكم الديمقراطي، بالموازاة مع التضحيات الجسام للشعوب لدحر الاستبداد والتسلط، وفي بدايات هذه النشأة تعددت التفسيرات بخصوص قيام هذا الحكم، الذي يعد عقدا اجتماعيا بين الشعب الذي يمنح الثقة، وبين الأشخاص المتنافسين للحصول على هذه الثقة.

والعقد الاجتماعي بنظر علماء السياسة هو فكرة افتراضية بلورها فلاسفة النهضة في قالب نظريات لتفسير قيام الدولة ونظام الحكم فيها، وبمقتضى هذا العقد يتنازل كل فرد عن جزء من حقوقه لصالح شخص يجمع حدا أدنى من القيم المشتركة لهؤلاء الأفراد، وهذا لقاء حكمهم وتحقيق الصالح العام، فالعقد الاجتماعي جدلية سياسية اجتماعية بين طرفي العقد، وهما السلطة التي يقع على عاتقها حماية حقوق وحريات الأفراد لقاء التنازل عن جزء منها، والشعب الذي يتشكل من الأفراد المتنافسين على السلطة، فيما يتحدد محل العقد بقاء الحاكم في السلطة وممارستها وتحقيق المصالحة العامة.

ومن منطلق أن السلطة ليست ملكا لأحد، وأن من يمارسها ينبغي أن يحوز ثقة الشعب كطرف أساسي في العقد، ولأن حيازة هذه الثقة هي نتاج التنافس والصراع المحتد على من يحوز هذه الثقة، كان من الطبيعي أن يتجمع عدد من الأشخاص ممن لهم نفس التصور لتحقيق الصالح العام، وتجسيد هذا التصور في حال الوصول إلى السلطة، فكان تجمع ممن يعتنقون نفس الأفكار بهذا الخصوص اللبنة الأولى في نشأة الحزب السياسي، فيشكل هؤلاء جمعا من المناضلين الذين يعبرون عن أفكار وبرنامج يرونه كفيلا بتحقيق التطلعات.

إن الوصول إلى السلطة وممارستها هي الجزاء المستحق لمن يحوز سبق التنافس عليها، مما يعني أن وجود الحزب يظل ضروريا وحتميا لممارسة السلطة، إذ يصعب الحديث عن وجود سلطة سياسية بمعزل عن الحزب السياسي، وهذا

بغض النظر عن ديمقراطية الحكم أو شموليته، فحتى النظم الشمولية لها أحزاب ترسم لها معالم سياساتها التنموية والاجتماعية والاقتصادية.

وتشغل الأحزاب السياسية حيزا كبيرا في كافة أنظمة الحكم، فهي تشكل أهم عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته، بحكم الوظائف والأدوار التي تقوم بها، لذلك ينظر إليها على أنها ضرورة تقتضيها الديمقراطية، فلا جدال أن إنكار الأحزاب يعني بالضرورة إنكار الديمقراطية، فلا حرية سياسية في غياب الأحزاب.

ويرى البعض أن جوهر التعددية يتمحور حول تعدد الأحزاب وتداول السلطة بينها، ومن ثم إمكانية التغيير السلمي، هذه التعددية تقوم أساسا على رفض فكرة حكم الحزب الواحد، لذا فهي من ركائز العمل السياسي، فيما يري البعض الآخر أن العنصر الأهم لقيام حراك سياسي هو بناء المؤسسات السياسية، أو بعبارة أخرى إكساب المجتمع الصفة المؤسسية بما يحافظ على استقرار النظام ويكسبه الشرعية السياسية، وعادة ما يتألف النظام الديمقراطي من عدة مؤسسات رئيسية بخلاف السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويأتي في مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والنقابات والجمعيات، وكلها مؤسسات تساعد علي الانتقال السلمي للسلطة السياسية كما أنها تفرز المرشحين في الانتخابات.

إن العلاقة بين الأحزاب والنظم السياسية علاقة جد وثيقة، إذ أصبح المصطلح وعلى رغم تعدد أوجه استخداماته، مرادفا مباشرا لمفهوم التعدد الفكري والسياسي ضمن أبنية المجتمع الإنساني، هذا الترابط يضفي طابعا خاصا على موقع وأهمية بناء الأحزاب داخل إطار النظم السياسية السائدة، ودور هذه الأحزاب في عملية البناء والتغيير والمساهمة في عملية الاستقرار والتنمية الشاملة.

ولا يخفى النظام السياسي في الدولة هو انعكاس للنظام الحزبي القائم والذي يؤثر على طبيعة العلاقة بين السلطات، ويختلف هذا التأثير من نظام حزبي إلى آخر، وللنظام القانوني الداخلي للأحزاب أثر عميق على الأداء البرلماني

والاستقرار الحكومي، فمرونة الأحزاب أو جمودها هو ما ينعكس على مسألة تركيز السلطات وتوزيعها.

لقد ارتبطت الأحزاب في الجزائر بالنظام السياسي منذ الاستقلال، فتجربة الكفاح السياسي ضد المستعمر، وبرغم تأثيرها الإيجابي إلا أن عوامل فشلها كانت عديدة، ولعل كثرة التيارات والتوجهات والصراع على السلطة والزعامة من أبرزها.

إن موضوع الأحزاب السياسية وعلى الرغم من كونه شائك ومعقد، إلا أنه يحتل مكانة هامة لدى الفقهاء والمختصين الساسة، كونه يضع المشرع والساسة أمام إشكالية إيجاد التوازن بين السلطة والحرية، وقد اختلفت وجهات النظر بهذا الخصوص وتعددت حتى في أعرق النظم، كون التعددية عماد الديمقراطية، غير أنهم أجمعوا على أن لا حرية سياسية ولا نظام ديمقراطي دون أحزاب، باعتبارها ضرورة تقتضيها طبيعة الأنظمة الديمقراطية.

وتكمن أهداف الدراسة في أنها تأتي لتحليل وتأصيل حركية الأحزاب في النظام السياسي، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعد مدخلا هاما لفهم بعض الجوانب الغامضة في طبيعة النظام السياسي الجزائري من ناحية، والكشف عن الاختلالات والسبل الكفيلة بمعالجتها والحد منها من ناحية أخرى، فضلا عن أن الدراسة تطرح وتطمح للوصول إلى بعض التصورات لتنشيط وتفعيل دور الأحزاب كفاعل أساسي في النظام السياسي.

كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظروف نشأة وتطور الأحزاب، وارتباطها بالنظام السياسي الجزائري فالتجربة الحزبية الجزائرية زاخرة منذ فترة الاستعمار، مع الإشارة إلى أن التعدد في حقيقة الأمر كان موجودا منذ الاستقلال، كأحد رواسب تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، ليتم تكريسه لاحقا في أحد أهم المحطات التي عرفها النظام السياسي الجزائري.

وقد قسمنا هذا الجزء إلى فصلين، نتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية، من خلال تحديد التعاريف المختلفة وكذا الخصائص والوظائف والمهام والأنواع والنظم الحزبية، ونتناول في الفصل الثاني

الأحزاب السياسية وارتباطها بالتغيرات التي عرفتها الجزائر من خلال التطرق لنشأتها وتطورها، عبر تأصيلها وبحث أسباب وعوامل نشأتها، كما نتناول أيضا التجربة الحزبية الجزائرية من خلال التعريج على مختلف محطات نشأتها وصعوباتها ومعوقاتها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

لقد ارتبطت الأحزاب السياسية في الجزائر بالتطورات التي عرفها النظام السياسي، بدءا من فترة الاستعمار مرورا بالتجارب التي أعقبت الاستقلال، فالكفاح من أجل التحرر كان النواة الأولى لظهور الأحزاب السياسية في الجزائر بمفهومها الحديث، وعلى الرغم من تلك التطورات فإن الجزائر تبقى من الدول النامية التي تعرف فيها التجربة الحزبية قصورا كبيرا، الأمر الذي يعكس التناقضات التي طبعتها منذ نشأتها إلى يومنا هذا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل من البحث تسليط الضوء على مفهوم الأحزاب السياسية وذلك في المبحث الأول، ثم نتناول التجربة الحزبية في الجزائر، من خلال التطرق إلى تطور الأحزاب السياسية وارتباطها بالنظام السياسي وذلك في المبحث الثاني.

المبحث الأول

ماهية الأحزاب السياسية

على الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب سواء من القدماء أو المحدثين قدموا مفاهيمهم للأحزاب السياسية، إلا أن البعض منهم لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر أو شككوا في جدواه، فمن الأمور الملفتة للنظر فإن كتاب الأستاذ الفرنسي موريس دي فرجيه الكلاسيكي الشهير عن الأحزاب السياسية الذي صدر للمرة الأولى عام 1951، لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي[1]، وأيضا الأستاذ جيوفاني سارتوري في مؤلفه الذي صدر عام 1976 بعنوان

[1] صلاح نيوف، نظرية الأحزاب السياسية، مقال الكتروني، الرابط:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4200605/arabic/6%2010ahzab.htm اطلع عليه يوم: 16-06-2014.

"الأحزاب والنظم الحزبية" وبعد أن يستعرض التعريفات التي وضعها عدد من الدارسين الآخرين يتساءل عن جدوى التعريف وأهميته[1].

والواقع أن التنوع الشديد في الكيانات السياسية التي يطلق عليها اسم "الحزب"، سواء من حيث أصولها أو مقوماتها أو وظائفها، انعكس بدوره على التوسع الشديد في تعريفها بين اللاتحديد على الإطلاق، أو العمومية الشديدة، إلى التحديد الضيق، أو الخصوصية المتزمتة، خاصة مع ظهور طوفان أحزاب العالم الثالث[2].

وسنتناول مفهوم الأحزاب في المطلب الأول، ثم نتناول أنماط الأحزاب والنظم الحزبية في المطلب الثاني، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم الأحزاب السياسية

ليس من السهل تحديد مفهوم جامع مانع للأحزاب السياسية، كظاهرة تتسم بالشمولية والتعقيد في آن واحد، وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفيات الإيديولوجية للفقهاء والباحثين الذين حاولوا تحديد هذا المفهوم.

وسنتناول في الفرع الأول التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية من خلال التطرق للتعاريف اللغوية والاصطلاحية، وكذا تمييزها عن المفاهيم المرتبطة بها، وخصائص الأحزاب السياسية ووظائفها، ثم نتناول في الفرع الثاني تمييز الأحزاب عن المفاهيم المرتبطة بها، أما الفرع الثالث فخصصناه لدراسة وظائف الأحزاب وعملها ووسائل عملها وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية

تتعدد تعاريف الحزب السياسي بتعدد المعاني من جهة، ومن جهة أخرى بحسب الزوايا التي ينظر منها إليه، لذا سنتطرق أولا للتعاريف اللغوية

---

[1] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، منشورات عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 1987، ص 13.

[2] Jean Luc CHABOT, Histoire de la pensée politique , Paris, PUF, 1987, p114.

والاصطلاحية ثم نتناول التعاريف الفقهية العديدة التي أعطاها بعض الفقهاء والأساتذة للحزب السياسي.

وسنتناول أولا التعريف اللغوي للحزب السياسي، ثم التعريف الاصطلاحي، وكذا التعاريف الفقهية المختلفة.

أولا: التعريف اللغوي للحزب السياسي

جاء في مختار الصحاح حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[1]، ومن هنا نرى أن كلمة حزب لغة تفيد جمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما، أما كلمة سياسي: فهي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ سياسة، بمعنى الإرشاد والهداية.

إن كلمة "حزب" المفردة جاءت -في القرآن العظيم- بالمعنيين كليهما الخير والشرير، وفي السنة جاء المفرد "حزب" بمعنى خيّر يعني أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم – وأتباعه، وبناء على هذا فلا محذورا شرعيا في استعمال كلمة "حزب" كعنوان لجماعة إسلامية تقوم بأداء عمل إسلامي مشروع، أما كلمة "الأحزاب" في الجمع فلم تأت في القرآن كله سوى للدلالة على معاني الشر والباطل، وفي السنة جاء جمع "أحزاب" بمعنى المقاتلين للمؤمنين المتألبين عليهم.

ولا يفيد مصطلح الحزب في القرآن الكريم المعنى الاصطلاحي المعاصر له والذي يعني جماعة سياسية تسعى للوصول إلى السلطة، وإنما يفيد المصطلح الجماعة والطائفة بشكل عام، ثم يعرف ماهية هذه الجماعة من خلال ما يضاف للحزب فيكون ممدوحا مثل "حزب الله" أو مذموما مثل "حزب الشيطان"، أما المصطلح بحد ذاته فليس بمذموم ولا ممدوح.

أما في السنة النبوية فقد ورد الحزب كما في القرآن الكريم بمعان متعددة وهي لا تخرج عن المعاني التي حددتها معاجم اللغة والتي ذكرت سابقا،

[1] محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، 1985، ص 56.

فقد جاء بمعنى الورد اليومي للقرآن ومنه قول الرسول صلى الله عليه و سلم : "طَرَأَ عليّ حِزْب من القرآن فأحبَبْت أن لا أخْرُج حتى أقْضِيه"؛ فالحزب هنا ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة أو صلاة كالوِرْد.. وقد وردت الأحزاب بمعنى الطوائف، ومنه الحديث الشريف: "اللهم اهْزم الأحزاب اللهم اهزمهم وزَلْزِلهم"[1].

وعلى هذا الأساس يتضح أن المعنى اللغوي لكلمة "حزب" يتمحور حول جماعة من الناس يتفقون حول هدف واحد، وهو بذلك لا يفيد الجمع فقط، بل يفيد الاتفاق على الهدف، حتى في ولم يتحقق هذا الجمع فعليا، فالفكرة تتعلق بالإيمان بهدف ومشترك والسعي لتحقيقه.

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الراهن كل ما يتعلق بالسلطة، على حد قول الأستاذ مارسيل بيرلو M. Perlot:"إن السياسة بالنسبة للعامة، تعني أساسا الحياة السياسية والصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسة هي معرفة الظاهرة"[2]، وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها، وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة والبقاء فيها أو الاشتراك فيها.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للحزب السياسي

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات، وإلى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه، فالفكر الليبرالي يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب، والوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار السياسي، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه، فبالرجوع إلى كل من الأستاذين جون جيكال Jean GICQUEL واندريه هوريو André HAURIOU فإن الحزب في نظرهما تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي،

[1] محمد بن أبي بكر الرازي، المرجع السابق، ص 57.

[2] Marcel PERLOT, Sciences politiques, Edition : PUF, Paris, 1967, p 10.

من أجل الحصول على الدعم الشعبي ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة"[1].

ويعرف جورج بيردو George BURDEAU الحزب السياسي بقوله "هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"[2]، فرواد المذهب الليبرالي لا يختلفون كثيرا فيما بينهم حول مفهوم الحزب.

أما الفكر الماركسي، فيعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"[3]، كما يعرفه الحزب الشيوعي بأنه "لعبة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى الحكم"[4]، مفهوم الحزب عند الفكر الاشتراكي والماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي، فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة، وان الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

ثالثا: التعاريف الفقهية للحزب السياسي

اختلف الفقهاء في تعريف الحزب السياسي، بالنظر إلى اختلاف الزوايا التي ينظر منها للحزب السياسي، وهناك نماذج متعددة لتعريفات الأحزاب السياسية، كونها تعتمد على عناصر مختلفة، فهناك عدة كتاب يعتمدون في

---

[1] Jean GICQUEL et André HAURIOU, Droit constitutionnel et institutions politiques, Paris, 1985 p 228

[2] Georges BURDEAU ,Traité de Science politique, Librairie générale de droit et de jurisprudence LGDJ, 1957, Paris, P 263.

[3] سليم الزغبي، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، في: المرشد إلى الحزب السياسي، الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات ،1995 ص 82.

[4] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006 ،ص 29.

التعريف على الاشتراك في وجهات النظر بين أعضاء الحزب، تتعلق بالمفاهيم السياسية وبمراقبة مجرى الحياة السياسية وسنحاول التطرق لأهمها على النحو التالي:

أعطى ماكس فيبر Max Weber تعريفا واسعا للحزب السياسي، حيث يعتبر أن "الأحزاب السياسية هي جمعيات تقوم على التزام حر، هدفها مد مناضليها النشيطين بحظوظ –مادية أو مثلى- لمتابعة أهدافه الموضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية، أو تحقيق الاثنين معا"[1].

أما التعريف الثاني فهو يخص كل من لابالومبارا Lapalombara وفينر Wiener، في مؤلفهما "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية Political parties and political development" [2] ، حيث يحدد أربعة جوانب لتعريف الحزب السياسي:

- تنظيم دائم ومستمر، أي تنظيم يعد أمله في الحياة السياسية أعلى من أمل قادته في وقت ما.
- تنظيم محلي وطيد بشكل جيد ودائم ظاهريا، يقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي.
- إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم، للحصول على السلطة وممارستها لوحدهم أو مع الغير، وليس فقط التأثير على السلطة.
- الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأية طريقة أخرى.

أما الأستاذ فرانسوا جوجيل Goguel François ، فيصف الحزب السياسي بكونه "جماعة منتظمة قصد المساهمة في الحياة السياسية، تهدف للحصول الكامل أو الجزئي على السلطة وتعمل على نصرة أفكار ومصالح أعضائها"[3].

---

[1] أوليفي دي هاميل و إيف ميني، المعجم الدستوري الجزء الأول، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 بيروت، 1996، ص 481.

[2] أسامة الغزالي حرب المرجع السابق ص 18.

[3] صلاح نيوف، المرجع السابق.

ويعرفه موريس دي فرجيه M.Duverger بكونها" تكتل المواطنين المتحدين من أجل تحقيق هدف معين"[1] .

كما يعرف بنجامين كونستانت Benjamin Constant الحزب السياسي أنه: "اجتماع من الناس لديهم، أو ينادون، بمذهب سياسي واحد"[2]، يظهر من التعريف أن فكرة الوصول إلى السلطة هي أهم عامل يميز الحزب عن غيره من التنظيمات، إلا أن هذا التعريف يبقى واسعا، لأنه لا يدرس إلا جانبا من الحزب السياسي، وبذلك لا يغطي الصفات الكاملة له، ومن جهة أخرى يمكن أن تتحدث مع مجموعة من الناس يؤمنون مثلك بأفكار واحدة في نادي اجتماعي، ولكن هذا لا يعني تشكيل أو تنظيم حزب سياسي.

أما هانس كلسن "H. Kelsen"، فإنه يقترح من جانبه التعريف التالي: " الأحزاب هي تكوينات تجمع عدد من الناس من نفس الرأي لتحقيق تحالف حقيقي وسيطرة على إدارة الشؤون العامة"[3]، هذا التعريف يتعلق بفكرة التحالف الحقيقي و السيطرة "، وهذا ما تريد الأحزاب حقيقة الحصول عليه في داخل الحياة السياسية، إلا أنه لا يعتبر كافيا وشاملا.

كما عرف كل من الأستاذين دان نيمو Dan Nimmo وتوماس أنجز Thomas D.Ungs الحزب السياسي على أنه:" اختلاف مستقر دائم، ذو مصالح متصارعة باستمرار منظم لتعبئة الدعم في الانتخابات التنافسية لأجل السيطرة على سياسة الدولة"[4]، حيث يستمد الأستاذان هذا التعريف من واقع الحياة السياسية في أمريكا وأوروبا الغربية.

---

[1] موريس دي فرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة الدكتور جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 1992، ص 128.

[2] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص 198.

[3] نفس المرجع.

[4] سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، منشورات جامعة قار يونس، بن غازي، ليبيا، 2003، ص 30.

كما عرف فنسنت لوميو Vencent Lemieux الأحزاب السياسية علة أنها: " منظمات متطورة دائمة تسعة لانتخاب مرشحين في هيئة انتخابية، تضم نسبة معتبرة من الأشخاص البالغين في الدائرة الانتخابية أين تجرى الانتخابات"[1]

وقد عرفه إدموند بورك Edmond Beurk على أنه:" مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها"[2].

أما الفقه العربي، فقد عرفه الأستاذ ماجد راغب الحلو على أنه:" تنظيم شعبي يستقطب الرأي العام، ويستهدف تولي السلطة في الدولة"[3].

ويعرفه رايموند آرون Ramond Aron على أنه: " تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ومحاولة الوصول إليها أو الاحتفاظ بها"[4].

كما عرفه الأستاذ سليمان الطماوي على أنه:" جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم قصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[5].

فيما عرفه الأستاذ محمد قاسم أنس جعفر على أنه:" اجتماع المواطنين في تنظيم معين يهدف الدفاع عن أفكاره وإقامة حوار مع الشعب ومشاركته في

---

[1] Issaka SOUARE, Les partis politiques de l'opposition en Afrique de l'ouest et leur quête pour le pouvoir d'Etat : les cas du Bénin, du Ghana et de la Guinée, Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Université du Québec, Montréal, Juin 2010, p 46.

[2] سليمان صالح الغويل، المرجع السابق، ص 30.

[3] ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 292.

[4] نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر 1982، ص78.

[5] سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، مصر، 1996، ص 544.

الحياة السياسية بغرض البرامج الإصلاحية بقصد كسب المؤيدين بهدف الوصول إلى الحكم"[1].

بالرجوع إلى التعريفات السابقة، نجد أنه من الصعب تحديد تعريف واحد دقيق جامع مانع للحزب السياسي، وعلى هذا الأساس يمكننا بالاعتماد على ما سبق التطرق إليه أن نحدد تعريفا مناسبا، فالحزب السياسي انضمام مجموعة من الأفراد لتنظيم علني، وفقا لمبادئ سياسية متفق عليها تعمل بالوسائل المشروعة على استقطاب المواطنين، بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

كما يمكننا رصد بعض القواسم المشتركة بين التعريفات السابقة ولتي نجملها فيما يلي:

- ضرورة وجود رؤية سياسية موحدة وإيديولوجيا مشتركة تترجم في برامج الأحزاب الذي يعرض على الجماهير لحثهم على انتخاب أعضائه.
- وجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرار على أن يمتد التنظيم إلى المستوى المحلي مع ضرورة وجود قنوات اتصال داخلية بين كافة الوحدات.
- تركيز الحزب السياسي على كسب التأييد الشعبي واستقطاب الجماهير خاصة في فترة الحملات الانتخابية والتظاهرات المختلفة.
- السعي الحثيث للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عبر إقامة التحالفات، في محاولة التأثير على قرارات وأولويات السلطة الحاكمة، خاصة إذا كان الحزب في صف المعارضة.

ومن خلال استقراء التعريفات السابقة، يمكن أن نحدد العناصر الواجب توفرها في المنظمة لنعتبرها حزب سياسي، وهي:

أ. **مجموعة من الأفراد:** حيث لا يمكن أن يطلق على أي تنظيم وصف حزب سياسي ما لم يكن مشكلا من مجموعة من الأفراد يمثلون القادة والأعضاء

[1] عبد الناصر محمد وهبة، الحرية السياسية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2004، ص 410.

والمؤيدين..الخ، كما أن شخصا واحدا لا يشكل حزبا برغم توافر الأفكار والبرامج، ما لم يلتف الجمهور حوله.

ب. **الإطار الفكري:** يجب أن يجتمع هؤلاء الأفراد حول رابطة فكرية ومجموعة من المبادئ والأفكار التي يؤمنون بها، كما يستوجب ذلك ضرورة وجود برنامج محدد المعالم.

ت. **الإطار التنظيمي**: الرابط التنظيمي ركن أساسي للحزب السياسي، حيث يقتضي ذلك وجود علاقة تنظيمية بين أفراد الحزب، وبحكم أن الحزب يهدف إلى استقطاب الجماهير فإن ذلك يتطلب وجود إطار تنظيمي يستوعب هؤلاء الأفراد ويوظف طاقاتهم ويوزع الأدوار بينهم.

ث. **الهدف السياسي:** إن الوصول إلى السلطة هو السمة الأساسية التي تميز الحزب السياسي عن باقي المنظمات، إذ أن الجمعيات والنقابات وجماعات الضغط كلها تشترك مع الأحزاب في مجموعة العناصر التي سبق ذكرها، إلا أنها لا تهدف على الوصول إلى السلطة.

ويؤكد موريس دي فرجيه أنه وعلى الرغم من أن لكل حزب تركيبته الخاصة إلا أنها تتفق مع الأحزاب الأخرى في مجموعة من العناصر التي تمثل أهم مكونات الأحزاب وهي المستويات القاعدية والوسطى والمركزية، كما يمكن إضافة بعض الميزات الأخرى التي تميز الأحزاب عن بعضها وهي:

- اسم وشعار خاص للحزب يميزه عن باقي الأحزاب.
- عنوان رئيسي ومقرات فرعية.
- مجموعة من الأهداف الخاصة يسعى إلى تحقيقها بالإضافة إلى الأهداف العامة.
- قائمة بشروط الانتساب للحزب.
- التنظيم المالي للأحزاب ..الخ[1].

[1] الكيلاني وآخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ط1، 2006، ص 12.

الفرع الثاني

تمييز الأحزاب السياسية عن المفاهيم المرتبطة بها

تتشابه الأحزاب السياسية مع العديد من التنظيمات السياسية الأخرى، إلا أنها تختلف معها من حيث المضمون، الأسس والأهداف، لذلك سنحاول تمييز الأحزاب السياسية عن بعض المفاهيم على غرار جماعات الضغط، والجمعيات والنقابات.

أولا: تمييز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط

تتشابه الأحزاب السياسية مع الجماعات الضاغطة في هدف التأثير على سياسة الحكومة أو السلطة القائمة، فيما يختلف المفهومان عن بعضهما من نواح عديدة، إذ تستعمل الأحزاب السياسية وسائل علنية وشرعية في تحقيق أهدافها، على غرار الانتخابات مثلا، بينما تعتمد جماعات الضغط على وسائل غير مشروعة في أغلبها، مثل استغلال النفوذ والابتزاز أحيانا وغيرها من الوسائل السرية، كما تلتزم الأحزاب بتحمل مسؤولية الوعود الانتخابية التي قدمتها للجماهير، بينما لا تتحمل جماعة الضغط أي مسؤولية، إذ أنها تنتهج توطيد العلاقات مع السلطة مباشرة لتحقيق أغراضها[1]، فيما تسعى الأحزاب السياسية للوصل إلى السلطة بالأساليب الديمقراطية المعروفة، ومع ذلك تبقى الجماعات الضاغطة ككيان مستقل مواز للأحزاب السياسية، قد يتيح لأفراد الطبقة المحكومة ما لا تتيحه هذه الأخيرة[2].

ثانيا: تمييز الأحزاب السياسية عن الجمعيات

تتشابه الأحزاب السياسية مع الجمعيات في كون كل منهما تجمع مدني وبصفة إرادية ومستمرة، مع وجود اتفاق على تحقيق هدف مشترك، ويتضح من ذلك أن للحزب والجمعية نفس الصيغة التنظيمية، إلا أن هدف الحزب الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهو غرض سياسي بحت، بينما تنطوي أهداف

---

[1] سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص ص 252،253.

[2] Jean MEYNAUD, Les groupes de pression, collection « Que sais- je ? », le point des croissances actuelles, N° 895, PUF, Paris, 1965, pp 10,11.

الجمعية على أغراض اجتماعية ثقافية أو مهنية أحيانا، مع حظر الأهداف السياسية، وهذا ما يبرر منع الجمعيات من الارتباط عضويا أو وظيفيا بأي حزب سياسي، كما أن الانتساب متاح بالنسبة للأشخاص في أكثر من جمعية، في حين أن الانتساب لأكثر من حزب سياسي غير مقبول، باعتبار عدم جواز اعتناق الشخص الواحد لأكثر من توجه سياسي، وما يستخلص من كل هذا أن الحزب يختلف عن الجمعية في أهم عنصر ألا وهو الهدف، على الرغم أن كلا منهما لا يهدف لتحقيق الربح.

ثالثا .تمييز الأحزاب السياسية عن النقابات

تتشابه الأحزاب السياسية مع النقابات في التنظيم والعنصر البشري، إلا أن أهداف كل منهما تختلف تماما، فهدف الحزب سياسي بحت يتمحور حول الوصول إلى السلطة، بينما تقوم النقابة على أساس مهني بحت، إذ تضم في صفوفها العاملين في قطاع معين، كما تتكفل النقابة بالدفاع عن انشغالات منتسبيها، وإن كانت النقابة تتفق مع الحزب في فكرة التعبير عن انشغالات المنضوين تحت لوائها، إلا أنه يحظر على النقابة كافة أشكال النشاط السياسي، كما أنها تضم في صفوفها أصحاب المهنة الواحدة، ويختلف تنظيم النقابات بحسب المهنة، إذ أن هناك نقابات تنظمها نصوص خاصة، كما أنها تعد من أشخاص القانون العام، بخلاف الحزب السياسي أين يضم في صفوفه فئات مختلفة من الشرائح الاجتماعية على تنوعها.

الفرع الثالث

وظائف الأحزاب السياسية، وسائل عملها وأهدافها

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع وتحويلها من انقسامات من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة، ذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المعارضة والقوى المتنافسة والأمزجة

المتباينة والطموح والطماع والآمال والمصالح المختلفة، وتعتبر كلها من محركات النشاط السياسي وتتبلور من خلال الأحزاب السياسية[1].

وتعد الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية، كما تعتبر ملجأ لتجسيد المثل العليا، بل إن البعض يعتبرها الوجه المتحرك للفكرة القانونية والأداة المساهمة في الحياة السياسية، فيرى المفكر لينين أن وجود الأحزاب السياسية هو ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها في عملية الثورة أو في عملية السير التكاملي للمجتمع، لذا فإن الأحزاب السياسية تقوم بدمج المواطنين في المحيط الذي يعيشون فيه، وتعتبر بذلك وسيطا بين المواطنين والسلطة، لتقلل بذلك من مخاطر المجابهة بينهما.

وسنتناول أولا وظائف الأحزاب السياسية ثم وسائل عملها وذلك على النحو التالي:

أولا. وظائف الأحزاب السياسية

يقوم الحزب السياسي بجملة من الخدمات المهمة داخل الدولة، ومن ضمنها أنه يمكنها المساهمة في تحقيق التكامل البنائي والأيديولوجي، لتصل إلى تحقيق أمرين هما: تقريب الهوة بين النخبة والجماهير، وبين الريف والمدينة، وقيام ولاء لمجموعة موحدة من القيم والمعتقدات، والرموز السياسية، وتكون ذلك من خلال خلق إطار تنظيمي يسمح للأفراد بالمشاركة، وغرس قيم احترام قواعد اللعبة السياسية، والعمل من خلالها وفي إطارها، وعلى هذا الأساس يكون دور الحزب أنه حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم، ويعمل على شرح سياسة الحكومة لأعضائه، بهدف كسب تأييدهم له، أو حثهم على معارضتهم لها.

من أسس تقييم الحزب السياسي، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة به، وهي تتضمن سواء كان حزبا في السلطة أو المعارضة، ست وظائف أساسية[2] هي التعبئة، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والتنمية، والاندماج

[1] Pierre BRECHON, Les partis politiques, Edition Montchrestien, Paris 1999, pp 73-78.

[2] Daniel Louis SEILER, Les partis politiques, 2e édition, Dalloz, Paris, 2000, pp 28-34.

القومي، والتنشئة السياسية، وظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها، والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية، وسنتناول هذه الوظائف بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1. وظيفة التعبئة

تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس، وتلعب الأحزاب دور الوسيط في ذلك[1]، وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضا بأداء تلك الوظيفة، كما أن النظم السياسية في الدول النامية[2]، تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستها الداخلية والخارجية .

وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر، فالنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها، نتيجة التغيير المستمر للأفكار والإيديولوجيات، الذي يحمل قيما ومبادئا، تسعى إلى ترسيخها، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظما ديمقراطية، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي[3]، وفي جميع الأحوال، تلعب الأحزاب دورا مهما في أداء هذه الوظيفة.

---

[1] Lawrence EZROW, Linking Citizens and parties: How electoral systems matters on political representation, Comparative Politics, Oxford University Press, USA, July 2010, p 19.

[2] أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر،ط1، 2014، ص 33.

3 Russell J. DALTON, David M. FARREL and Ian Mc ALLISTER, Political parties and democratic linkage: how parties organise democracy, Comparative study of electoral systems, Oxford University Press, USA, December 2011, p 51.

2.وظيفة دعم الشرعية

تعرف الشرعية بأنها، مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجية، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة، على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية، وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية، وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في هذا المضمار، وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل، بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية[1]، بل أنها في النظم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وأيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية.

وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تداول السلطة عن طريق الانتخاب الداخلي، ربما قبل الانتخابات العامة التي تأتي بها إلى السلطة[2]، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيد، كما أن مشاركة الأحزاب في العملية السياسية تمنح النظام السياسي الشرعية، في حين أن مقاطعة الأحزاب للانتخابات مثلا قد تشكك أو تقلل من شرعية النظام سواء في الداخل او الخارج، كما تعمل الأحزاب من خلال نشاطها في حشد التأييد الجماهيري على ترقية شرعية النظام، وتقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة بين القطاعات المختلفة، وتعطي الأحزاب شرعية للنظام من خلال الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية لإنشاء حزب سياسي[3].

---

[1] عزوز محمد عبد القادر ناجي، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي)، الحوار المتمدن-العدد: 2610 ، بتاريخ:08-04- 2009، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168099، اطلع عليه يوم: 11-04-2011.

[2] Susan SCARROW, Beyond party members: changing approaches to partisan mobilisation, Comparative politics, Oxford University Press, January 2015, p 39.

[3] ياسين ربوح، الأحزاب السياسية: التطور والتنظيم، دار بلقيس للنشر، الجزائر،2010، ص39.

3. وظيفة التجنيد السياسي

يتمحور التجنيد السياسي على إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد فيها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ، أما في النظم التعددية المقيدة، فإنها تسعى لجعل أداء تلك الوظيفة مماثلا لأدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما1، وتشكل الأحزاب أحد أهم مداخل عملية التجنيد، ذلك أنها تحتاج لتعبئة القواعد الشعبية للالتفاف حول برامجها، وتعتمد في ذلك على محاولة التأثير على الجماهير من خلال معرفة تطلعاتهم ومحاولة الاستجابة لها، من خلال إدراجها في محاور برامجها وأهدافها[2].

ومن المتعارف عليه أن الأحزاب تسعى إلى حشد أكبر عدد ممكن من الناخبين والمؤيدين، يسهمون في دعمها في تحقيق مسعاها، فالفئات الشعبية المستقطبة على اختلافها تكون معنية بعملية التجنيد، أين تكتسب أصول ثقافة المشاركة السياسية والإحساس بالمسؤولية، ويكون ذلك من خلال الأحزاب السياسية.

4.الوظيفة التنموية

تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة، وقد طرح العديد من المختصين في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجودها، وكيف أنها تلعب دورا فاعلا في عملية التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات، وكذا إنعاش مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم[3]، ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب

---

[1] نورالدين حاروش، الأحزاب السياسية، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص 113.

[2] Lawrence EZROW, Op. cit, p23.

[3] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 39.

دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة.

5.وظيفة التنشئة السياسية

تشير التنشئة السياسية إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، ويعرفها دايفيد ايستون David Easton بأنها "العمليات التنموية التي يكسب من خلالها الفرد توجهات سياسية وأنماط سلوكية"[1]، إذا فهي عملية تسعى من خلالها كافة مؤسسات المجتمع إلى تلقين الأفراد القيم والمعايير الاجتماعية والسياسية، ويتحقق ذلك نتيجة إدراك الفرد للعلاقات الاجتماعية والظروف السياسية المحيطة به والاستفادة منها، وكذا معنى السلطة السياسية الخاضع لها ويحاول التأثير فيها من خلال المشاركة.

وتعتبر الأحزاب السياسية الإطار والوسيلة المناسبة التي يسلكها الفرد في تحقيق مسعاه، فانضمامه لحزب سياسي يكسبه أصول التكوين السياسي الجيد، الذي قد يوصله لتبوأ منصب أو وظيفة سياسية، كما أثبتت التجارب أن المشاركة في الانتخابات في إطار حزب سياسي أكثر فعالية من المشاركة بصفة مستقلة، ولعل الفرق جلي فالمناضل في صفوف الحزب يعد أكثر تكوينا من الفرد العادي الذي يسعى للوصول إلى السلطة، لذا فإن وظيفة التنشئة السياسية تعد من أهم وظائف الأحزاب السياسية.

ثانيا. وسائل عمل الأحزاب السياسية

تتنوع وتعدد وسائل عمل الأحزاب السياسية التي تستعين بها في مسار تحقيق أهدافها، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1.الوسائل السياسية: وهي بدورها عديدة نذكر أهمها:

أ- التمثيل السياسي: وتعد أهم وسيلة، إذ تعكف الأحزاب السياسية على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المحلية والوطنية، بهدف ضمان تمثيلها في الهيئات المنتخبة خاصة الهيئة التشريعية، أين يتيح لها ذلك ترجمة برامجها

[1] كاظم هاشم نعمة، في السياسة المقارنة: المداخل النظرية، تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 1998، ص 139 ، ورد ذكره في: نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 120.

وسياساتها وأهدافها من خلال نشاطها، وبالتالي المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة[1]، وتكون بذلك قد عملت على إيصال أيديولوجيتها ومبادئها وإبراز مكانتها من جهة، وتحقيق الأهداف العامة والخاصة من جهة أخرى.

ب- استراتيجية بناء التحالفات: تشكل التحالفات وسيلة هامة لتحقيق الأهداف المرحلية، إذ أن العمل المشترك مع أحزاب أخرى يسهم في تقويتها وزيادة تأثيرها على السلطة السياسية، وبالرغم من إمكانية التعارض في المبادئ والأهداف والإيديولوجيات، فإن التحالفات تتجاوز كل هذه التفاصيل، فتحقيق الهدف المسطر قد يفرض في بعض الأحيان وضع استراتيجيات مناسبة في إطار تحالف مع أحزاب أخرى، كما أن التحالف لا يعني اندماج الأحزاب فيما بينها، بل أن كل حزب يبقى محتفظا بكيانه، وما التحالف إلا مرحلة ظرفية تمليها ضرورة العمل المشترك.

ج- الدمج بين المصالح الخاصة والمصالح القومية: تشير الأحزاب السياسية في لوائحها ونظمها الداخلية لأهدافها ومبادئها والغرض من تأسيسها، لذا عادة ما تكيفها على أساس دستور البلاد والمبادئ التي ينص عليها، كما أن أغلب الدساتير تشير إلى ضرورة احترام الأحزاب السياسية وتوافق أهدافها ومبادئها مع مبادئ الدولة، ومن هنا تعمل الأحزاب السياسية على تكييف مصالحها مع المصلحة الوطنية العامة حتى لا تظهر أنها تعارضها أو تنافسها، بل أن الكثير من الأحزاب السياسية تنص في نظمها على التمسك بالمبادئ الوطنية والقيم الإنسانية والأخلاقية.

د- المناقشة والأساليب الإقناعية: تعتمد مختلف الأحزاب السياسية على أسلوب الحوار والمناقشة كوسيلة لكسب التأييد الشعبي أو الأحزاب الأخرى، فالحوار والنقاش من الأساليب الهامة في إيصال الأفكار وإقناع الآخرين بما تعرضه من طروحات، كما يقضي الإقناع على الصراعات الداخلية من جهة، ويقلل من الصراعات الخارجية من جهة أخرى.

[1] Susan SCARROW, Op. cit, p 48.

هـ- المساومة والتوفيق: تعد المساومة عملية تفاوض بين طرفين أحدهما يملك ما يحتاج إليه الطرف الأخر والعكس صحيح، لذا يسعى كل منهما إلى التبادل، وقد تكون المساومة بين حزبين سياسيين أو أكثر كما قد تكون بين الحزب السياسي والسلطة الحاكمة، ولا تتحقق المساومة لوحدها حتى لا تدخل في إطار ما يسمى الابتزاز، إذ يجب التوفيق بين الإمكانيات والمتطلبات، ويعد ذلك أحد أسس العمل السياسي أين يتم تحقيق التوازن.

و- النقد: يشكل النقد أحد الوسائل السياسية التي تستعملها الأحزاب، وقد ينطوي النقد على الأحزاب الأخرى من خلال بيان نقائصها وعيوبها، وذلك بهدف إظهار جدارتها وكفاءتها، وعادة ما يمس النقد الحزب أو الأحزاب الحاكمة، خاصة من قبل الأحزاب المعارضة، والعكس صحيح، وبالرغم من أن النقد قد يتجاوز حده في بعض الأحيان ليصل إلى التجريح أو القذف، إلا أنه يبقى من الوسائل التي تستعين بها الأحزاب في كسب التأييد ومحاولة التأكيد على أفضلية برامجها[1].

2. وسائل الاتصال: تعتبر وسائل الاتصال من أهم الوسائل الفعالة في كسب التأييد الجماهيري من جهة، ومن جهة أخرى العمل على نشر إيديولوجية الحزب ومبادئه وأهدافه سواء بالنسبة للعامة أو السلطة الحاكمة، وتستعين الأحزاب بكافة وسائل الإعلام والاتصال في هذا الصدد، كالوسائل السمعية والبصرية والصحف والجرائد والوسائط الالكترونية وحتى مواقع التواصل الاجتماعي التي تستعملها شرائح واسعة من الجماهير، وعلى الرغم من إقرار الدساتير لحق الأحزاب في التمكين الإعلامي في وسائل الإعلام العمومية، إلا أن هذا الحق يعرف قصورا خاصة في الدول النامية، أين تعاني معظم الأحزاب خصوصا المعارضة منها من التمييز والتهميش في هذا المجال، لذا تسعى الأحزاب في الديمقراطيات الغربية إلى امتلاك وسائل إعلام كالتلفزيون والراديو والصحف والمجلات ..الخ.

---

1 الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2002 ، ص 257.

3.الوسائل المادية: لكي تتمكن الأحزاب السياسية من القيام بمهامها ووظائفها، فإنها تحتاج إلى موارد مالية ضخمة، وعلى الرغم من استفادتها من تمويل عام في شكل مساعدات محتملة من الدولة، في إطار المشاركة وإحراز نسبة معينة من الأصوات، إلا أن ذلك غير كاف خاصة إذا تعلق الأمر بالحملات الانتخابية التي تتطلب نفقات ضخمة، لذا تعكف الأحزاب على إيجاد مصادر تمويل أخرى، على ألا يخالف ذلك القوانين السارية المفعول.

4.الوسائل الاجتماعية: تتمثل الوسائل الاجتماعية في تنظيم التظاهرات الاجتماعية المختلفة مثل الندوات والنشاطات الثقافية والحملات التطوعية ذات الطابع الاجتماعي، وذلك لتقليص الهوة مع الجماهير ومحاولة التقرب منهم أكثر، وبالتالي الدراية بانشغالاتهم ومتطلباتهم ومحاولة الاستجابة لها، وتشكل هذه النشاطات أهم الوسائل التي تستعين بها الأحزاب خاصة في الدول الغربية.

ثالثا. أهداف الأحزاب السياسية

مع تطور مفهوم الأحزاب السياسية وتزايد وظائفها، فقد عكفت على مواكبة التطورات الحاصلة في شتى الميادين، فلم تعد أهدافها قاصرة على الدفاع عن مصالح المنتسبين إليها والاستجابة لانشغالاتهم فحسب، بل أضحت الأحزاب السياسية ترسم أهدافا ذات أبعاد طويلة الأمد، وسنحاول التطرق إلى أهداف الأحزاب السياسية التي تتوخاها من خلال وظائفها التي تقوم بها.

1. تنظيم المعارضة كسلطة موازية للنظام الحاكم: يتضمن الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها معنيين، الأول أن تكون الأحزاب في الحكم أو تشارك فيه في إطار تحالف أو ائتلاف، أما الثاني فهو أن تكون الأحزاب في المعارضة، لأن توازن النظام يقتضي التفاعل بين الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة، وتشكل المعارضة أهم مداخل المشاركة السياسية، على أن تكون مشروعة وفي إطار يكفله الدستور والقوانين السارية، وتعمل الأحزاب المعارضة عادة على محاولة التغيير في النظام عن طريق توجيه الانتقادات له، وكذا تقديم البدائل المناسبة في مقابل هذا

النقد[1]، فالهدف من المعارضة ليس بالضرورة الهجوم على النظام الحاكم مهما كانت سياسته، وإنما محاولة التأثير لتغيير السياسة إن لم تكن مناسبة، فتنظيم المعارضة إذا من أهم أهداف الأحزاب.

2.تكوين الإطارات السياسية: تعمل الأحزاب على تعبئة الجماهير للالتفاف حول برامجها، حتى تتمكن من استقطاب أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين يؤمنون بمبادئها وأفكارها2، وبانضمام شرائح مختلفة لتلك الأحزاب فإنها تعمل على تكوينها من خلال تلقينها أصول العمل السياسي وتنشئتها سياسيا ، فكثير من هذه الإطارات التي تلقت تكوينا على مستوى الأحزاب ستشكل مستقبلا إطارات الدولة، فلا يمكن إنكار أن أغلب القادة السياسيين الذين تدرجوا في مناصب المسؤولية أصبحوا رؤساء دول وحكام، نتيجة نضالهم السياسي ضمن أحزاب سياسية، فالأحزاب بهذا المفهوم تساهم من جهة في بناء كوادرها التي تستعين بها في القيام بوظائفها، ومن جهة أخرى فإنها تشكل النواة الأولى لإطارات الدولة.

3. تكوين وتأطير الرأي العام: ويتحقق ذلك عن طريق تلقين الأفراد التحلي بروح المسؤولية الجماعية، وأن مصالحهم الفردية الخاصة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، وبذلك تصبح الأحزاب منظومة تعليمية تقدم للجماهير كافة المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأبسط الأساليب لكسب تأييدها، ومن ثمة توظيف هذه القوى المؤثرة في الضغط على السلطة في حالة المعارضة، أو تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة في حالة الموالاة، كما تتيح الأحزاب السياسية للمواطنين فرصة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية[3] والأهم من ذلك التقيد بنتائجها، إضافة إلى ذلك تسهم في إدارة النقاش حول القضايا العامة المطروحة، وبالنتيجة فإن الأحزاب تعمل على تكوين وتأطير الرأي العام من خلال كافة النشاطات التي تقوم بها، بدءا من التعبئة مرورا بالانتخابات ووضع السياسات العامة أو المشاركة فيها.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، سنة 1994، ص 135 .

[2] Susan SCARROW, Op. cit, p 54.

[3] Idem, p 56.

4. تفعيل المشاركة السياسية: للوصول إلى السلطة تسعى الأحزاب إلى سلوك منهجين، إما تأييد النظام الحاكم أو معارضته، وينطوي معنى التأييد على المشاركة الإيجابية ، بينما تندرج المعارضة في إطار المشاركة السلبية التي قد تتضمن معنى المقاطعة، وفي كلتا الحالتين فإن نهج الأحزاب يسهم في تفعيل مشاركة المواطنين في إدارة شؤون البلد[1] إذا كانت في الحكم، أو حثهم على الالتفاف حولها إذا كانت في المعارضة، وذلك بهدف التغيير.

المطلب الثاني

تصنيفات الأحزاب السياسية والنظم الحزبية

تعددت التصنيفات التي وضعها الباحثون للأحزاب السياسية، إلا أن هناك اتفاق على وجود معايير ثلاثة للتصنيف: معيار إيديولوجي، والذي يركز في تصنيفه للأحزاب على المسألة الأيديولوجية أو العقائدية، ويميز بين الأحزاب على هذا الأساس، معيار التنظيمي، وهو المعيار الثاني لتصنيف الأحزاب السياسية الذي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب التنظيمية، كما تتنوع النظم الحزبية باختلاف عدد الأحزاب وطبيعة ممارستها للسلطة أو المشاركة فيها، وسنتناول أولا تصنيفات الأحزاب السياسية ثم نتناول أنواع النظم الحزبية وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

تصنيفات الأحزاب السياسية

هناك نوعين من تصنيفات الأحزاب السياسية، أصناف رئيسية وأصناف إيديولوجية، نتناولها على النحو التالي:

أولا .الأصناف الرئيسية للأحزاب السياسية

تتمثل الأصناف الرئيسية في أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير، أحزاب الرأي وأحزاب الإيديولوجيا، أحزاب العيان وأحزاب التجمع وأحزاب المناضلين، وسنتناولها بالتفصيل على النحو التالي:

[1] Russell J. DALTON, David M. FARREL and Ian Mc ALLISTER, Op. cit, p 63.

1.أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير: ويقوم هذا التصنيف الذي نادى به موريس دوفيرجيه على مبدأ التنظيم الذي يؤطر العمل الحزبي، ويحكم علاقات مكوناته على الصعيدين الأفقي والعمودي.

أ- أحزاب الأطر Partis des cadres

وهي التنظيمات السياسية المكونة أساسا من شرائح اجتماعية متميزة بنفوذها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تسعى إلى جمع الأعيان واستقطاب الشخصيات الهامة المرموقة سياسيا واجتماعيا دون النظر إلى عددها، بمعنى الانتقاء النوعي، كما أن هذا النوع من الأحزاب لا يرتكز على قاعدة صلبة، لأن تكوينها ضعيف بطبيعته، نظرا لفقدان الصلة بالقاعدة العريضة من الناخبين، كما تتميز بلامركزية كبيرة[1]، وتعمل عادة من خلال لجانها في الوحدات المحلية والبرلمانية، ويندرج ضمن هذا النوع من الأحزاب معظم الأحزاب المعتدلة والمحافظة.

ب- أحزاب الجماهير Partis de mass

ويعود ابتكارها إلى الأحزاب الاشتراكية الأوربية في بداية القرن العشرين، ونقلتها بأشكال مختلفة الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية، إذ تقوم على ضم أكبر عدد ممكن من الأفراد المشاركة في نشاطاتها، وتعتمد على التنظيم الدقيق والمحكم والولاء لقيادات الحزب الذين يقومون بتوجيه جماهير الناخبين، كما يتمتع قادة هذه الأحزاب بالنفوذ والتأثير الكبير في أعضاء الحزب، وتتحدد سياستها في مؤتمرات دورية، تتم خلالها المناقشات في جو ديمقراطي حر على كافة المستويات من القاعدة إلى القمة، وتندرج ضمن هذا الصنف عادة الأحزاب الشمولية[2].

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 262.

[2] نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص 129.

2. أحزاب الرأي وأحزاب الإيديولوجيا: ينادي بهذا التصنيف الفقيه جورج بيردو G. Burdeau، إذ يقوم على المعيار الإيديولوجي أساسا، فهناك أحزاب تتبع إيديولوجيا معينة وتكرسها، فيما هناك أحزاب تقوم على الرأي.

أ- أحزاب الرأي Partis d'opinion

هي أحزاب تتبنى أفكارا ومفاهيم غير واضحة المعالم ومواقف غير ثابتة، كما أن نشاطها مقصور على فترة الاستحقاقات الانتخابية لتختفي بمجرد نهايتها، وبالتالي يمكن القول أنها أحزاب مناسباتية، وتحدد خصائصها في الدفاع عن مصالح كل الطبقات والحفاظ على هياكل النظام، وكون الزعامة فيها تكون حسب النفوذ الاجتماعي، وقد أكد موريس دي فيرجيه أن أحزاب الرأي لا زالت تحت تأثير الأعيان وتخضع لإمرة زعماء لا يتم اختيارهم بصورة ديمقراطية، وتجسد هذا الصنف أحزاب الدول النامية خاصة[1].

ب- أحزاب الإيديولوجيا Partis d'idéologie

هي أحزاب ذات أيديولوجيا واضحة، إذ تعمل على الالتزام بها وتطوير المجتمعات حسب أفكارها وقيمها، فتعتمد بذلك على مفهوم الصراع الطبقي ودفاعها عن طبقة اجتماعية معينة، وسعيها للتغيير الجذري وقوة تنظيمها والانضباط الحزبي داخلها، وصعوبة التعاون فيما بينها، فأساس هذا الصنف من الأحزاب هو فكري بحت.

3. أحزاب الأعيان وأحزاب التجمع وأحزاب المناضلين: ظهرت تصنيفات جديدة بمثابة الرد عن تصنيفات دي فيرجيه، وقد حدد هؤلاء الفقهاء ثلاثة أصناف:

أ- أحزاب الأعيان

هي أحزاب تقتصر عضويتها على الشخصيات المرموقة في المجتمع سواء كانوا مثقفين أو رجال أعمال و تكاد تقترب من أحزاب الأطر أو الكوادر[2].

---

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 43.

[2] الأمين شريط، المرجع السابق، 263.

ب- أحزاب التجمع Partis attrapent tout

هي أحزاب ظهرت حديثا أطلق عليها الباحث الأمريكي أوبنهايمر أحزاب Catch of all، إذ تجمع في صفوفها كافة الفئات، ولا تميز بينهم بناءا على الأفكار لأن معظمهم لا يتبع إيديولوجيا واحدة، بل إن نشاطها يتركز على سياسة النضال لبلوغ أهدافهم[1]، ومع ذلك تبقى أحزاب تنشط فترة الانتخابات والاستشارات الشعبية.

ج- أحزاب المناضلين Partis des militants

هي التي تضم جميع الأحزاب الشعبية، وأكبر عدد ممكن من الأفراد المؤمنين بأفكارها بصرف النظر عن المكانة الاجتماعية لهم، تركز هذه الأحزاب على الاهتمام بالمؤيدين والمتعاطفين، كما تركز على استقطابهم من أجل الحصول على أصواتهم في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة2، وتقترب في مفهومها من الأحزاب الجماهيرية.

4. أحزاب الأشخاص وأحزاب البرامج: هناك تصنيف للأحزاب السياسية على أساس الولاء، أحزاب يكون الولاء فيها لشخص الزعيم الذي يتمتع بالكاريزما، وأحزاب لا تهتم بالأشخاص بقدر ما تركز على برامجها.

أ- أحزاب الأشخاص

وهي تلك الأحزاب التي يكون فيها الولاء لشخص الزعيم أو النخبة المقربة منه، على أساس أنه مؤسس الحزب وواضع برنامجه، وتجسد هذا النمط الكثير من أحزابا لدول النامية، كما أن لهؤلاء القادة أو الزعماء القدرة على التأثير على الجماهير دون اللجوء إلى الإرغام أو الإكراه[3]، بل أن القاعدة تنجذب بشكل طوعي لشخص الزعيم.

---

[1] مولود منصور، بحوث في القانون الدستوري، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 148.

[2] سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها –نشأتها-نشاطها، الأمانة العامة لمجلس الشعب، مركز البحوث البرلمانية، جوان 2005، ص 37.

3 نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص 128.

ب- أحزاب البرامج

وهي تلك الأحزاب التي تركز على الأفكار والبرامج، بغض النظر عن الأشخاص ومهما كانت صفتهم، فوضع استراتيجية صارمة وإتباعها يشكل أولوية بالنسبة لها[1]، كما أن هذا النمط من الأحزاب يعد الأكثر ديمقراطية، أين يتجسد فيها تداول القيادة بصفة دورية، كما أنها لا تتراجع أو تزول بذهاب الأشخاص.

ثانيا. التصنيف الإيديولوجي للأحزاب السياسية

ينادي بهذا التصنيف جون ماري دانكان J.M DANKEN، إذ يقسم الأحزاب إلى أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، فاليسار معياره الحرية والعدالة، فيما ينتهج اليمين أساس السلطة والحفاظ على النظام القائم، ومع ذلك فإن هذا التصنيف يطبعه نوع من التناقض، فيما تدعي بعض الأحزاب اليسارية المساواة، نجد أن بعض أحزاب اليمين أكثر منها تحقيقا للمساواة، كما أن بعض أحزاب اليمين تنتهج نوعا من التطرف في محاولتها التغيير، ولا تهدف إذن بالضرورة للحفاظ على النظام القائم، ويصنف الباحث الأحزاب السياسية إلى أحزاب رسالية وانتهازية، أحزاب قومية وأممية وأحزاب دينية وعلمانية، وسنتطرق لهذه الأصناف بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1. الأحزاب الرسالية والأحزاب الانتهازية[2]

أ - **الأحزاب الرسالية:** هي الأحزاب التي تحاول أن تعتمد نهجا سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا معينا، لا تحيد عنه مهما حصل، كما أنها تسعى جاهدة إلى التزام نهجها حرفيا.

ب- **الأحزاب الانتهازية:** ويطلق عليها كذلك أحزاب المساومة، تسعى إلى الوصول إلى موضع المشاركة في الحكم وتحقيق أهدافها المعلنة عن طريق استخدام السبل

---

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 43.

[2] سليم اللويزي، الظاهرة الحزبية بالمغرب: التجمع الوطني للأحرار نموذجا، في : الحوار المتمدن، العدد 2674، بتاريخ 11-06-2009، على الرابط الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174793 اطلع عليه يوم: 12-04-2013.

والمواقف السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة، وحتى المتناقضة، تماشيا مع ما تفرضه المرحلة أو مع ما هو أوفق للرأي العام من اجل كسب تأييده.

2. الأحزاب القومية والأحزاب الأممية: تقصر بعض الأحزاب نفسها على حدود قومية معينة، فهي لا تسعى للامتداد وراءها، وقد يكون ذلك مبنيا على أساس محدودية الأطروحة الفكرية أو السياسية، أو على أساس الإيمان بفكرة التفوق العرقي(القومي)، ورفض أية عملية اختلاط مع القوميات الأخرى، إن هذا النمط من الأحزاب هو الذي يطلق عليه "الأحزاب القومية"، بينما يطلق على الأخرى التي لا تحصر نفسها في اطر قومية محددة بـ "الأحزاب الأممية"[1].

3. الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية

أ- الأحزاب الدينية: هي التي تؤمن بالتداخل بين الدين والسياسة، وتدعو إلى حكومة الدين في سائر مجالات الحياة، بما في ذلك السلطة.

ب- الأحزاب العلمانية: فهي التي ترفض الطرح الديني في مجال السياسة والحكم، وتؤمن بضرورة قيام حكم على أساس من الخبرة البشرية بعيدا عن التشريع الإلهي، فهي تتفق في نقطة واحدة وهي فصل الدين عن السياسة، وقد تصل إلى حد محاربة الدين بالمرة في سائر المجالات الأخرى.

الفرع الثاني

أنماط النـظم الحـزبية

تتعدد الأحزاب في بعض البلدان وفي أخرى تتبنى الدولة حزبا واحدا، ومن المهم التمييز بين الأحزاب والنظام الحزبي، ففي حين تعتبر الأحزاب تنظيمات سياسية تهدف إلى السلطة، تعكس النظم الحزبية التفاعلات بين الأحزاب القائمة، وذلك في سياق النظام السياسي العام.

ويمكن تشبيه انقسام الأحزاب الأوربية في القرن التاسع عشر إلى محافظة وليبرالية، بالخصومة بين الارستقراطية العقارية والبرجوازية التجارية والصناعية والفكرية[2] ويتوافق ظهور الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين

---

[1] سليم اللويزي، المرجع السابق.

[2] موريس دي فرجيه، المرجع السابق، ص 214.

مع دخول الطبقة العاملة في مجال الحياة السياسية، فتطور الأحزاب السياسية أدى بصورة عامة إلى تكوين ثلاثة أنماط من الأنظمة الحزبية الأحادية الحزبية، الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية.

أولا. نظام الحزب الواحد

يعتبر الحزب الواحد عموما التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين، وإذا كان الواقع يدل على أن الدكتاتورية قديمة قدم العالم فإن الدكتاتورية المستندة إلى حزب، تتميز بالقوة فهذه الركيزة تجعل نفوذها كبيرا، ويشكل نظام الحزب الواحد أهم مداخل النظم الشمولية التسلطية، التي لا تعترف بالتعدد وتحتكر المجال السياسي، لذا يصنف هذا النظام على أنه غير ديمقراطي.

وسنتناول أولا مفهوم نظام الحزب الواحد، صوره ودوره، وذلك على النحو التالي:

1. مفهوم نظام الحزب الواحد وتقديره

نظام الحزب الواحد هو النظام الذي لا يسمح فيه قانونيا بممارسة العمل السياسي إلا لحزب واحد، وقوة هذا الحزب تنبع من تفرده في العمل السياسي أكثر مما تنبع من اتساع قاعدته الشعبية، الأمر الذي يركز السلطة في أيدي إطاراته، وبالنتيجة فإنه يميل إلى مصادرة مجموع نشاطات المجتمع، وبالتالي عدم إمكانية وجود معارضة منظمة[1].

ولم تكن صورة الحزب الواحد موحدة بالنسبة للأنصار والمعارضين، فأنصار هذا الشكل الجديد من التنظيم الحزبي يحددون وظيفتين للحزب: إنه الصفوة والرابط في آن معا، ويبررون ذلك على أن بروز عصر الجماهير أدى إلى زوال النخبة الاجتماعية التقليدية، وهدف الحزب خلق النخبة الجديدة وإيجاد طبقة حاكمة جديدة، لأن الجماهير لا تستطيع حكم نفسها، وخلايا الحزب المنتشرة في طول البلاد وعرضها تشكل الرابط بين الشعب والقيادة[2].

---

[1] La Toupie :le dictionnaire politique, Le parti Unique, sur le lien : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Parti_unique.htm , consulté le : 19-03-2014.

[2] أحمد حضراني، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة ووراقة سجلماسة، مكناس، المملكة المغربية،2010، ص 286.

أما معارضي الحزب الواحد فيشبهون الحزب بتشكيلة اجتماعية جديدة لنمط قديم، وهو الحرس الإمبراطوري الذي يمكن أن يركز عليه الحاكم دكتاتوريته، والتجديد الوحيد الذي يقدمه الحزب بالنسبة للأنظمة الدكتاتورية السابقة يختصر بالتنظيم التقني لهذه المجموعة وليس بوجودها، فالحزب هو جهاز دعائي منظم وهو خير وسيلة لتكييف الرأي العام وتكوينه والإحاطة به، وبالرغم من معارضة هذا النظام، إلا أن له بعض المزايا، فالوظائف المسندة رسميا له من قبل المدافعين عنه لا تختلف من حيث الطبيعة عن تلك التي تقوم بها الأحزاب في البلدان الديمقراطية، فهذه الأخيرة أيضا تهدف إلى استخلاص نخب سياسية وإلى إتاحة الاتصال بين الشعب والحكومة، غير أن تفرد الحزب الواحد يحول دون تحقيق المطلبين[1].

2. تصنيفات الحزب الواحد

يتفق أغلب الباحثين على تصنيف الحزب الواحد إلى ثلاثة أصناف، الأحزاب الواحدة الشيوعية، الأحزاب الواحدة الفاشية والأحزاب الواحدة في العالم الثالث.

أ- الأحزاب الواحدة الشيوعية

تتحد الأحزاب الشيوعية في آن واحد بالتنظيم وبالإيديولوجية، وهي متجانسة تقريبا رغم بعض الخصوصيات المحلية، لقد امتدت بنية الحزب الشيوعي السوفيتي لتشمل كل الأحزاب الشيوعية في العالم ابتداء من عام 1924[2]، وبذلك هيمن الحزب الشيوعي في- الاتحاد السوفيتي سابقا -على الأحزاب الشيوعية الأوروبية، وأصبحت تدور في فلكه، فارضا عليها هيكلته[3]، وتمتاز الأحزاب الشيوعية بقيامها على أساس الفلسفة الماركسية، التي تفيد أن تعدد الأحزاب ليس إلا صدى لانقسام المجتمع البرجوازي إلى طبقات، فيكون من الطبيعي أن يتخذ الأفراد الدين

---

[1] أحمد حضراني، المرجع السابق، ص 287.

[2] موريس دي فرجيه، المرجع السابق، ص417.

[3] محمد ارزقي نسيب، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية: أسلوب ممارسة الحكم في الدولة المعاصرة ،د.م.ن، 2000، ص 98.

ينتمون إلى طبقة معينة من حزب معين للدفاع عن مصالحهم، ولما كانت الفلسفة الماركسية تستهدف القضاء على جميع الطبقات غير الطبقة العاملة، فإن سبيلها الرسمي إلى ذلك هو إقامة طليعة البروليتارية التي تنطوي تحت لوائها أكثر العناصر الثورية إيمانا بالمذهب الماركسي، ومثل هذه الفلسفة تأبى بطبيعة الحال قيام تنظيمات سياسية معارضة، ومعلوم أن الحزب الشيوعي يقوم على فلسفة متكاملة، ويطلب من أعضائه طاعة عمياء، والتزاما بالغ القسوة، يتمثل في حركات التطهير المتتالية، وفي شروط الانضمام بالغة الصرامة[1].

وهذا النظام القائم على الحزب الواحد، يعتبر من التطبيقات المألوفة في النظام النيابي، فالحزب هو الذي ينتقى المرشحين في كافة المجالات، ويقدم مرشحا واحدا ليس أمام الناخبين إلا أن يقبلوه أو أن يرفضوه، والحزب هو الذي يختار أعضاء الحكومة، وكبار أعضاء الجهاز التنفيذي في كافة المجالات والحزب هو الذي يسيطر على الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، كما يرسم خطط الدولة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ... الخ.

ب- الأحزاب الواحدة الفاشية

الفئة الثانية هي الأحزاب الواحدة الفاشية التي تقوم على فكرة أنه لا يعني بالضرورة تواجد أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، فبإمكاننا أن نجد هناك من أبقى على وجود بعض الأحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، كما هو الحال الحزب الواحد الفاشي، الذي هو مجرد مليشيات تقوم بدور البوليس السياسي السري وأهم دور تقوم به هو الحفاظ على أمن النظام القائم وقادة الحزب الذين هم في حقيقة الأمر قادة البلاد.

وتتميز الأحزاب الفاشية بالمركزية (الأوتوقراطية) الاستبدادية، يعني أن الأوامر التي تأتي من أعلى جهاز للحزب، وهذه الأوامر يجب أن تطبق دون أي مناقشة، كما أن إطارات الحزب يتم تعيينها لا انتخابها، إذ أن التعيين يتيح تنفيذ الأوامر بسهولة، ولا يفتح المجال للنقاش بطريقة ديمقراطية[2].

---

[1] سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص ص439،440.

[2] Vincent LEMIEUX, Systèmes partisans et partis politiques, Québec : Les Presses de l'Université du Québec, 1985, pp 78-80.

ويختلف الأمر تماما عن الفكر الشيوعي، إذ يرجع المنظور الفاشي سبب تبني الحزب الواحد إلى عن مبدأ حياد الدولة السياسي[1]، فالدولة الفاشية تحمل فكرا معينا وتدافع عنه ولا تقف موقف الحياد، لأنها في نظرهم تحمل مثلا عليا.

ج- الأحزاب الواحدة في العالم الثالث

أما بالنسبة لدول العالم الثالث، فإن البعض منها تبنى نظام الحزب الواحد، فهي أحيانا تستند إلى الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية[2]، موضحة أن تعدد الأحزاب يهدد بانقسامات قبلية ومحلية، كما تثير هذه الدول ضرورة تعبئة جهود التنمية الاقتصادية بما يخدم مصلحة الدولة، ومن ثم لا تسمح بتفرق الجهود في صورة أحزاب، ومن المبررات التي تبرزها دول العالم الثالث للدفاع عن نظام الحزب الواحد، عدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية والإدارية القادرة على تبني وتسيير نظام تعدد الأحزاب بسلام وبشكل يفيد المجتمع[3].

3. صور الحزب الواحد

يوجد نظام الحزب الواحد على صورتين أساسيتين، وهما الحزب الواحد الجامد والحزب الواحد المرن.

أ- نظام الحزب الواحد الجامد :إن هذا النوع من الأنظمة الحزبية يتبنى قواعد جامدة تمنع ليس فقط وجود بعض الأحزاب إلى جانبه، و إنما تمنع وجود تيارات و نزاعات داخل الحزب أيضا، من الأمثلة على ذلك الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقا.

ب- نظام الحزب الواحد المرن : وهو ليس نظام جامد لكون هذا النوع من الأنظمة الحزبية تسمح بتعدد الاتجاهات والتيارات داخل الحزب الواحد وكذا بقيام أحزاب ثانوية إلى جانب الحزب الحاكم.

---

[1] سعاد الشرقاوي، المرجع السابق ،ص 235.

[2] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 266.

[3] أحمد حضراني، المرجع السابق، ص 287.

4. دور الحزب الواحد

وعن دور الحزب الواحد، فيمكننا القول بأن له دورا رئيسيا بجميع أشكاله، ألا وهو ربط الاتصال بين القادة والجماهير، وتكمن أهمية هذا الدور في أن الانتخابات تغدو مفرغة من محتواها المعترف به في الديمقراطيات الغربية، ولا تؤدي هذه النظم أي دور فعال في ظل نظام الحزب الواحد، بينما يقوم الحزب بتشكيله الهرمي وخلاياه المنتشرة في المجتمع بنشر أفكار القادة بين الجماهير، كما يعتبر الحزب وسيلة يتعرف بها القادة على ردود فعل القاعدة بالنسبة للسياسة التي ينتهجها الحزب[1].

ثانيا. نظام الثنائية الحزبية

وتعد النمط الثاني من أنماط النظم الحزبية، وهي منتشرة بشكل أساسي في الدول الانجلوسكسونية، يجسدها حزب العمال والمحافظين في بريطانيا، والحزب الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وسنتناول نظام الثنائية الحزبية من خلال مفهومه، تصنيفاته وتقديره وذلك على النحو التالي:

1.مفهوم الثنائية الحزبية

تقوم الثنائية الحزبية على وجود حزبين كبيرين مسيطرين بطريقة كلية على الحياة السياسية، قادرين على الحصول على أغلبية برلمانية وتقلد الحكم بالتناوب[2]، وهذا لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى، لكن هذه الأحزاب يكون تأثيرها كبيرا في الساحة السياسية، وبالتالي لا تستطيع الوصول إلى السلطة[3] .

2.تصنيفات نظام الثنائية الحزبية

تتعدد تصنيفات نظام الثنائية الحزبية، إلا أن التصنيفات المتداولة تتمحور حول النظام الجامد والمرن، النظام التام والناقص وأخيرا النظام المتوازن وغير المتوازن.

---

[1] سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها –نشأتها-نشاطها، المرجع السابق، ص 59.

[2] La Toupie :Le dictionnaire politique, Le bipartisme, sur le lien : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Bipartisme.htm, consulté le 16-03-2013.

[3] Le bipartisme, le multipartisme et le tripartisme, cours de droit, sur le lien : http://www.cours-de-droit.net/le-bipartisme-le-multipartisme-et-le-tripartisme-a121606214 , consulté le : 19-03-2013.

أ - نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن

يعتمد هذا التصنيف على درجة تنظيم كل من الحزبين، فنظام الحزب الجامد يقوم على تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة، أما نظام الحزبين المرن فيترك لأعضاء الحزب حرية التصويت، وتجسد بريطانيا نموذج نظام الحزبين الجامد، إذ يتعين على أعضاء الحزب المنتخبين في البرلمان، إتباع تعليمات الحزب عند التصويت على المسائل الهامة داخل البرلمان، وإلا تعرضوا للإقصاء من الحزب، ويضمن النظام الجامد الاستقرار الحكومي باعتبار ضمان ولاء الأغلبية البرلمانية الموالية لها[1].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تنتهج نظام الحزبين المرن، إذ أن كل عضو من أعضاء البرلمان يصوت كما يحلو له مهما كان انتمائه الحزبي ودون أن يؤثر ذلك في حريته واعتقاده بصدد التصويت، ولا يعني التمثيل الحزبي داخل الكونغرس الانقسام بين الحزب الديمقراطيين والجمهوريين[2]، إذ أن التفاعل بين الحزبين يتحدد بشأن كل مسألة عن حدى، بمعنى آخر أن التأييد والمعارضة تتم بصفة موضوعية بشأن مسألة محددة، ولا تتعداه إلى مسائل أخرى، وبالنتيجة فإن ذلك ينم عن ممارسة ديمقراطية حقيقية، قائمة على التفاعل بصفة موضوعية، دون إقحام الصراعات الحزبية الضيقة.

ولأن النظام الأمريكي يأخذ بالفصل العضوي بين السلطات، فإن نظام الثنائية المرنة لا يؤثر على استقرار السلطة التنفيذية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الثنائية المرنة في الواقع تعد الأقرب إلى التعددية الحزبية، أين تكثر الآراء والمواقف والصراعات الإيديولوجية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد استقرار الحكومة[3].

---

[1] سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 59.

[2] Vincent LEMIEUX, Op.cit, p 96.

[3] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 47.

ب - نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص

في حقيقة الأمر فإن وجود حزبين كبيرين لا يعني بالضرورة أنهما يتواجدان لوجدهما، فهناك إلى جانب حزب العمال والمحافظين في بريطانيا أحزاب أخرى، والأمر ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تلك الأحزاب تتميز بضعف قاعدتها الجماهيرية، ويترجم ذلك بضعف نتائجها المحصلة في الانتخابات، وبالنتيجة عدم مشاركتها في السلطة نظرا لغياب تمثيلها في البرلمان[1].

ويتجسد نظام الحزبين التام بصدد حصول أكبر حزبين على الأغلبية المطلقة من الأصوات في الهيئة التشريعية، عادة ما تكون مناصفة بينهما أو متفاوتة بنسبة معينة، أو عندما يتداول كل منهما على السلطة دوريا بنوع من التعادل[2]، فيما تحصل الأحزاب الصغيرة الأخرى على نسب ضئيلة أو عدد مقاعد محدود، والسائد كعرف دستوري تشكيل الحكومة من الأغلبية البرلمانية، فتتحدد هذه التشكيلة بحسب نسبة تمثيل الحزبين وعدد المقاعد المحصل عليها، وبالتالي ينفرد الحزبين بتشكيل الحكومة دون الحاجة إلى التحالفات أو الائتلافات[3].

أما في نظام الحزبين الناقص فإن الحزبين الكبيرين لا يحرزان أغلبية مطلقة داخل البرلمان، حيث يحصل كل منهما على المركزين الأول والثاني مثلا، لكن بنسبة متقاربة وعدد قليل نسبيا من المقاعد، فيما تحصل الأحزاب الأخرى على نسب متفاوتة، وبالتالي يحتاج الحزبان إلى الائتلاف مع الأحزاب الأخرى لبلوغ نصب معين، وتشكيل حكومة ائتلافية، ويتموقع هذا النظام بين التعددية الحزبية ونظام الثنائية التام[4].

---

[1] Vincent LEMIEUX, Op.cit, p 96.

[2] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 267.

[3] سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 49.

[4] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 47.

ج- نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن

يمكن تصنيف نظم الحزبين السياسيين على أساس كمي متعلق بعدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات بشكل مطرد، ويؤدي هذا إلى تصنيف نظم الحزبين إلى نظم حزبين متوازنة ونظم حزبين غير متوازنة[1].

ونظام الحزبين المتوازن هو نظام الثنائية الحزبية الفعلي، إذ يتقاسم كل حزب من الحزبين الكبيرين السلطة معا أو بصفة دورية بنوع من التعادل، أما إذا كان الفارق بين الحزبين كبيرا إلى حد أن يستمر أحدهما في الحكم لمدة طويلة ويفقد الحزب الآخر الأمل في الوصول إلى السلطة، فإن نظام الحزبين يكون غير متوازن، وفي مثل هذه الحالة نخرج من نطاق الحزبين بمعناه الحقيقي لندخل في نطاق الحزب المهيمن[2].

3 . تقدير نظام الثنائية الحزبية

كغيره من النظم الحزبية، فإن نظام الثنائية يتمتع بمزايا فيما تشوبه بعض السلبيات.

أ- مزايا نظام الثنائية الحزبية: يتمتع نظام الثنائية الحزبية بمزايا يمكن إجمالها فيما يلي[3]:

- يؤدي نظام الحزبين إلى سهولة تجميع المصالح ويمكن الرأي العام من الاختيار الواضح، وبالتالي فإن الناخب يقوم بدور مباشر في الحياة السياسية، ولا يحتاج إلى وسطاء.
- يقوم الناخب باختيار النواب والحكومة مباشرة، لأن رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز أو المنتصر في الانتخابات، ومعنى ذلك أن الحكومة تتحدد مباشرة بمجرد إعلان نتيجة الانتخابات دون حاجة إلى ائتلاف بين الأحزاب.

---

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 47.

[2] سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 50.

[3] نفس المرجع.

- يضمن نظام الحزبين السياسيين الاستقرار الحكومي، طالما أن الحزب الذي يتولى السلطة يتمتع بالأغلبية المطلقة داخل البرلمان.

ب- عيوب نظام الثنائية الحزبية: يمكن إجمال عيوب الثنائية الحزبية في:

من مساوئ هذا النظام أنه يخضع الحياة السياسية لإرادة عدد ضئيل من الناخبين المترددين بين حزبين كبيرين، باعتبار أن العدد الأكبر من الناخبين مستقرين إلى حد كبير في اختياراتهم وانتماءاتهم السياسية، ولكن تبقى هناك أقلية من الناخبين الغير مستقرين على رأي معين، هذه الأقلية تنحاز لهذا الحزب تارة، وللحزب الآخر تارة أخرى، فالصراع والتنافس الانتخابي بين الحزبين الكبيرين، يجري عادة من أجل كسب ثقة وتأييد أكبر عدد من أصوات هذه الأقلية المترددة، وبقدر نجاح الحزب بهذا يستطيع أن يحقق لنفسه الفوز في الانتخابات، لتصبح هذه الأقلية المتحكمة فعليا في تقرير السياسة العامة في البلاد من خلال تأييدها لهذا الحزب أو ذاك.

وتزداد أهمية هذه الظاهرة عندما نعلم أن هذه الأقلية من المواطنين، تتبنى عادة مواقف سياسية متوسطة بين اليسار واليمين، وإن الحزبين الكبيرين يتجهان من أجل كسب ثقة وتأييد هذه الأقلية للتخلي عن أفكارهما ومواقفهما المتطرفة، ولتبني حلول وبرامج سياسية وسطية أكثر فأكثر، وهذا الأمر يدفع الحزبين السياسيين الكبيرين نحو الوسط، وبالنتيجة ظهور حزب يمثل يمين الوسط وآخر يمثل يسار الوسط.

ثالثا. نظام التعددية الحزبية

إن الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام هو توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع وعدم احتكار السلطة بيد فئة أو حزب واحد، فنظام التعدد الحزبي ضد فكرة الأحادية، وكذلك يستند الى فكرة إن من حق أي مجموعة من الشعب أن تتبنى ما تشاء من الآراء والأفكار طالما لها مصالح مختلفة ومتباينة عن الآخرين، بمعنى آخر الحرية الحزبية، وسنتناول أولا مفهوم التعددية الحزبية، صورها وتقديرها، وذلك على النحو التالي:

1. مفهوم التعددية الحزبية

التعددية الحزبية سمة من سمات النظام السياسي الذي يقر بحرية التجمع، وجود أكثر من حزبين سياسيين في الحياة السياسية، وبالتالي إقرار وجود العديد من الحساسيات في النقاشات السياسية وفي الانتخابات، وكذا إمكانية تقبل النقد[1]، وهي وتتضمن معنيين:

المعنى العام: "هو الحرية الحزبية، أي أن يعطى أي مجتمع-ولو بشروط معينة- الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع ، ليتم من خلاله الوصول إلى الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها"[2]، وكذا حرية المبادرة الفردية والجماعية، حرية التعبير، القبول بالتنوع والتعدد، فتح قنوات للحوار والتشاور[3].

أما المعنى الخاص فهو يشير إلى "وجود ثلاثة أحزاب فأكثر، كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقرارا، ويميزها عن غيرها من التجمعات المائعة وغير الثابتة التي كثيرا ما وجدناها في دول أوربا الوسطى بين عامي 1919-1939 ومازالت قائمة في اغلب دول أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية"[4].

2.صور التعددية الحزبية: تتنوع صور التعددية الحزبية بحسب درجة تركيزها، لذا يتم تصنيف نظام التعددية أساسا على أساس الجمود والمرونة.

أ- نظام التعددية المرنة: ترتكز على نظام الانتخاب بالأغلبية على دورين الذي، والذي يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الحكومي[5]، المرتبط أساسا

---

[1] La Toupie :le dictionnaire politique, le multipartisme, sur le lien : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Multipartisme.htm , consulté le : 15-03-2013.

[2] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 395.

[3] أحمد حضراني، المرجع السابق، ص 288.

[4] نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 395.

[5] La Toupie: le dictionnaire politique, le multipartisme, Op.cit.

بالتحالفات بين الأحزاب، فإذا تعددت يصعب على بعضها الحصول على أغلبية برلمانية تمكنها من تشكيل حكومة متجانسة تستطيع تحمل النقد والمسائلة، التي قد تصل أحيانا لطرح مسألة الثقة، لذا تلجأ الأحزاب للائتلافات من أجل دعم حزب أو أحزاب قوية، ليتمكن رئيسها من العمل في إطار توافقي في ظل حكومة ائتلافية، قوامها أغلبية برلمانية موالية لها.

ب- التعددية الجامدة: وتركز على نظام التمثيل النسبي الذي يسمح بالتمثيل البرلماني لكل الاتجاهات السياسية، وعلى هذا الأساس فإن تشكيل الحكومة الائتلافية لن يتم دون إشراك الأحزاب الصغيرة، التي تريد أن تثبت وجودها، خاصة إذا كانت من الأحزاب المذهبية، لذا غالبا ما تحدث خلافات بين الأحزاب والحكومة، لتستسلم هذه الأخيرة، الأمر الذي يزيد من سيطرة تلك الأحزاب[1].

والتعددية الجامدة يمكن أن تكون في نظام رئاسي ولكنها أقل ملاءمة من التعددية المرنة، كما إن انتخاب رئيس الدولة في ظل التعددية الجامدة يصبح أكثر صعوبة، والتعددية الجامدة قادرة نظريا على التكيف مع النظام المجلسي الذي يرتكز على التعددية المرنة أساسا، أما في النظام البرلماني، فتؤدي التعددية الجامدة إلى نتائج سلبية كما تؤكد ذلك تجربة ألمانيا في عهد جمهورية فايمار، وتجربة إيطاليا الحالية[2].

3. تقدير نظام التعددية الحزبية

يتمتع نظام التعددية الحزبية بمجموعة من المزايا كما تشوبه بعض العيوب.

أ- مزايا نظام التعددية الحزبية: يمكن إجمال مزايا التعددية الحزبية فيما يلي:

- إن التعدد الحزبي الذي يعكس التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يعني إن حل تلك المصالح والأيديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية .

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 402.

[2] موريس دي فرجيه، المرجع السابق، ص 72.

- يؤثر هذا النظام تأثيرا فعالا في النظام السياسي، خاصة العلاقة بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، باتجاه الفصل بينها .
- يوفر للناخب مجالات واسعة في الاختيار أو الانتماء السياسي[1]، كما يضمن تحقيق مفهوم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى حد كبير، ذلك أن البرلمان يستفيد من انعدام التوازن الحزبي فيؤثر في الحكومة[2] .

ب- عيوب نظام التعددية الحزبية: بالرغم من إيجابيات ومزايا نظام التعددية الحزبية، إلا أن هناك بعض العيوب التي تكتنفه، ومن أهمها:

- عدم الاستقرار الوزاري بفعل المشاكل والأزمات المحتملة بين أحزاب الائتلاف، فالحكومة في نظام تعدد الأحزاب تكون إما ائتلافية ، أو مدعومة بغالبية ضئيلة في البرلمان نظرا إلى توزيع المقاعد النيابية على عدد كبير من الأحزاب، وفي الحالتين يكون وضعها غير مستقر[3].
- يساهم في انتشار سياسة المساومات النفعية بالنسبة للأحزاب الصغيرة، خاصة إذا كان تشكيل الحكومة متوقف على مشاركتها في الائتلاف، الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة الأحزاب الصغيرة ومحاولة تحقيق مطامعها وفرض شروطها، كما أن ذلك من شأنه تعطيل عملية تشكيل الحكومة.
- يؤدي إلى انحرافات الأحزاب عن أهدافها، فالتحالف أحيانا يقتضي تكييف إيديولوجيتها وأهدافها مع أحزاب أخرى شريكة لها في الائتلاف، برغم التعارض في المبادئ، كأن يتم ائتلاف بين حزب ديني وحزب علماني، وهنا فإن فكرة التحالف في حد ذاتها تعد انحرافا عن الخط الذي عادة ما ترسمه الأحزاب لتوجهها[4].

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 405.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع، ص 408.

[4] Vincent LEMIEUX, Op.cit, p 111.

الفصل الثاني

ارتباط الأحزاب في الجزائر بتغيرات النظام السياسي

خضعت الجزائر كغيرها من كافة الدول العربية قبل تأسيسها لحكم الإمبراطورية العثمانية، وقد عرفت في تلك الفترة ازدهارا اقتصاديا وقوة سياسية غير مسبوقة، بحكم تمسكها بالمبادئ والقيم الإسلامية، رغم ما كان يطبعها من سلبيات، وبسقوط الإمبراطورية العثمانية وتوالي الانهزامات، خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي في سنة 1830، عانت من ويلاته طيلة 132 سنة، وفي فترة الاستعمار هذه ظهرت العديد حركات المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، بقيادة زعماء إسلاميين جزائريين على غرار الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة، إلا أن فشل هذه المقاومات أدى بالجزائريين للتفكير في أساليب مغايرة جديدة، تمثلت في النشاط السياسي في محاولة للتحرر، أو على الأقل الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية التي حاول المستعمر الغاشم طمسها بكافة الوسائل.

ومن هذا المنطلق بدأت بوادر التشكيلات السياسية في الظهور، لتتطور تدريجيا إلى غاية تأسيس جبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة التحريرية الكبرى في نوفمبر 1954، وبعد سبع سنوات من الكفاح المسلح حصلت الجزائر على استقلالها واستعادت سيادتها الوطنية، وظلت طيلة ستة وعشرين سنة في ظل حكم جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم، لتتحول إلى التعددية السياسية سنة 1989، ثم التعددية الحزبية بعد 1996، ليظهر بذلك مفهوم الأحزاب بشكل جلي، وهذا ما هو سائد حاليا.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى نشأة وتطور الظاهرة الحزبية من خلال التطرق للحركات السياسية التي ظهرت في فترة الاستعمار، مرورا بكافة التجارب التي عرفتها الجزائر إلى غاية التعددية الحزبية الحالية، لذا سنقسمه إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول النضال السياسي الجزائري كنواة للعمل الحزبي أما في المبحث الثاني فنتناول التجربة الحزبية الجزائرية في ظل التعددية.

المبحث الأول

النضال السياسي الجزائري كنواة للعمل الحزبي

سنتطرق في هذا المبحث للمسار التطوري للأحزاب في الجزائر عبر مختلف الحقب التاريخية التي واكبت التطور السياسي والمجتمعي منذ الاحتلال الفرنسي مرورا بالثورات الشعبية وصولا إلى الكفاح السياسي للنخبة الجزائرية في ظل الحركة الوطنية، والذي تمخضت عنه جمعيات ثقافية وسياسية مارست العمل السياسي طيلة الفترة التي سبقت الاستقلال، إلى غاية تأسيس حزب جبهة التحرير الوطني والذي استلم السلطة بعد تحقيق الاستقلال.

وعلى هذا الأساس سنقسم المبحث إلى مطلبين، نتناول في الأول النشاط السياسي في عهد الاستعمار، أما المطلب الثاني فنتناول فيه الأحزاب في عهد الاستقلال.

المطلب الأول

النشاط السياسي في عهد الاستعمار

إن المتتبع لتاريخ الحركات السياسية التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال يلاحظ أنه مع بداية ظهورها مطلع القرن العشرين كانت في الواقع حركات مطلبية، شكلت النواة الأولى للنهضة الجزائرية الحديثة والانطلاقة القوية للنضال السياسي بعد فشل المقاومات الشعبية المسلحة، وإن كان يصعب حصرها بمختلف أشكالها واتجاهاتها، فإن الهدف الرئيسي لهذه الحركات كان يتمثل في المطالبة بحقوق وحريات الشعب الجزائري والسعي نحو تحقيقها، الأمر الذي دفعه للتكتل في إطار ما يسمى بالحركة الوطنية، والتي تعد "التعبير السياسي لمجموعة تقي وحدتها الاجتماعية وهي في حالة سيطرة، فتطالب باستقلالها لتأكيد وجودها كمجموعة سياسية وهي تظهر على إثر ظهور الوعي الوطني وكذا ظهور إرادة بناء مجتمع سياسي مستقل، فالحركة الوطنية تعني المجتمع السياسي الذي يتعلق بالأمة"[1].

[1] Lahaouari ADDI, L'impasse du populisme : l'Algérie collectivité politique et Etat en construction, Algérie Entreprise Nationale, 1990, p21.

وسنتناول في هذا المطلب الحركات السياسية في الفرع الأول، ثم نتناول تجربة الحركة الوطنية في الفرع الثاني.

الفرع الأول

الحركات السياسية

إن التطورات الفكرية والسياسية وتزايد درجة الوعي السياسي الوطني الذي بدأ يتبلور في شكل تنظيمات سياسية متعددة ذات طابع إصلاحي، نادت بتغيير أساليب القهر التي تعاملت بها الإدارة الاستعمارية مع أفراد الشعب الجزائري، وقد تأسست هذه التنظيمات بعد فشل المقاومة المسلحة، ومن الحركات السياسية التي ظهرت في الجزائر إبان فترة الاستعمار نذكر:

أولا- حركة الشباب الجزائري

تعتبر حركة الشباب الجزائري تنظيما ثقافيا أنشئ سنة 1908 من طرف نخبة المثقفين الجزائريين المكونين في المدارس الفرنسية، والمتشبعين بثقافتها وقيمها، وكان مطلبها الأساسي الإدماج، عن طريق المطالبة بالتجنيد العسكري للمسلمين ومنحهم الجنسية الفرنسية، ومن ثم تحقيق المساواة في الضرائب والتمثيل النيابي، إلا أن هذه المطالب لم تجد آذانا صاغية، ولاقت رفضا واسعا من قبل الجزائريين من جهة، والذين رأوا في تحقيقها القضاء على شخصيتهم المتميزة، ومن جهة أخرى الفرنسيين الذين اعتبروها خطرا وتهديدا لمصالحهم.

ثانيا- كتلة الجزائريين المنتخبين

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز نجم الأمير خالد[1] كسياسي لامع، وإعلان فرنسا عن حملة من الإجراءات مثل إصلاحات 1919، ظهر على الساحة

[1] ولد الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر بمدينة دمشق بسوريا فيه 20 فيفري 1875م و بها تربى و حفظ القرآن الكريم ، انتقل مع والده إلى الجزائر و بها تابع دراسته الابتدائية و منها التحق بباريس و حصل بها على شهادة بكالوريا علوم ، التحق بالمدرسة العسكرية سان سير عام 1892م دون رغبة منه ففرضت عليه الإقامة الجبرية مع عائلته في بوسعادة ، جند في الحرب العالمية الأولى وأعفي منها سنة 1915 ثم تقاعد سنة 1919م ساهم في ميلاد الصحافة و المسرح ، نفي سنة 1923م إلى سوريا و بها توفي سنة 1936م .للمزيد أنظر : أحمد مريوش ، دراسة حول : حركة الأمير خالد

السياسة كتلة من المنتخبين الجزائريين في المجالس الفرنسية حاولت أن يكون لها دورا أساسيا في الحياة السياسة خلال العشرينات هؤلاء المنتخبون الذين كانوا يشكلون نخبة ذات ثقافة فرنسية ، وبعض أبناء العائلات الكبرى عملوا على هيكلة أنفسهم ضمن حركة سياسية عرفت باسم كتلة المنتخبين الجزائريين، تأسست في شهر جوان 1927، وقد جاءت هذه الفيدرالية كرد فعل على التنظيم الذي شكله رؤساء بلديات الجزائر في العشرينات، وتشكلت هذه الاتحادية من ثلاث اتحاديات مستقلة هي اتحاديات قسنطينة وهران والجزائر بهدف تمثيل الأهالي في البرلمان، و قد واصلت كتلة المنتخبين الجزائريين على نفس النهج الذي رسمته منذ تأسيسها حتى حلها نهائيا سنة 1941.

ثالثا- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تأسست في 05 ماي 1931 بالجزائر العاصمة، تحت رئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي تم انتخابه غيابيا، وبعضوية علماء أجلاء من مختلف ربوع القطر على غرار الشيخ البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، مبارك الميلي، محمد الأمين العمودي والعربي التبسي وغيرهم من مصلحين مجددين ومحافظين من رجال الدين الجزائريين[1].

وكان هدف الجمعية المعلن هو الوعظ والإرشاد، وتهذيب الناس ومحاربة الأمراض الاجتماعية والابتعاد عن كل المسائل السياسية، مما جعل السلطات الفرنسية الاستعمارية توافق على إنشائها، غير أن المتتبع لنشاط الجمعية وأعمالها منذ نشأتها، خاصة بداية سنة 1934، يتجلى بوضوح أن أهدافها كانت وطنية سياسية بالدرجة الأولى، وإن كانت قد انطلقت من فكرة ضرورة تطهير المعتقد وتهذيب السلوك وتحسين الأخلاق[2]، لذلك عندما أدركت الإدارة الاستعمارية أن

السياسية 1925/1919 ودورها في إرساء دعائم القضية الوطنية ، المدرسة العليا للأساتذة ،(غير منشورة ، الجزائر ،2007) ص- ص 1-7.

[1] عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة لجزائر، 1996، ص 101.

[2] نفس المرجع، ص- ص 109-112.

الجمعية تسعى إلى بث الوعي السياسي في نفوس الجزائريين، وإشعارهم أنهم متميزين عن الفرنسيين بشخصيتهم و ثقافتهم وأرضهم، وأن عليهم العمل على تحقيق الاستقلالية، تم تصنيفها في خانة الجمعيات السياسية، واعتبرت خطرا حقيقيا على الوجود الاستعماري في الجزائر، وعملت على متابعة زعمائها وزجهم في السجون، مع توجيه العديد من التهم لهم، والحكم عليهم بأحكام قاسية بدعوى انحرافهم عن مسارهم الديني وانخراطهم في السياسة[1].

وقد تعددت وسائل الجمعية لنشر رسالتها والتعبير عن مواقفها، حيث شملت المساجد والمدراس والنوادي والصحافة، إضافة إلى المقابلات وإرسال الوفود والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة وغيرها2، وعلى إثر انعقاد المؤتمر الإسلامي في 07 جوان 1936، تقدمت الجمعية بمجموعة من المطالب تمثل أبرزها في: نبذ فكرة التجنس والمواطنة الفرنسية، فصل الدين عن الدولة، حرية التعليم باللغة العربية، حرية التعبير والصحافة العربية، اعتماد الاقتراع العام المباشر والسري في الانتخابات، المساواة في المعاملة بين الجزائريين والمستوطنين، إلا أن هذه المطالب لم تلق القبول، واكتفت السلطات الاستعمارية بموجب مشروع بلوم فيوليت بقبول منح المواطنة لفئة من المواطنين فقط، وباءت محاولة الاتصال بالسلطات الفرنسية بالفشل[3]، وبسبب تعاظم دور الجمعية، تدخلت السلطات الاستعمارية فحاصرت العلماء ومنعتهم من مخاطبة الشعب في المساجد، كما حظرت الصحف والجرائد التابعة لها، ورغم ذلك فقد واصلت الجمعية رسالتها الهادفة لتوعية الشعب وحثه على النضال لاسترجاع حقوقه وحرياته المغتصبة.

---

[1] يحي جلال، السياسة الاستعمارية في الجزائر 1830-1959، دار المعرفة، القاهرة، ط1، سبتمبر 1959، ص ص 280،281

[2] السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 13.

[3] نفس المرجع.

رابعا- الحزب الليبرالي

تعد هذه التشكيلة السياسية امتدادا لحركة الشباب الجزائري التي انشقت إلى جماعتين بعد انتخابات 1919، ويعد هذا التنظيم ليبراليا في موقفه من الحالة الراهنة التي كان ينادي بها المستوطنون، وقد تزعمه الدكتور بن التهامي وأصدر جريدة التقدم الناطق الرسمي للحركة.

لم يختلف برنامج الحزب الليبرالي عن برنامج الأمير خالد سوى في نقطة واحدة وهي دمج الجزائريين دمجا كاملا ومنح الجزائريين، وفي سنة 1923 وبعد أن نفت فرنسا الأمير خالد خلت الساحة لليبراليين الذين فازوا في الانتخابات التي نظمت عام 192، ومن أهم النقاط التي كان يحتويها برنامج الحزب الليبرالي: احترام الحضارة الإسلامية، المساواة في الحقوق السياسية، تطوير المجتمع الجزائري وتحديثه عن طريق النخبة لا عن طريق الفرنسيين[1].

خامسا- كتلة المحافظين

تأسست عام 1900 وهي تشمل المثقفين التقليديين الجزائريين المتخرجين من المدارس القرآنية وجامعات المشرق العربي والزعماء الدينيين والمعلمين والصحافيين، كانوا يؤمنون بالقومية الإسلامية ومعادين لفكرة التجنس والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي، ظهرت هذه الكتلة بعد استيلاء المستوطنين الأوروبيين على السلطة في الجزائر، وتضمن برنامجها: المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين، المساواة في الضرائب، الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري، إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية الأخرى، استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي، احترام العادات والتقاليد الجزائرية، نشر وإصلاح وسائل التعليم بالعربية، حرية الهجرة إلى المشرق العربي[2].

انقسمت الكتلة إلى قسمين قسم يضم النخبة التقليدية المحافظة التي تكونت في المدارس القرآنية وجامعات الشرق دافع أصحابها عن الهوية العربية

---

[1] يحي جلال، المرجع السابق، ص 282.

[2] نفس المرجع.

الإسلامية، وقسم يضم النخبة الجديدة ممن تخرجوا من المدارس الفرنسية الجزائرية وطالبوا بالإصلاح[1].

الفرع الثاني

تجربة الحركة الوطنية الجزائرية

ظهرت في الجزائر عدة تيارات سياسية، كان لها تأثير كبير ودور فعال في نشر الوعي السياسي ورفع مستوى الشعب وحثه على النضال المستمر، للمطالبة بحقوقه المنتهكة من طرف الاستعمار الفرنسي، وسنحاول التطرق لأهم التيارات السياسية المشكلة للحركة الوطنية الجزائرية.

أولا- نجم شمال إفريقيا

إن جذور هذه الحركة تعود إلى الأمير خالد الذي كان له دور بارز في الجزائر وفرنسا، من خلال محاضراته التي كان يلقيها ويندد فيها بمطالبه ضد الإمبريالية وسياساتها وقوانينها القمعية، مثل قانون الأهالي وأعبائه على المجتمع الجزائري، ومطالبته بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات، إلا أن برنامجه لم يتضمن الحديث عن الاستقلال، وهو ما يؤكده مصالي الحاج في مذكراته حيث يقول: " أن البرنامج السياسي للأمير خالد هو نفسه برنامج الإصلاحيين... يطالب بإلغاء قانون الأهالي وتحسين الوضعية الاقتصادية وتمثيل البرلمان من ستة نواب، وثلاث أعضاء في مجلس الشيوخ، ولكنه لم يتكلم عن مشكل استقلال الجزائر..."[2].

وفي شهر جانفي سنة 1922 أنشأ حركة سياسية تحت اسم حزب الإخاء الجزائري، وتوالت بعد ذلك اجتماعاته بالعمال من كافة أرجاء الوطن، وبسبب ذلك كان يتعرض لمضايقات السلطات الاستعمارية الفرنسية التي أصدرت لاحقا قرارا بإبعاده في جوان 1923، واستأنف نشاطه السياسي من فرنسا، وأصبح قبلة المتعطشين للحرية، ومن أشهر لقاءاته لقاؤه المشهور بالمهاجرين العرب وخاصة

---

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 19.

[2] مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، منشورات Anep الجزائر، 2007، ص 124.

أبناء شمال إفريقيا بباريس يوم 12 جوان 1924[1]، وذلك في قاعة المهندسين المدنيين بنهج بلانش Blanche، حيث مثلت التجمعات التي اتصل فيها الأمير خالد بعمال شمال إفريقيا بالمهجر بين سنتي 1923 و1924 اللبنة الأولى لتأسيس النجم والإعداد له من طرف كل من: الحاج علي عبد القادر، مصالي الحاج، عبد العزيز المنور وغيرهم.

وبعد تفطن السلطات الاستعمارية للنشاطات والمجهودات التي قام بها أعضاء النجم في أوساط عمال شمال إفريقيا، ونتيجة لمطالبته بالاستقلال ودعوة الأهالي للثورة، سارعت وبضغوط من شيوخ البلديات في الجزائر إلى حل النجم في سنة 1929[2]، وفي سنة 1933 عاد حزب النجم إلى الظهور من جديد وعقد مؤتمرا عاما في فرنسا، انتهى بإصدار برنامج مطول يتضمن الإجراءات والتدابير لبتي ينبغي اتخاذها خلال مرحلة النضال وحتى بعد الاستقلال،

ومنذ سنة 1934 بدأ نشاط الحزب يتسرب للجزائر وانتشرت أفكاره بين المواطنين ولم تكد تحل سنة 1936 حتى أخذ منعطفا جديدا في الجزائر بتأسيس فروعه وازدياد نشاطه، غير أن رفض النجم لمشروع بلوم فيوليت، ومطالبته باستقلال الجزائر ودفاعه عن الطبقات الكادحة وتعرضه لهجمات الحزب الشيوعي الفرنسي، قد أدت إلى حله من طرف حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية سنة 31937 حيث خلفه بعد ذلك حزب الشعب الجزائري.

ثانيا- حزب الشعب الجزائري

بعد حل نجم شمال إفريقيا، أعلن مصالي الحاج عن تأسيس حزب جديد وهو حزب الشعب الجزائري وذلك يوم 11 مارس 1937 في اجتماع عقد بـ: نانتير بباريس، والملاحظ من خلال تدخلات الحاضرين بالاجتماع أن مبادئ النجم وفلسفته بقيت هي السائدة عند المناضلين، فبم يحدث أي تغيير في إستراتيجية

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19 وال20 من وثائق جبهة التحرير الوطني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 37.

[2] يحي جلال، المرجع السابق، ص 283.

[3] Gilbert MEYNIER, Histoire intérieur du FLN (1954-1962), Edition Casbah, Alger, 2003, p 58.

الحزب وإنما تغير الاسم فقط، وذلك تفاديا للتعرض للمتابعة القضائية، أما الجديد الذي جاء به الحزب فهو تكوين نظام عصري ووعي سياسي يكون الأساس للكفاح المتواصل[1].

وقد اتخذ حزب الشعب الجزائري شعارا جديدا وهو: "لا إدماج ولا انفصال بل تحرر" « Ni assimilation, ni séparation mais émancipation »[2]

وفي جويلية 1937 انتقل مصالي الحاج إلى الجزائر، حيث كثف من نشاطه خاصة على مستوى العاصمة، كما أسس فروع للحزب في قسنطينة ووهران وباقي المدن الأخرى[3]، وقد تزامنت زيارة مصالي الحاج إلى الجزائر مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية، فقام الحزب بترشيح مندوبين ببلدية الجزائر، غير أن السلطات الفرنسية قامت بعرقلة ذلك بتزوير الانتخابات[4]، ونتيجة لذلك رد أنصار الحزب بتنظيم مظاهرات احتجاجا على ما شاب عملية الانتخابات من تزوير، لكن السلطات الاستعمارية اتخذت من ذلك ذريعة وقامت بإصدار قرار يقضي باعتقال مصالي الحاج وبعض رفقائه ومن بينهم مفدي زكريا، وذلك يوم 27 أوت 1937[5].

جدير بالذكر أنه وفي يوم 24 أفريل 1940، أطلق سراح مصالي الحاج ووضع تحت الإقامة الجبرية والمراقبة المستمرة بقصر البخاري حتى نهاية الحرب، ورغم ما لحق بأعضاء الحزب من ضرر فقد ظل بعض مناضليه ينشطون في السر في غياب تنظيم سياسي، واستمر ذلك إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

---

[1] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،ص 266.

[2] Slimane CHIKH, l'Algérie en armes : ou le temps des certitudes, 2eme édition, édition Economica, Paris, 1981,p 57.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 232.

[4] Gilbert MEYNIER, Op.cit p 59.

[5] Ferhat ABBAS, La nuit coloniale : Guerre et Révolution d'Algérie, Edition Livres, Alger, 2011, p 131.

ثالثا-الحزب الشيوعي الجزائري

ظهر الحزب الشيوعي الجزائري في بداية الأمر كفرع تابع للحزب الشيوعي الفرنسي، وذلك في عام 1925، حيث كان مكون من عمال جزائريين وأوربيين، وقد دافع هذا الحزب عن مطالب الجزائريين بالمهجر.

وأثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي أيام 22-23-24-25 جانفي 1936 بفيليربان Villeurbane الفرنسية1، تقرر تحويل فرع الحزب الشيوعي بالجزائر إلى حزب مستقل عن فرنسا، وكان عمار أوزقان ممثلا لشيوعيي فرنسا في هذا المؤتمر[2].

رابعا-حزب أحباب البيان وأصدقاء الحرية

أعلن عن تأسيس هذا الحزب فرحات عباس بسطيف يوم 14 مارس 1944، والذي أصبح هيئة عامة نشطة تستقطب الجزائريين بمختلف فئاتهم، حيث تحالفت كافة التشكيلات الوطنية التي تؤمن بالاستقلال مع حزب أحباب البيان، مما منح الحزب قاعدة جماهيرية عريضة، وبدأ نفوذه السياسي ينمو ويقوى، حيث انخرط الشباب والطلبة وأفراد الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة، وساد البلاد حماس شعبي منقطع النظير.

ومع نهاية سنة 1944، كانت الحركة الوطنية أكثر قوة وصلابة ووعيا، فضلا عن أنها دخلت مع الفرنسيين عهدا من التحدي والمواجهة لم تعرفه من قبل[3]، ترجم هذا التحدي بأحداث 08 ماي 1945، أين قابل المستعمر الجزائريين الذين خرجوا لمطالبة فرنسا بالوفاء بوعدها المتعلق بحق تقرير المصير، بعد أن قدم الجزائريين أرواحهم لمساعدة فرنسا في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية، لتقابلهم بارتكابها مجازر دامية في حق من خرجوا في مسيرات سلمية، لذا تعد مجازر 08 ماي منعرجا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية، والتي ولدت القناعة

---

[1] Mahfoud KEDDACH, Histoire du Nationalisme Algérien, T 2, Edition ADIF, Alger, 2003, p397.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 243.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1930-1945، الجزء الثاني، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1992 ، ص 238.

بضرورة انتهاج الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال، فما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة، وقد شكلت الأحداث بداية نهاية الاستعمار الفرنسي للجزائر[1].

خامسا-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

تعد هذه الحركة الثانية من نوعها والتي تركت بصماتها القوية في التاريخ السياسي الجزائري، فقد عاشت حركة النواب بعد الحرب العالمية الثانية أزمة حادة بدأت بوادرها في سنة 1938، بفشل مشروع بلوم فيوليت واتجاه فرحات عباس إلى العمل الحزبي والاعتماد على الجماهير، كما أظهرت الأزمة عدم التناسق والانسجام بين أهداف الحركة الوطنية وأساليب عملها وبين طبيعة الاستعمار، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى تفكك الفيديرالية[2].

فظهر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كنتيجة لهذا التفكك وفقا لتنظيم جديد ومطالب جديدة، إلا أنه كان بنفس القاعدة الاجتماعية وبالتالي نفس الأيدولوجية، وقد عكف فرحات عباس رئيس الحزب على البحث عن صيغة توافقية تسمح بالاندماج مع فرنسا مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية، معتمدا شعارا جديدا وهو: "لا اندماج ولا أسياد جدد ولا انفصال"[3].

سادسا-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

بعد الإفراج عن مصالي الحاج الذي نقل من برازافيل إلى فرنسا يوم 31 جويلية 1946، تم استقباله من طرف الجزائريين في مطار أورلي بالعاصمة الفرنسية باريس، كما نال هذا الحدث اهتمام الأوساط الدولية ودول الجوار، حيث سارع الزعماء العرب إلى إرسال برقيات التهاني، على غرار باي تونس والحبيب بورقيبة زعيم حزب الدستور الجديد.

يذكر أن مصالي الحاج اختار الإقامة بالجزائر، أين عاد إليها في أكتوبر 1946 وتم استقباله في حي بوزريعة بأعالي العاصمة، وأصبح مؤهلا لرئاسة حركة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 238.

[2] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، 1919 -1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 47.

[3] Mahfoud KEDDACH, Op.cit, p 398.

الانتصار للحريات الديمقراطية باعتبارها امتدادا لحزب الشعب الجزائري المحظور[1].

حافظت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على البرنامج المعتمد من قبل حزب الشعب الجزائري، مع إدراج بعض الإضافات البسيطة المتعلقة أساسا بالتطورات التي عرفتها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تضمن البرنامج الذي لا يختلف كثيرا عن برنامج نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري[2].

وكنتيجة لهذه المطالب، ظهرت العديد من الجمعيات والمنظمات شكلت امتدادا للحركة، ومن بينها اتحاد النساء الجزائريات، اتحاد العمال المسلمين، الكشافة الإسلامية الجزائرية، جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين ولجنة مساندة ضحايا القمع[3]، وقد حددت الحركة أهدافها وطبيعة نشاطها والمتعلقة أساسا كونها حركة ثورية نابعة من عمق الشعب الجزائري، وهي تعمل على المحافظة على كرامته، كما دعت كافة الفئات إلى التجمع والاتحاد والنضال الجماعي من أجل المصلحة لعامة ونهضة البلاد.

وقد عرفت الحركة نشاطا مكثفا على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي فقد تم عقد ندوة إطارات الحزب في ديسمبر 1946 برئاسة مصالي الحاج ومختلف القياديين في الحركة، وتم التأكيد في الندوة على أهمية الانتخابات كوسيلة للنضال من أجل الاستقلال، كما تم التطرق للتعريف بالحزب وبرنامجه وتوعية الجماهير وتنظيمها كمرحلة ضرورية قبل أي عمل ثوري، كما تمت إعادة تشكيل اللجنة التي ضمت عناصر جديدة رافضة للتوجه الجديد للحركة[4].

---

[1] Benyoucef BENKHEDDA, Les origines du 1er Novembre 1954, Edition Dahleb, Alger, 1989, p 169.

[2] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 17.

[3] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954 ، درا المعرفة للنشر، الجزائر، 2007، ص 294.

[4] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 303.

وفي مؤتمر الحركة الأول الذي انعقد في 15-16 فيفري 1947، والذي حضره مصالي الحاج، أعضاء اللجنة المركزية، النواب الخمس، الإطارات الجهوية ومسؤول فيديرالية فرنسا، وبعد يومين من النقاش والأخذ والرد في جو مشحون بالصراع، تم الاتفاق على النقاط التالية: تنظيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء قانوني، الإبقاء على النشاط السري لحزب الشعب الجزائري، إنشاء تنظيم عسكري سري عرف فيما بعد بالمنظمة الخاصة أو المنظمة السرية التي ستتولى فيما بعد الكفاح المسلح.

وبذلك يشكل هذا القرار منعرجا هاما في تاريخ الحركة، إلا أن تحقق مطلب للقيادي الأمين دباغين الذي عارضه رئيس الحركة مصالي الحاج سيساهم فيما بعد في تأجج أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي انبثقت من تركيز السلطة في يد مصالي الحاج، وهو الأمر الذي لقي معارضة شديدة من قبل بعض القياديين من أنصار القيادة الجماعية، الذين أطلق عليهم فيما بعد تسمية "المركزيين"، تمييزا لهم عن "المصاليين" الموالين لرئيس الحركة[1].

وقد حقق الحزب فوزا ثمينا جعل النواب يحدثون ثورة داخل المجلس الفرنسي، الأمر الذي اعتبرته الإدارة الاستعمارية خطر حقيقيا من شأنه إحداث الفوضى داخل مؤسساتها، لذا عملت على عرقلة ترشح أعضاء الحركة بكافة الوسائل، وتضييق الخناق على الحركة بدعوى أنها حركة انفصالية تهدد الوجود الفرنسي[2].

إن نشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على الصعيدين المحلي والدولي، يبرز مدى تركيزها على تحقيق مطلب الاستقلال، من خلال المشاركة في الانتخابات التي تعد الوسيلة السياسية الفضلى لذلك، وكذا الجهود الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية وما سيكون له من أثر إيجابي لاحقا بعد الاستقلال.

---

[1] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 18.

[2] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي وآخرون، الدار التونسية للنشر، 1976، ص 354.

1- تأسيس المنظمة الخاصة

كان تأسيس المنظمة العسكرية منعرجا حاسما في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، أين تم التحول من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح، الذي اعتبر آخر خيار يكفل تحقيق مطلب الاستقلال، وإذا كان التنظيم العسكري قد تجسد في هذه المنظمة بصورة عملية منذ سنة 1947 حتى سنة 1950، باحتضان من التيار السياسي الذي واصل نضاله إلى غاية الربع الثاني من القرن العشرين، فقد كان لمجازر 08 ماي 1945[1] ونتائجها دافعا قويا للتفكير بعمق في الإعداد الثوري الاستراتيجي الذي يكفل مواجهة الاستعمار، عن طريق تحضير جهاز قوي متخصص قادر على تحدي ومواجهة قوات الاحتلال[2].

فقد ظلت فكرة المقاومة المسلحة تشغل بال المناضلين وقياديي حزب الشعب منذ أحداث الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت الفترة الممتدة ما بين 1939-1945 نشاطا حثيثا من أجل الحصول على بعض المساعدات العسكرية لاسيما الألمانية، وقد تم وضع اللبنة الأولى للكفاح المسلح بتأسيس لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا سنة 1939، التي بدأت اتصالاتها بألمانيا حيث أقام بها أعضاؤها ما يقارب الشهر في الفترة الممتدة من 20 جوان إلى 15 جويلية 1939، أين تمكنوا خلال هذه المدة من أخذ فكرة واضحة عن تقنيات التخريب، كما تلقوا وعودا بتلقي مساعدات عسكرية عند انطلاق الكفاح المسلح بالجزائر[3]، وقد ضمت المنظمة العديد من القياديين أبرزهم محمد بلوزداد، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، العربي بن مهيدي، سويداني بوجمعة ومحمد بوراس قائد الكشافة الإسلامية، كما أسست قيادة حزب الشعب الجزائري في نفس السنة منظمة

---

[1] المجازر التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائريين بعد مطالبتهم إياها بالوفاء بوعدها المتعلق بحق تقرير المصير، في مقابل مساعدتها في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية.

[2] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 18.

[3] لحسن بومالي، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 177.

مشكلة من عشرين عضوا، تضم مجموعتين إحداهما في القصبة والأخرى في بلكور بالعاصمة.

وعلى إثر اكتشاف أمر المنظمة، قامت السلطات الاستعمارية بحملات واسعة تضمنت اعتقالات في صفوف المناضلين واستجوابهم لمدة أسبوع تحت التعذيب، لتتمكن لاحقا من اعتقال ما يزيد عن 400 مناضل، وقد تم إصدار 200 حكم، وصلت إلى 10 سنوات سجنا و الغرامات المالية بملايين الفرنكات والمنع من الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية[1].

2- تشكيل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها

تشكلت هذه الجبهة سنة 1951 من مختلف الحركات و الأحزاب الجزائرية، وانبثقت عنها لجنة اعتبرت كهيئة سياسية[2]، تم تمثيل كل حركة فيها بعضوين اثنين عن كل تنظيم[3].

وبقدر ما كان رد الفعل الجزائري متفائلا بشأن تأسيس هذه الجبهة، بقدر ما شعر الفرنسيون بالخطر الداهم من ورائها، وهو ما ظهر من خلال تصريح الحاكم العام الفرنسي الجديد آنذاك جاك شوفاليي Jacques Chevalier الذي قال:" أن هناك خطرا من انضمام جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة مشتركة بعد أن رفضوا ذلك قبل خمس سنوات"[4].

إن صراع تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية واختلافها في الأساليب والأهداف، أعطى ارتياحا كبيرا للمستعمر قبل اندلاع ثورة التحرير، خاصة بعد اكتشاف أن الزعماء السياسيين الجزائريين غير متفقين حول كيفية مواجهة الاحتلال، لكنها تجاهلت غضب الشعب الجزائري ويأسه من المبادرات السياسية التي لم يجن من ورائها شيئا، فكان ينتظر إشعال الشرارة الأولى لبدء الثورة التحريرية المسلحة التي كانت الحل الوحيد للحصول على الاستقلال.

---

[1] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 333.

[2] Mahfoud KEDDACH, Op. cit, p 872.

[3] جمعية العلماء المسلمين- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري- الحزب الشيوعي الجزائري.

[4] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 368.

3 – تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل

على إثر الأزمة التي ظهرت داخل الحركة بصفة جلية منذ شهر أفريل 1953، حين انعقاد مؤتمرها الثاني الذي اتضحت فيه المسائل الجوهرية في النزاع بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج وأنصاره، واتخذ أعضاء المنظمة الخاصة موقفا معارضا للنزاع، وأكدوا على وحدة الحركة وضمان استقرارها، وحسب نص اللائحة الختامية للمؤتمر الثاني للحركة، فقد نتج عن أشغال المؤتمر قرار يقضي بتحديد صلاحيات رئيس الحركة وإدخال نوع من الديمقراطية داخل قيادة الحركة، واعتماد قرار الأغلبية، وكان مصالي يلح على منحه السلطات المطلقة لتسيير الحركة[1]، ولم يلبث أن رفض قرارات المؤتمر، وجاء في رسالة وجهها لمناضلي الحركة نزع ثقته من اللجنة المركزية، واشتد الصراع بين المركزيين والمصاليين إذ تعنت كل طرف لموقفه ، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركة جديدة باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA[2] التي عملت على التوفيق بين الطرفين لكن دون جدوى، إذ اجتمع أنصار مصالي في مؤتمر للحركة ببلجيكا أيام 14-15-16جويلية 1954، أين تقرر انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب مدى الحياة و حل اللجنة المركزية[3]، وإجراء تعديلات على هيكلة الحركة، حيث شكل ذلك الانقسام النهائي للحركة، بعد صدور قرار استبعاد القادة السابقين لها.

وأمام هذه الظروف بادر أعضاء المنظمة الخاصة للحفاظ على وحدة الحزب نحو الغاية التي وجد من أجلها، وانتهاج الكفاح المسلح كخيار وحيد لتغيير الواقع الاستعماري البائس، وهذه الخطوة والفكرة هي أصل إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA) التي تأسست في مارس 1954.

ولعل أهم الأسباب التي عجلت بفكرة العمل المسلح هي انقسام الحزب على نفسه، ودخول المناضلين في صراع حاد بينهم، أين ظهرت اللجنة الثورية

---

[1] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 18.

[2] Ferhat ABBAS, Op. cit, pp 48,49.

[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 45.

للوحدة والعمل وتحملت مسؤولية الكفاح المسلح، وتجاوزت كافة الخلافات الحزبية.

وفي 10 أكتوبر 1954 اجتمعت لأول مرة لجنة الستة بمنزل أحد مناضلي الحزب في باب الواد، ثم توجه الستة للالتقاء بمجموعة القاهرة في برن السويسرية، وعقدوا اجتماعا مع أحمد بن بلة، ثم عاد الستة إلى الجزائر، واجتمعوا مرة أخرى في 23 ثم 24 أكتوبر 1954،قبل تفجير الثورة التحريرية بأسبوع واحد، وذلك لإعطاء اسم للحركة الجديدة، وتحديد يوم الانطلاقة، وفي اليوم التالي صيغ بيان إعلان الثورة التحريرية الذي حدد البرنامج العملي الثوري للحركة من أجل الاستقلال.

وهكذا قررت الطليعة الثورية اتخاذ القرار الحاسم بتمردها على الشرعية السياسية في ظل الاستعمار، والانتقال إلى الكفاح المسلح، واستطاعت أن تحقق خلال أشهر قليلة قبل انطلاق الثورة التحريرية جملة من المكاسب لصالح المشروع الثوري، بحيث يعتبر جمع شتات ولم شمل المنظمة الخاصة، ثم حشد الرجال وجمع العدة من أهمها، وفي مقابل هذا النجاح أخفقت في إقناع عدد من الوجوه البارزة في التيار الاستقلالي بتولي قيادة الواجهة السياسية للثورة، وأيضا في منع حدوث الانشقاق داخل الحزب، وفشلت في الحصول على تأييد المركزيين للمشروع الثوري، إلا أن ذلك لم يمنعها من الانطلاق، بل فاقت التصور في اندلاعها، وكان يوم الفاتح من نوفمبر 1954 بداية لعهد جديد مع الاستعمار الفرنسي، وتحقيق هدف واحد وهو الكفاح من أجل نيل الاستقلال الوطني[1].

4- بداية تأسيس جبهة التحرير الوطني

تم الإعداد للثورة بجبهة ذات جناحين الأول سياسي وهو جبهة التحرير الوطني، والثاني عسكري وهو جيش التحرير الوطني، كما خلص الاجتماع إلى أن يرافق الانطلاقة العسكرية للثورة نداء سياسي يحدد الأفكار والأهداف الأساسية لهذه الحركة، على أن يذاع هذا النداء إلى الصحافة ومختلف الشخصيات

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 46.

السياسية، وسيبث للعالم عن طريق إذاعة صوت العرب من القاهرة، هذا النداء عرف لاحقا ببيان أول نوفمبر.

المطلب الثاني

النشاط السياسي في عهد الاستقلال

إن الظروف السياسية والتاريخية لظهور حزب جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة، قد حتمتها الأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري في ظل فقدانه الثقة في أحزاب الحركة الوطنية آنذاك، بسبب ضعفها وتشتتها تارة، وعدم قدرتها على الالتفاف حول مشروع وطني موحد، يكفل تحقيق آمال وطموحات الجماهير.

ولعل الأزمات التي عرفها حزب الشعب الجزائري، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لاحقا، والتي أظهرت أنه من الصعب على تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية الاتفاق على إيجاد مخرج من أزمة الاستعمار، مما اقتضى الأمر إنشاء تنظيم خاص يحضر للكفاح المسلح، الذي ثبت في نهاية المطاف أنه الوسيلة الفضلى لاستعادة الاستقلال والتحرر من المستعمر الغاشم، هذا التنظيم الذي عرف باسم المنظمة الخاصة والذي تم اكتشاف أمره من قبل السلطات الاستعمارية، لم يوقف نشاطه النضالي واستمر في العمل إلى غاية تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي تعد النواة الأولى لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي لم يكن له سوى هدف واحد وهو تحقيق الاستقلال.

لذا سنتطرق لحزب جبهة التحرير الوطني ونشأته ومساره في الفرع الأول، ثم نتناول بعدها فكرة الحزب الواحد وتداعياتها على النظام السياسي الجزائري مرورا بالأزمات التي عرفها الحزب قبل إقرار التعددية وذلك في الفرع الثاني.

الفرع الأول

حزب جبهة التحرير الوطني: النشأة والتطور

سنتطرق في هذا الفرع إلى نشأة حزب جبهة التحرير الوطني، من خلال ظروفها وكذا تركيبة الحزب ونشاطه وذلك على النحو التالي:

أولا- نشأة حزب جبهة التحرير الوطني

يجمع أغلب الباحثين والمؤرخين أن جذور حزب جبهة التحرير الوطني تعود أساسا إلى الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية وما أعقبها، بداية من تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي انبثق عنها مجموعة الاثنين وعشرين، ثم مجموعة الستة التي حضرت لاندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

وكما سبق وأشرنا إليه آنفا، فإن الأزمة تعود أساس لانعقاد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل1953، في غياب رئيسها مصالي الحاج أين خلفه أحمد مزغنة1، ومن هما ظهرت بوادر الأزمة الحادة بين تيار اللجنة المركزية والذين عرفوا بالمركزيين، وبين تيار مصالي الحاج والذين عرفوا بالمصاليين[2].

هذا الوضع أفرز انقساما داخل الحركة، بالإضافة إلى الاتجاهين المتصارعين، كان هناك اتجاه لم يعجبه الوضع الذي آلت إليه الحركة، وهم مناضلي الحركة المنتمون للمنظمة الخاصة، والذين قرروا انتهاج الحياد وعدم التدخل في الصراع، وهم الذين ارتأوا أن جهودهم التي بذلوها في سنة 1947 لن تذهب سدى، خاصة بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل الاستعمار وما لحقها من تبعات، وقرروا الانصراف لمواصلة نشاطهم في سرية تامة، بهدف لم شمل الحزب من جديد في مبادرة حول مشروع وطني موحد، أفرز فيما بعد تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي انبثقت عنها مجموعة ال22 التاريخية، ولاحقا مجموعة الستة التي فجرت ثورة التحرير الكبرى[3].

---

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 70.

[2] نفس المرجع، ص 71.

[3] Benyoucef BENKHEDDA, Op.cit, p 358.

لذلك فإن جبهة التحرير الوطني قد نشأت فعليا عقب اجتماع لجنة ال22 في جوان 1954، وهي لا تشكل امتدادا أو تحولا للجنة الثورية للوحدة والعمل، بل بقي اسمها متداولا حتى سنة 1955[1]، رغم حلها بصفة رسمية.

ثانيا- طبيعة حزب جبهة التحرير الوطني وتنظيمه

لقد انحصرت مهمة جبهة التحرير الوطني في بداية نشأتها في الكفاح المسلح لنيل الاستقلال، لذا فهي لم تعر اهتماما كبيرا لرسم سياسة عامة ووضع إيديولوجية معينة لفترة ما بعد الاستقلال، ولعل من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤيا لديهم حول طبيعة النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر بعد استقلالها، وبالرغم من الاتفاق على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وضمن إطار المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعة وخصوصيات ذلك النظام لم تكن واضحة ومتفق عليها، وإن كان الجميع مقتنعا بأن جبهة التحرير الوطني هي القائد للثورة وله الأولوية على الدولة[2].

وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956الذي يعد أول مؤتمر للجبهة، فقد كان برنامجه يتضمن تنظيم قيادة الثورة وتقييم تجربتها، بهدف استمراريتها لتحقيق الأهداف المسطرة على المديين القريب والبعيد، وقد تبنى المؤتمر أربعة مبادئ[3] وهي:

- **مبدأ المركزية الديمقراطية**: ويقصد به التدرج من القاعدة إلى القمة، ومركزية القرارات وفقا لحرية النقاش بكل ديمقراطية، وضرورة انتخاب الهيئات المركزية العليا من بين ومن طرف الهيئات القاعدية، كما يقتضي ذلك أيضا خضوع الأقلية إلى الأغلبية.
- **مبدأ القيادة الجماعية:** وذلك بإنشاء الهياكل المؤسسية للثورة، الممثلة في المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ، وعلى حد قول المؤرخ محمد حربي، فإن مبدأ القيادة الجماعية جاء كرد فعل لظاهرة تقديس

---

[1] الأمين شريط، المرجع السابق،92.

[2] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 102.

[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 76.

القيادة التي ميزت عهد مصالي الحاج، أكثر مما كان يشكل تعبيرا عن الديمقراطية وكأسلوب للعمل داخل الأجهزة[1].

- **أولوية الداخل عن الخارج**: الأولوية للقادة الموجودين في الداخل على الموجودين في الخارج، فهم الأولى باتخاذ القرارات السياسية الهامة، باعتبار أن إقليم الجزائر هو المعني أكثر بالثورة، فيما يتولى قادة الثورة في الخارج مهام التنسيق والجانب الاستراتيجي واللوجيستي للثورة، وقد أثار هذا المبدأ في البداية صراعا بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة الخارج وعلى رأسهم محمد بوضياف وأحمد بن بلة[2].
- **أولوية السياسي على العسكري**: لقد اعتبر إنشاء الأجهزة السياسية والإدارية الجديدة للثورة، خطوة هامة في المجال التنظيمي، حيث شكل المجلس الوطني للثورة بمثابة سلطة تشريعية، فيما اعتبرت هيئة التنسيق والتنفيذ سلطة تنفيذية تسهر على تنفيذ قرارات المجلس، وقد حازت هذه الهيئات على الأولوية على الجهاز العسكري، باعتبارها ورشة العمل الحقيقة التي تعكف على توجيه استراتيجية الثورة، والعمل على نجاحها، فيما يتولى الجناح العسكري تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة عن الجهاز السياسي، في إطار تنظيمي يوحي بأن الحزب يأخذ شكل دولة، وبالفعل، فبعد إعلان إقامة الدولة الجزائرية لاحقا في 19 سبتمبر 1958، فإن الازدواجية الوظيفية التي ميزت للمجلس الوطني للثورة، كهيئة تشريعية3 من جهة وكلجنة مركزية في الحزب من جهة أخرى، له صلاحيات تأسيسية واسعة، حيث وصف محمد بجاوي الجبهة بأنها: الحزب-الأمة[4].

بخصوص الهيئات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام نجد:

---

[1] Mohamed HARBI, le FLN : mirage et réalité, Edition Jeune Afrique, Paris, 1980, p 191.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1997، ص 395.

[3] نفس المرجع.

[4] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 97.

1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية: يعد الهيئة العليا للثورة، مثلت فيه كافة الهيئات باستثناء الحزب الشيوعي، وقد ضم 34 عضوا[1]، وكان قادة الجهة قد سبق وأن قرروا بتاريخ 20 جويلية توسيع نطاق كل من المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكذا لجنة التنسيق والتنفيذ، لتتمكن هذه الهيئات من العمل بفعالية أكثر، وإشراك القادة الآخرين في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية[2].

2-**لجنة التنسيق والتنفيذ**: والتي تعد الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة، وهي مسؤولة أمامه، تشكلت في المرحلة الأولى من 05 أعضاء دائمين، ليترفع العدد إلى 14 عضوا بعد اجتماع 19 أوت 1957، ويتم اختيار أعضائها من بين أعضاء مجلس الثورة، وقد مارست في البداية نشاطها على أرض الوطن، ثم اضطرت في جويلية 1957 التوجه للخارج بعد استشهاد العربي بن مهيدي، واعتقال قادة الثورة في الخارج في 22 أكتوبر 1956[3]، كما قرر مؤتمر الصومام أيضا الإبقاء على جبهة التحرير الوطني قائدا وحيدا للثورة الجزائرية دون سواها، حيث تمت إدانة مختلف التشكيلات السياسية للحركة الوطنية خاصة المصاليين والشيوعيين.

الفرع الثاني

تبني الأحادية الحزبية وتداعياتها على النظام السياسي الجزائري

لقد عكف حزب جبهة التحرير الوطني على تحقيق الاستقلال، وبفضل تضافر الجهود والتفاف الشعب حوله ودعمه في مسعاها، حققت الثورة إنجازات كبيرة بدءا من اندلاعها في أول نوفمبر 1954، كما عرف مسارها تطورات هامة

---

[1] منهم 17عضوا أصليين، وهم: حسين آيت أحمد، فرحات عباس، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، عبان رمضان، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، يوسف بن خدة، رابح بيطاط، سعد دحلب، محمد خيضر، كريم بلقاسم، أحمد توفيق المدني، زيغوت يوسف ومحمد الأمين دباغين ، و17 إضافيين، وهم: عبد الحميد مهري، هواري بومدين، محمد الصديق بن يحي، عمار العسكري، لخضر بن طوبال، بن عودة، عبد الحفيظ بوالصوف، محمد الشريف مساعدية، سليمان دهيليس، أحمد فرنسيس، العموري، أحمد مهساس، علي ملاح، ابراهيم مزهود والطيب الثعالبي، وقد تم رفع عدد أعضائه إلى 54 عقب اجتماع 15 أوت 1957.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 80.

[3] Mahfoud KEDDACH, Op. cit, p 119.

على المستوى التنظيمي والهيكلي، ترجمه مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، كما كان لاستحداث هيئات جديدة على إثر إعلان قيام الدولة الجزائرية في 11958، أثرا بالغا فيما يعرف بأزمة صائفة 1962، والتي تمحورت حول صراع هذه الهيئات المتمثلة في قيادة أركان الجيش والحكومة المؤقتة[2].

ومع استعادة الاستقلال ومحاولة بناء الدولة الجزائرية، فقد كانت جبهة التحرير الوطني الحزب الشرعي الوحيد في البلاد، الأمر الذي كان له تداعيات هامة على مستقبل النظام، لذا سنحاول التطرق أولا إلى حزب جبهة التحرير الوطني ومكانته، لنتناول فيما بعد طبيعة النظام السياسي في ظل الحادية الحزبية وتداعيتها.

أولا: حزب جبهة التحرير الوطني: الحزب- الدولة

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 على إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تم تعيين فرحات عباس رئيسا لها، وقد حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت بمثابة الهيئة التنفيذية للمجلس، وبالتالي تولت الحكومة المؤقتة جميع الصلاحيات التي كانت مخولة للجنة، وكان أعضاء الحكومة مسؤولين بصفة جماعية أمام المجلس الوطني للثورة، وفرديا أمام رئيس مجلس الوزراء.

وقد تكونت الحكومة المؤقتة الأولى من رئيس ونائبين له، بالإضافة إلى 12 وزارة، أما الحكومة المؤقتة الثانية فقد تكونت من رئيس مجلس الوزراء، ثلاثة نواب للرئيس وخمسة وزراء دولة، كما تولت نفس الصلاحيات التي تولتها الحكومة المؤقتة الأولى[3].

---

[1] يؤكد الأستاذ الأمين شريط أن بعث الدولة الجزائرية كان حقيقة في 1958 وليس في 1962، باعتبار أن الباحثين الغربيين خاصة الفرنسيين منهم يغفلون الفترة الممتدة من 1958إلى 1962، وهو أمر ينطوي على مغالطة تاريخية ناتجة عن رغبة فرنسا في اعتبار استفتاء 01 جويلية 1962 حول تقرير المصير كاستفتاء منشئ للدولة الجزائرية، غير أن هذا الاستفتاء لم يكن له في الواقع ومن وجهة النظر الجزائرية سوى طابع تصديقي. أنظر الأمين شريط، المرجع السابق، ص 101.

[2] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 120.

[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 91.

ظهرت أزمة داخل هذه الحكومة بعد أقل من سنة على قيامها، طالب فيها العسكريون بتخويلهم صلاحيات مطلقة لإصلاح أوضاع الثورة، وقد انتهت هذه الأزمة بإعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة، وكذا تعديل في تشكيلة الحكومة المؤقتة، وقد انعقد المجلس الجديد في 16 ديسمبر 1959 ليقرر عودة ضباط الجيش المتمركزين في الخارج إلى الداخل، لكن قيادة أركان الجيش لم تستجب لأوامر الحكومة المؤقتة، لينتهي ذلك بتقديم قيادة الأركان استقالتها للحكومة المؤقتة في جويلية 1961، الأمر الذي يعد بداية الأزمة التي تجلت أكثر بانعقاد مؤتمر طرابلس 1962[1]، الأزمة التي ستلقي بظلالها لاحقا.

1-مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962

استأنفت الحكومة المؤقتة الجزائرية الجديدة بموافقة قيادة الجيش المفاوضات مع فرنسا على الأسس والأهداف التي تم تحديدها من قبل، إلا أن أزمة خطيرة انفجرت بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان بعد توقيع اتفاقيات إيفيان، هذه الأخيرة لم يتم التوقيع عليها إلا بعد مصادقة المجلس الوطني للثورة على النصوص النهائية للاتفاقيات في إطار اجتماع طارئ عقد خصيصا لذلك، وذلك من 22 إلى 27 فيفري 1962، والذي أعطى الإشارة للحكومة المؤقتة للتوقيع النهائي.

انعقد مؤتمر طرابلس في الفترة الممتدة من 27 إلى 07 جوان 1962، والذي شارك فيه جميع العناصر الفاعلة في الثورة من الجناح السياسي والعسكري، ومن الداخل والخارج، وتضمن جدول أعمال المؤتمر نقطتين أساسيتين[2] تمحورتا حول:

- المصادقة على مهام السلطة السياسية بعد الاستقلال.
- تعيين قيادة سياسية طبقا لتوجهات برنامج طرابلس.

وقد تمخض عن المؤتمر برنامج أطلق عليه اسم ميثاق طرابلس، والذي حمل العديد من المحاور أبرزها مكانة السيادة الوطنية، وطبيعة حرب التحرير

[1] Mahfoud KEDDACH, Op.cit, p 121.

[2] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 122.

ضد المستعمر الفرنسي الغاشم، كما تناول الميثاق الجزائر على أبواب الاستقلال، مركزا على بعض نتائج اتفاقيات إيفيان المتعلقة ببقاء المستعمر في قاعدة رقان والمرسى الكبير، بالإضافة إلى جبهة التحرير الوطني والتناقضات التي طبعتها1، كما ركز الميثاق على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسة الخارجية[2].

وعلى الرغم من المصادقة على برنامج طرابلس، إلا أن الصراع احتدم بين الحكومة المؤقتة وقيادة أركان الجيش حول من يتولى السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية، وفي هذا الصدد ظهرت ثلاث اتجاهات:

– **اتجاه الحكومة المؤقتة**: ركزت الحكومة المؤقتة على العمل على تطبيق ما جاء في اتفاقيات إيفيان، التي باشرت المفاوضات بشأنها وصادقت عليها مع السلطة الاستعمارية، وبالتالي الاستفادة من عملية انتقال السلطة من فرنسا إليها، مع الإشارة إلى معارضتها لقيادة الأركان بسبب تمردها وعدم استجابتها للأوامر، وبالتالي خروجها عن الطاعة، متحولة إلى معارضة سياسية تبتغي الاستيلاء على السلطة[3].

- **اتجاه قيادة الأركان**: معارضة اتفاقية إيفيان والوقوف في وجه الحكومة المؤقتة، باعتبار أن المفاوضات التي تقودها هذه الأخيرة ستؤدي للتضحية بالثورة لصالح استعمار جديد يقوم على التعاون مع فرنسا، كما أكدت قيادة الأركان على ضرورة توحيد الجيش في الداخل والخارج ووضعه تحت قيادتها، وبذلك تكون قيادة الأركان قد برزت كقوة سياسية أحالت العمل السياسي للجيش[4].

- **اتجاه أحمد بن بلة:** يرفض أحمد بن بلة موضوعيا اتفاقيات إيفيان ويعارض الحكومة المؤقتة، وبالتالي فهو يؤيد قيادة الأركان فيما يخص إنشاء مكتب سياسي[5].

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 158.

[2] Mohamed HARBI, Op.cit, pp 154-155.

[3] رابح لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس بومدين 1962-1965، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 19.

[4] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 82.

[5] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 121.

بعد الإعلان عن استفتاء استقلال الجزائر في 03 جويلية 1962، دخل يوسف ين خدة إلى الجزائر العاصمة، ودخل أحمد بن بلة إلى تلمسان، والتحق به كل من هواري بومدين وفرحات عباس[1]، ليتم بعد ذلك الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي في 22 جويلية 1962، وقد اعترف بن خدة بسلطة هذه الهيئة، معلنا نقل السلطة من الحكومة المؤقتة إلى المكتب السياسي، وفي مقابل ذلك تشكلت مجموعة أخرى عرفت بمجموعة تيزي وزو، بقيادة كريم بلقاسم رفقة محمد بوضياف وآيت أحمد، الذين رفضوا الانضمام للمكتب السياسي وذلك بدعم من محمد أولحاج قائد الولاية الثالثة[2].

ومن هنا، فإن الصراع على السلطة الذي كان يطبع العلاقات بين السياسيين والعسكريين، لم يكن غداة الاستقلال، وإنما تمتد جذوره إلى ما قبل الاستقلال لكنه برز بحدة في مؤتمر طرابلس، تمحور أساسا حول الاستئثار بالسلطة بعد تحقيق الاستقلال، أين سعى كل طرف من الأطراف المتصارعة إلى دعم نفوذه بأكبر قدر ممكن من القيادات التي تضمن له التأييد الشعبي لمواجهة الطرف الآخر[3].

وقد كشفت أزمة صائفة 1962 عن عجز جبهة التحرير عن تسوية الخلافات داخلها بطريقة ديمقراطية، بفعل الممارسات التسلطية، كما أن التعيين في مناصب المسؤولية عادة ما يتم على أسس ذاتية شخصية محضة، وفي نهاية الأمر حسمت القوة الصراع، وتم تسليم السلطة إلى أحمد بن بلة بدعم من قيادة الأركان[4] على حساب الحكومة المؤقتة، ولم تكن الجبهة هي من سلم السلطة فعليا، فقد تم الاستيلاء عليها باسمها فقط[5] على حد قول الأستاذ الأمين شريط،

---

[1] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كدعان، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق 2012، ص 16 وما يليها.

[2] نفس المرجع، ص 122.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 20.

[4] Bernabé Lopez GARCIA, Constitutionalisme et participation politique dans les Etats du Maghreb : une approche historique, in : Revue des Etudes Internationales Méditerranéens, N°6. 2008, p 12.

[5] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 121.

وهو ما يفسر قوة الجناح العسكري الذي سيؤثر لا محالة في توجه النظام السياسي لاحقا.

2- تبني الأحادية الحزبية بعد الاستقلال

عرفت هذه الفترة رحيل الاستعمار وإعلان الجزائر دولة مستقلة، لذا وجد الجزائريون أنفسهم أمام معضلة بناء الدولة ومؤسساتها، وتجنبا لأي انشقاق في الصفوف وكوسيلة للخروج من مأزق الحركة الوطنية، عمل قادة الثورة على الحفاظ على جبهة التحرير الوطني كونها جمعت شمل الجزائريين ووحدت صفوفهم من أجل التحرر والاستقلال[1]، وهو ما تضمنه ميثاق طرابلس الذي خصص الملحق الوحيد بنصه الأصلي لحزب جبهة التحرير الوطني، والذي أكد على أن تحقيق أهداف الثورة يتطلب حزبا جماهيريا قويا وواعيا، وحيث أن جبهة التحرير ولدت وجمعت حولها كل قوى الأمة رغم اختلاف الإيديولوجيات، وتم بناء هياكل الثورة وفق حاجيات الحزب لتحرير البلاد ومن ثم تحويل الجبهة إلى حزب سياسي يعد ضرورة لتحقيق أهداف الثورة.

لقد ألقت الأزمة الحادة لصائفة 1962 بضلالها على مرحلة ما بعد الاستقلال، فبعد حسم أمر السلطة السياسية لصالح قيادة أركان الجيش، عملت هذه الأخير على تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها، وبعد انتخاب المجلس التأسيسي الذي ترأسه فرحات عباس، وذلك في 20 سبتمبر 1962، قام هذا الأخير بتعيين أحمد بن بلة رئيسا لأول حكومة، والذي عين العقيد هواري بومدين وزيرا للدفاع[2].

وفي ظل هذه العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين صلاحيات الجبهة والحكومة، انحرفت الممارسة السياسية عن مسار الديمقراطية ولم يعد هناك وجودا لمبدأ القيادة الجماعية والاحتكام لرأي الأغلبية، وهو ما رسخ بالفعل فكرة الأحادية الحزبية، التي تم اعتماده رسميا غداة الاستقلال ونفي كل أشكال التعددية التي تنتهجها النظم الديمقراطية، على الرغم من أنه لم يكن بشأنها أي

---

[1] Laszlo J. NAGY , Les partis politiques dans le mouvement national : le cas de l'Algérie et la Tunisie, In : Cahiers de la Méditerranée, N° 41,1990, p 82.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 82.

إجماع وطني، كما أن الثورة التحريرية لم تكرس يوما فكرة الأحادية، إلا ما تعلق بتوحيد الصفوف ولم شمل تيارات الحركة الوطنية والتفاف الجميع حول الثورة لتحقيق الاستقلال[1].

وبخصوص ما جاء به دستور 1963 حول حزب جبهة التحرير الوطني، فإننا نستشف منه هيمنة هذا الأخير على كافة مؤسسات الدولة، إذ نص الدستور في المادة 24 منه على أن: "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"[2]، كما جاء فيه أيضا أن: "حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد، يحدد سياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الاقتصادية والاجتماعية ويشيد الاشتراكية في الجزائر"[3]، كما أن ميثاق الجزائر الذي تطرقنا له سابقا، المنبثق عن المؤتمر العام للحزب الذي انتهت أشغاله يوم 21 أفريل 1964[4]، قد وضح العلاقة بين الحزب والدولة، حيث أعطى قيمة كبيرة للحزب وأقر أولويته على الدولة، التي يقتصر دورها على تنفيذ وتطبيق برنامج الحزب، إذ جاء فيه أن: "الدولة كوسيلة لتسيير البلاد، منشطة ومراقبة من قبل الحزب الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال"[5].

وبذلك يكون حزب جبهة التحرير الوطني هو صاحب السلطة الفعلية في البلاد، فبما أنه يجسد الشعب فهو يعترف بأنه الدولة أيضا، فالحزب هو الشعب وهو الدولة، إلا أنه يلاحظ من خلال الصياغة التي جاء بها ميثاق الجزائر أن الحزب الواحد لا يستطيع أن يكون ديمقراطيا، ذلك أن الحزب هو أداة قسر للجزائر، حيث هناك طابع تروتسكي وفوضوي في النظر إلى دور الدولة، فالدولة الجزائرية قد قامت، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كونها دولة يتم التعامل معها على هذا الأساس.

---

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 123.

[2] المادة 24 من دستور 1963، السالف الذكر.

[3] نفس المرجع.

[4] Bernabé Lopez GARCIA, Op.cit, p 13.

[5] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 53.

ثانيا: طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية الحزبية

لقد كرس دستور 1963 نظام الحزب الواحد، من خلال التأكيد على دوره القيادي والجامع لطاقات الأمة، وتحديد سياستها وكذا توجيه عمل الدولة ومراقبة عمل المجلس الوطني للحكومة، لكونه العاكس لطموحات الجماهير ورائدها في تحقيق مطامحها[1]، كما أقر الدستور أن التشريع للمجلس الوطني يتم من قبل قيادة الحزب والتي يعود لها إسقاط صفة النائب، وأن هذه القيادة تسيطر على الحكومة لاسيما بعد عقد مؤتمر الحزب وتولي رئيس الجمهورية مهام الأمين العام للحزب[2].

كما اعتبر ميثاق الجزائر لسنة 1964 أن الحزب هو المحرك الأساسي للحياة السياسية في الدولة، وبناء ديمقراطية داخلية حقيقية تقوم عليها مختلف الأنظمة الأساسية للحزب، مع تحسين القاعدة الاجتماعية للحزب بضم العمال والفلاحين والمناضلين الثوريين إلى صفوفهم، كما أكد الميثاق على قيام سياسة الحزب في بناء الدولة على محاربة أعداء الاشتراكية[3].

وسنتطرق لطبيعة النظام السياسي في فترة الأحادية وذلك على النحو التالي:

1- الفترة الممتدة من 1962 إلى 1965

وقد عرفت فترة الرئيس أحمد بن بلة الممتدة من 1962 إلى 1965، قوة وسيطرة للحزب على كافة مناحي الحياة السياسية، فمن جهة اعتماد الأحادية الحزبية التي تعد من سمات الأنظمة الفردية الشمولية، ومن جهة أخرى سيطرة الجناح العسكري، فالسلطة ومنذ الاستقلال لم تخرج عن إطار الجناح العسكري منذ الاستقلال، على إثر صراع قيادة الأركان مع الحكومة المؤقتة، والذي حسم فيه الأمر لصالح تحالف قيادة الأركان وأحمد بن بلة، هذا الأخير تم دعمه من قبل قيادة الأركان لتولي السلطة بعد الاستقلال، إلا أن هذا التحالف لم يدم طويلا، وهو ما حدث بشكل مفاجئ منتصف عام 1965.

---

[1] دستور 1963، الديباجة، المرجع السابق.

[2] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 53.

[3] جبهة التحرير الوطني، نصوص أساسية، ميثاق الجزائر 1964.

2- الفترة الممتدة من 1965 إلى 1979

وهي فترة حكم مجلس الثورة بقيادة العقيد هواري بومدين الذي انتخب رئيسا للجمهورية لاحقا مطلع سنة 1976، وقد وصل بومدين للسلطة على إثر انقلابه على نظام بن بلة في 19 جوان 1965[1]، وذلك بسبب الانفراد بالسلطة والزعامة الذي ميز فترة حكمه التي تعد قصيرة نسبيا، وهو ما ذهب إليه بومدين الذي اعتبر أن بن بلة خرج عن خط الثورة الجزائرية واستأثر بالسلطة، وكان يتهمه بالديكتاتورية و يأخذ عليه احتكاره لتسعة مناصب حساسة في وقت واحد، وكان بومدين يزعم أنه لجأ إلى الانقلاب إنقاذا للثورة وتصحيحا للمسار السياسي وحفاظا على مكتسبات الثورة الجزائرية[2].

ومهما كانت مبررات الانقلاب فقد اعتبر بداية الانحراف في السياسة الرسمية التي لازالت أزمة الشرعية إحدى معالمها، وغداة الانقلاب عليه وضع بن بلة في فيلا خاصة في منطقة شبه معزولة ولم يسمح لأحد بزيارته، ولم تجد تدخلات جمال عبد الناصر الشخصية في اطلاق سراحه، وذهبت سدى كل المحاولات التي قام بها رؤساء الدول الذين كانت تربطهم بابن بلة علاقات صداقة.

ولتبرير الحركة الانقلابية في 19 جوان 1965، فقد أعلنت القيادة الجديدة تشكيل قيادة جماعية عرفت بمجلس الثورة، استنادا لأمر 10 جويلية 1965[3] الذي اعتبره أعلى هيئة في البلاد، يحوز كافة السلطات، حل محل المجلس الوطني للثورة وكافة المؤسسات الأخرى، يترأسه بومدين، وقد ضم المجلس 26 عضوا أسندت لهم اختصاصات مؤسسات الدولة(رئيس الجمهورية والحكومة)، والحزب (اللجنة المركزية، المكتب السياسي والأمين العام)، كما احتكر بومدين منصب رئيس مجلس الثورة، رئيس الحكومة ووزير الدفاع في نفس الوقت، وعلى الرغم

---

[1]Guermia RACHEDI, Le défi du Pouvoir algérien pour une transition démocratique pacifique, in: IX Congrès mondiale du droit constitutionnel, défis constitutionnels globaux et locaux, AIDC et l'institut de droit public et international de l'Université d'Oslo, 16 -20 juin 2014, Oslo, Norvège, p 8.

[2] Idem, p 9.

[3] الأمر رقم 65-182 المؤرخ في 10 جويلية 1965 يتضمن تأسيس الحكومة، الجريدة الرسمية رقم: 58، بتاريخ 13 جويلية 1965.

من التركيبة غير المتجانسة للمجلس إلا أن بومدين استطاع أن يهيمن عليها، كما اعتبرت مهمة المجلس مرحلية إلى غاية وضع دستور جديد للبلاد وإقامة مؤسسات الدولة[1].

كما أسندت للمجلس مهمة مراقبة الحكومة، وتتمثل هذه الرقابة في سلطة تعديل الحكومة كليا أو جزئيا بموجب أوامر مجلسية Ordonnances conciliaires صادرة عنه وممضاة من قبل رئيسه، بعد التداول بشأن مضمونها، ويتمتع المجلس بسلطة توجيه الحكومة، وإن كان دوره قد اقتصر في هذا المجال على إصدار توجيهات عامة في شكل لوائح Résolutions، وقد اعتبر الأمر 65-182 الصادر من قبل المجلس والممضى من قبل رئيسه مصدرا رسميا لقواعد دستورية مؤقتة حلت محل دستور 1963.

وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة تامة، هيمن فيها رئيس المجلس على كافة سلطات القرار، وذلك خارج إطار الشرعية القانونية وبالاعتماد على الشرعية الثورية التاريخية، وكنتيجة لذلك، شعرت القيادة الجديدة بأن الأوضاع الحالية مقلقة وستكون لها آثارا وخيمة على مستقبل البلاد، لذا عملت على السير بالمجتمع الجزائري إلى مستقبل أحسن، قوامه نظلم سياسي قاعدته الجماهير الشعبية المدعمة له، وفي نهاية المطاف توجت هذه المرحلة بالعودة إلى الشرعية الدستورية[2].

إن صدور الميثاق الوطني لسنة 1976[3]، بموجب الأمر 76-57 المؤرخ في 05 جويلية 1976، والذي تمت المصادقة عليه من قبل الشعب، قد أرسى لإصدار الدستور الجديد لسنة 1976، بموجب الأمر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، والذي أرسى لمعالم نظام سياسي جديد أنهى فترة اللاشرعية التي ميزت الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 1976، أين كان مجلس الثورة مصدر جميع السلطات

[1] Guermia RACHEDI, Op.cit, p 9.
[2] Idem, p10.
[3] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص ص 44،45.

بعد إلغاء دستور 1963، مع انتخاب بومدين رئيسا للجمهورية في 11 ديسمبر 1976، كمرشح وحيد عن جبهة التحرير الوطني[1].

وقد أكد النص الجديد على أن الحزب يضطلع بالوظيفة السياسية، وذلك في المواد من 94 إلى 103، الأمر الذي يؤكد من جديد على استمرار تكريس نظام الحزب الواحد، وأن الحزب طلائعي، لأن الدستور لم ينص على السلطات بل صنفها على أنها وظائف، حيث أسند وظيفة التشريع والرقابة للمجلس الوطني، أما الوظيفة التنفيذية فهي من صلاحيات رئيس الجمهورية، الذي يحدد السياسة العامة ويقودها وينفذها.

وبذلك فإن كل من الميثاق الوطني ودستور 1976 الجديد، لم يخرجا عن إطار النهج الاشتراكي واستمرار حكم الحزب الواحد، ومسألة الجمع بين القيادة العليا في الدولة وقيادة الحزب، التي تجلت في تولي رئيس الجمهورية الأمانة العامة للحزب والمكتب السياسي[2]، كما أن الجمع بين المناصب لم يكن متاحا إلا لأعضاء المكتب السياسي والرئيس، فهؤلاء وحدهم من لهم الجمع بين مناصب في الحزب ومناصب في إدارة الدولة المدنية والعسكرية.

3- الفترة الممتدة من 1979 إلى غاية بداية 1988

وتبدأ هذه المرحلة بوفاة الرئيس هواري بومدين، وعملا بأحكام الدستور، تم اجتماع المجلس الشعبي الوطني في 27 ديسمبر 1978، واختير رئيسه رابح بيطاط رئيسا مؤقتا بالنيابة، ثم ما لبث الحزب أن قدم الشاذلي بن جديد كمرشح، حيث نال 94.23% من أصوات المقترعين في استفتاء 1979، فتم تنصيبه كثالث رئيس للجمهورية الجزائرية، وقد تم اختيار بن جديد من قبل الحزب بحكم أقدميته كضابط وقائد لناحية وهران المنطقة العسكرية الثانية وهو الأعلى رتبة[3].

وبتولي بن جديد الرئاسة في ظل دستور 1976، عرف الحزب مسارا تطوريا جديدا في ظل القيادة الجديدة، فبعد انعقاد المؤتمر الرابع للحزب، وإنشاء

---

[1] Guermia RACHEDI, Op.cit, p 10.
[2] Bernabé Lopez GARCIA, Op.cit, p17.
[3] William .B QUANDT, Société et pouvoir en Algérie : La décennie des ruptures, Casbah Editions,1998, p 41.

لجنة مركزية ومكتب سياسي وأمانة عامة جديدة، ثم المؤتمر الاستثنائي للحزب في سنة 1980، انبثقت قوانين جديدة تنص على أن أي مسؤول في النقابة أو المنظمات الجماهيرية المنضوية بالطبع تحت لواء الحزب، لا بد أن يكون مناضلا في الحزب[1].

وقد عمل الرئيس بن جديد على إعادة التوازن بين الجناح السياسي والعسكري للحزب، من خلال سلسلة من الإجراءات، حيث عمل على تقوية الحزب، وحاول الاستعانة بالجناح السياسي لمواجهة خصومه في المؤسسة العسكرية، وشكل مكتبه السياسي ولجنته المركزية، وقد نصت المادة 120 من القانون الأساسي للحزب المنبثق عن المؤتمر الخامس في سنة 1980 على أن تولي المناصب العليا في الدولة يتطلب العضوية في الحزب وموافقة الأمين العام الذي هو في نفس الوقت رئيس الجمهورية على التعيين، وهو ما كان سائدا في فترة حكم الرئيس بن بلة[2].

ومن هنا فإن نظام الحكم في الجزائر في هذه الفترة كان قائما على فكرة شخصنة السلطة واندماج الحزب مع الدولة، فالاعتماد على الدور السياسي للحزب وعلى القوة الزعامية للرئيس من أجل البقاء في الحكم، واختلال التوازنات بين السياسيين والعسكريين، والصراع المستمر على السلطة، ألقت بظلالها لاحقا على التطورات التي عرفها النظام الجزائري والتي فرضت تحولاته الهامة، أين أجبرت السلطة على انتهاج إصلاحات سياسية معتبرة، ترجمت بإقرار التعددية السياسية وظهور بوادر التحول الديمقراطي، وهذا ما سنتطرق له في المبحث الموالي.

المبحث الثاني

التجربة الحزبية في ظل التعددية

عرفت الجزائر كغيرها من الدول النامية موجة تحول ديمقراطي أملتها التغيرات العالمية والإقليمية التي شهدها العالم المعاصر، خاصة بعد نهاية الحرب

[1] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 57.

[2] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص 47.

الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، كما أثر بروز الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الإيديولوجية الديمقراطية.

وبالنسبة للجزائر التي تعد حديثة عهد بالاستقلال في تلك الفترة، فإن استمرار حكم الحزب الواحد والنظام الاشتراكي، وما صاحبه ذلك من انغلاق سياسي، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وثبوت عجز النظام القائم على إيجاد الحلول الكفيلة بالخروج من الأزمة، أدى ذلك بالجماهير الشعبية للمطالبة بالتغيير، وذلك في 05 أكتوبر 1988 في انتفاضة اعتبرت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة.

وتعد أحداث 05 أكتوبر 1988 من أهم العوامل التي أدت إلى التحول نحو التعددية، بعد أن تم اللجوء إلى انتهاج إصلاحات سياسية جادة، أرست لنظام سياسي جديد بدستور ومؤسسات جديدة مع تعزيز الحقوق والحريات والديمقراطية، وسنتطرق أولا إلى الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية في المطلب الأول، ثم إفرازات الانفتاح السياسي وأثره على استقرار النظام في المطلب الثاني.

المطلب الأول

الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية

لقد تعددت العوامل والأسباب التي أدت بالنظام السياسي الجزائري إلى إقرار التعددية بعد انتهاج الأحادية الحزبية على أساس فكرة الشرعية الثورية منذ الاستقلال، فمنها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، إذ أن إقرار جملة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية، أفرزت عهدا جديدا بتكريسها للديمقراطية بموجب دستور 1989، وسنتناول في الفرع الأول عوامل التحول إلى التعددية السياسية، ثم نتناول أسس التعددية السياسية في الفرع الثاني.

الفرع الأول

عوامل التحول نحو التعددية السياسية

لم يكن ظهور التعددية السياسية في الجزائر بصفة مباشرة، وإنما يعزى لتراكم جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على كافة الأصعدة

محليا، إقليميا ودوليا، شكلت ضغوطا ومطالبا دفعت النظام الجزائري لانتهاج التعددية السياسية ومن أهم هذه العوامل:

أولا-العوامل المحلية-الداخلية

وتتمحور العوامل الداخلية حول عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية نجملها فيما يلي:

1- العوامل السياسية: لقد ساهمت الأحادية الحزبية التي تبناها النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال، في غياب إطار شرعي مؤسسي، في التحول نحو التعددية بشكل غير مباشر، فاحتكار السلطة وممارستها من قبل نخبة سياسية معينة، وحرمان الأفراد من المشاركة السياسية، أدى إلى اتساع الهوة بين الحزب والنظام السياسي[1] والمجتمع بكافة أطيافه، كما أن عجز مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الحزب الحاكم على التكيف مع التفاعلات المجتمعية والبيئة السياسية، انعكس سلبا على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي فقد النظام شرعيته ومصداقيته[2]، بالإضافة إلى ذلك، احتكار الحزب الواحد للحياة السياسية من خلال هيمنته على النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية[3]، وكذا احتكاره لعملية الترشيح للانتخابات، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الحزب بهياكله ومناضليه على كافة مؤسسات الدولة والحكومة التي أضحت جهازا تابعا للحزب تعمل على تنفيذ وتطبيق توصياته وقراراته.

كما تتجلى أزمة الحزب بوضوح على إثر انقسامه إلى تيارين، أحدهما محافظ عارض بشدة الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية بفعل أحداث 05 أكتوبر 1988، والآخر إصلاحي أيد فتح المجال أمام تشكيلات سياسية منافسة، ببرامج مختلفة ورؤى جديدة، هذه الأزمة أظهرت حجم الشرخ الكبير في الحزب وعدم قدرته حتى على تسوية المشاكل والخلافات الداخلية.

---

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 112.

[2] هدى ميتكس، توازنات القوى في الجزائر إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة 16، العدد 172، سنة 1993، ص 28.

[3] Madjid BENCHIKH, L'organisation du système politique, Dossier n° 13, Comité Justice pour l'Algérie, Mai 2004, p 6.

تتمحور الأزمة أساسا حول طبيعة نظام الحكم المتميز بالطابع البيروقراطي، فالرؤساء الثلاثة الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر، بن بلة، بومدين وبن جديد، كانوا مرتبطين بالبيروقراطية العسكرية مع إبعاد الحزب عن دوره[1]، كما يرى البعض أن أزمة النظام السياسي تعود إلى مسألة السلطة وأزمة المشاركة والتداول بعد الاستقلال[2]، فيما يرى آخرون أن أزمة النظام تعود إلى خيار الأحادية الحزبية بعد الاستقلال، والتي لم يكن بشأنها إجماع وطني[3].

ويمكن تلخيص الأزمة السياسية الجزائرية في تلك الفترة في النقاط التالية:

- فشل الحزب في مواجهة التناقضات الداخلية التي طبعته، من صراعات إيديولوجية وسيطرة البيروقراطية وتزايد نفوذ المؤسسة العسكرية، وكذا غموض مشروعه السياسي.
- غياب سلطة سياسية قوية وموحدة تعمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية في إطار الشرعية القانونية.
- تغييب الأفراد عن المشاركة السياسية في الحكم من خلال احتكار المجال السياسي وغلقه.
- غياب مشروع سياسي جاد وهادف ساهم في تزايد الامتعاض من مؤسسات الدولة والحزب على حد السواء.

2- **العوامل الاجتماعية:** وتتعلق أساسا بالمشاكل الاجتماعية التي كان يعاني منها السكان، خاصة الشباب، حيث أن تفاقم البطالة التي اقترنت بالأزمة الاقتصادية بفعل انهيار أسعار النفط[4]، وتداعيات سياسة التقشف التي دعت إليها الحكومة، أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، بالموازاة مع انتشار

---

[1] Abdelkader YEFSAH, La question du pouvoir en Algérie, édition ENAL, Alger, 1992, p 395.

[2] Lahaouari ADDI, Les partis politiques en Algérie, Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, 2005, Tome 2: Le Maghreb (N 111-112), p 142.

[3] عيسى جرادي، الأحزاب السياسية في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص13.

[4] Cathy LLOYD, Multi-causal Conflict in Algeria: National Identity, Inequality and Political Islam, Working Paper N° 104, Queen Elizabeth House, April 2003, p 6.

الفساد والرشوة والاختلاسات، وظاهرة الطبقية التي أحدثت شرخا اجتماعيا كبيرا في المجتمع.

بالإضافة إلى الظروف التي عرفتها الجزائر إبان فترة الاحتلال، من محاولة الاستعمار الفرنسي الغاشم إبعاد الشعب الجزائري مكونات الهوية الوطنية، وكذا كافة العادات والتقاليد السائدة في مجتمع محافظ، فقد عرفت هذه الفترة أيضا تفسخا وانحلالا خلقيا لم يعهده الفرد الجزائري، اعتبر أحد أهم أسباب التوتر.

كما أن فشل كافة الفعاليات الاجتماعية وعجزها عن القيام بوظيفتها في التوعية والإصلاح، بما فيها الأسرة والمدرسة والجمعيات، أسهمت بشكل كبير في اتساع الهوة بين شرائح المجتمع، كما أحبط كل ذلك طموحات الشباب، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الاحتقان الشعبي و المطالبة بالتغيير نحو الأفضل.

3- العوامل الاقتصادية: لقد ساهم انتهاج الدولة للنظام الاشتراكي القائم في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد منتصف الثمانينات، فاحتكار الاقتصاد الموجه، بالاعتماد على الريع النفطي كمصدر رئيسي للمداخيل، لم يترك مجالا لإتباع سياسة اقتصادية قوية قائمة على الإنتاج والتصدير مما يسهم في رفع المداخيل خارج صادرات البترول[1]، ومع انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية في تلك الفترة، أين وصل سعره إلى8 دولارات للبرميل الواحد، فقد انعكس ذلك سلبا على الإنفاق العام الذي تراجع بنسبة كبيرة في ظل تقلص الموارد وازدياد الاستهلاك الشعبي.

وجاء ذلك بعد أن عرفت البلاد ازدهارا ماليا بفعل ارتفاع أسعار النفط، وسياسة البذخ التي اعتمدتها السلطة آنذاك، لتطالب الحكومة الشعب فجأة بالتقشف، وهو الأمر الذي لم تهضمه الجماهير، خاصة في ظل الحديث عن تفشي الفساد والاختلاسات التي تعرض لها المال العام.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، كان من الضروري محاولة إيجاد مخرج للأزمة من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، بانتهاج إصلاحات جادة تمحورت حول تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى عدة مؤسسات صغيرة، وتخفيض قيمة

[1] Cathy LLOYD, Op.cit, p6.

العملة[1] ورفع الدعم عن بعض المنتجات، واللجوء إلى الاستدانة من المؤسسات المالية العالمية على غرار البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث استغلت هذه المؤسسات الوضعية الصعبة التي تعيشها البلاد لفرض شروطها المتعلقة أساسا بضرورة تكييف النظام السياسي مع متطلبات الديمقراطية، فكانت هذه أحد أهم أسباب التحول نحو التعددية.

ثانيا- العوامل والمؤثرات الخارجية

وتتمثل هذه العوامل في المتغيرات التي سادت على المستوى الإقليمي والدولي على حد السواء، والتي أسهمت بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، منها الإقليمية ومنها الدولية:

1- العوامل الإقليمية: وتشمل العوامل التي عرفتها المنطقة العربية باعتبار أن معظمها حديث العهد بالاستقلال، فبعضها كان تحت الانتداب أو الحماية، والبعض الآخر كان مستعمرا، لذلك فانتهاج أغلبية هذه الدول للنظام الاشتراكي أثر بشكل كبير على الأنظمة السياسية العربية التي عانت من التسلط والحكم المطلق[2].

وفي محاولة من معظم الدول التي سبقت الجزائر في الاستقلال، للتوجه نحو تعزيز عملية التحول الديمقراطي، فقد نجح بعضها فيما فشل البعض الآخر، والجزائر وبحكم ارتباطاتها مع مختلف الدول النامية والعربية والإسلامية منها، فقد تأثرت بنفس الأوضاع، لهذا أرادت خوض هذه التجربة[3]، وهو ما يفسر لاحقا بروز التيار الإسلامي الذي تأثر بالصحوة الإسلامية والثورة الإيرانية وكذا تجربة الإخوان المسلمين[4].

---

[1] Fawzi ROUIZEK, Algérie 1990-1993 : La démocratie confisquée ? In: Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, N°65, 1992. L'Algérie incertaine, p 31.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 114.

[3] العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للندوة الجهوية التي نظمت بجامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، أيام 18-19 ماي 1999، عمان الأردن، ص 1.

[4] Mohamed Cherif FERDJANI, Islam ; démocratie et sécularisation, In : Gouvernabilité et Démocratie, Med 2006, p68.

2- العوامل الدولية: لقد تزامنت هذه الفترة من تاريخ الجزائر مع متغيرات دولية هامة عرفها العالم، حيث أن انتهاء الصراع في إطار الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي1، الذي نجم عنه دولا جديدة على غرار رومانيا ودول أوروبا الشرقية، وسقوط بعض أنظمة أوروبا الغربية كإسبانيا والبرتغال واليونان، الأمر الذي أثر على بعض الدول النامية، إما رغبة منها في التغيير تحت ضغط المطالب الشعبية والتعطش للديمقراطية، أو رضوخها لشروط الدول الليبرالية التي تقرن تقديم المساعدات بضرورة تكييف النظام السياسي للدولة مع متطلبات الديمقراطية[2].

وفي خضم هذه التغيرات، أصبحت الديمقراطية مقترنة بإنهاء الأحادية واعتماد التعددية السياسية، مما يقتضي تغيير النسق، عن طريق إقرار إصلاحات سياسية شاملة تصحبها إصلاحات اقتصادية.

ثالثا-أحداث 05 أكتوبر 1988 وتداعياتها

ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطابا في 1988/09/19 أمام مكاتب التنسيق الولائي للإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا، فكان بداية عن إعلان ثورة كلامية من الداخل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عرفتها الجزائر، وقد وجه انتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما في أداء مهامهما، مؤكدا على استمرار سياسة التقشف، فاتسعت حركة الإضرابات وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات يوم 05 أكتوبر1988[3].

وعلى خلفية ذلك فقد انطلقت عشية الرابع من أكتوبر 1988، احتجاجات عنيفة قادها مجموعة من الشباب، ضد ارتفاع الأسعار ورفع الدعم عن المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، شملت في البداية مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها، لتتطور في اليوم الموالي وتأخذ طابع مظاهرات عنيفة، حيث

---

[1] Fawzi ROUIZEK, Op. cit, p 32.
[2] Cathy LLOYD, Op.cit, p 7.
[3] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 178.

استهدف المتظاهرون الممتلكات العمومية من أبنية الأجهزة الإدارية التابعة للقطاع العام ومقرات شركات الطيران[1].

وكرد فعل من الحزب، فقد صنف مكتبه السياسي في اجتماعه صبيحة يوم 05 أكتوبر هذه الأفعال على أنها" أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني، مدفوعة بأيادي خفية من الخارج، مقررا بأن سياسة الحكومة المعتمدة هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد"[2].

وعلى إثر ذلك، دخل الجيش إلى العاصمة لأول مرة منذ سنة 1965، وطوق المناطق الاستراتيجية في محاولة لمنع حدوث انزلاقات، وقد قرر رئيس الجمهورية طبقا للمادة 119 من الدستور الإعلان عن حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت أعمال الشغب، وكان على الجيش أن يدخل في مواجهة مع المتظاهرين، أين أطلقت عيارات نارية لغرض تفريقهم، إلا أن ذلك سبب سقوط العشرات من القتلى.

وفي نفس اليوم، وبالضبط في حي بلكور الشعبي بالعاصمة، ومباشرة بعد صلاة الجمعة، خرج ما بين 7000 و 8000 متظاهر من الإسلاميين والمتعاطفين معهم في مظاهرة حاشدة، أين دخلت في مواجهات مع قوات حفظ الأمن، وفي اليوم الموالي وفي مدينة القبة بالعاصمة، فتح أفراد الجيش النار على مقربة من مسجد، الأمر الذي نجم عنه سقوط ما يزيد عن 50 قتيلا[3].

وفي اليوم العاشر من أكتوبر، وفي الوقت الذي كانت تجري فيه حملة على الإسلاميين والتي سببت 33 قتيلا، استقبل الرئيس بن جديد ثلاثة ممثلين عن التيار الإسلامي في الجزائر وهم علي بن حاج، محمد سحنون ومحفوظ نحناح، أين

---

[1] محمد هناد، الجزائر: الانتقالية من الأحادية إلى التعددية الحزبية، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798722&eid=7780 ، اطلع عليه يوم: 2012-03-15.

[2] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 178.

[3] Lounis AGGOUN et Jean-Baptiste RIVOIRE, Analyse d'Octobre 1988 en Algérie, Extrait de Françalgérie, crimes et mensonges d'États, La Découverte, Paris, 2004 (édition de poche : La Découverte, Paris, 2006). Sur le lien : http://www.algeriawatch.org/fr/article/hist/88/analyse_aggoune_rivoire_2.htm , consulté le :18.02.2016.

سلموه لائحة مطالب، وفي تلك الأمسية، ألقى الرئيس خطابا متلفزا منددا باحتكار السلطة، واعدا بالقيام بإصلاحات سياسية جادة ستعرض على الشعب للاستفتاء[1].

وكحصيلة مؤقتة بعد حوالي أسبوع من الأحداث، فقد خلفت أكثر من 500 قتيل، من بينهم حوالي 250 أو 300 في العاصمة وحدها، بالإضافة إلى حملة الاعتقالات التي قدرت بالآلاف، وقد أظهر الناشطون الإسلاميون أهميتهم في التعبئة الشعبية، والكاريزما التي يتمتع بها بعض قادتهم، ومع ذلك فلم يكونوا المبادرين بالحركة التي كانت عفوية، أين كان هناك قطب ديمقراطي في محاولة التكوين[2].

لقد شكلت أحداث أكتوبر نهاية عهد الحزب الواحد، فبعد إعلان الرئيس بن جديد عن سلسلة الإصلاحات، وفي 23 أكتوبر 1988، تم نشر مشروع الإصلاح السياسي الذي أنهى نظريا احتكار التنظيم والتعبير السياسيين من قبل جبهة التحرير الوطني، وذلك في ثلاث نقاط أساسية:

- الفصل بين حزب جبهة التحرير الوطني والدولة.
- حرية الترشح في الانتخابات المحلية والتشريعية.
- استقلالية المنظمات الجماهيرية عن هياكل الحزب.

توج ذلك بتعديل الدستور في 03 نوفمبر 1988[3]، والذي تمحور أساسا حول إنشاء الحكومة وإقرار مسؤوليتها أمام البرلمان، والذي تمت الموافقة عليه من طرف الشعب عن طريق الاستفتاء، حيث نال 97.27 % من الأصوات بنعم،

---

[1] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 178.

[2] Benjamin STORA, Octobre 1988 : une nouvelle histoire commence en Algérie, le 07 Octobre 2008, sur le lien: https://blogs.mediapart.fr/benjamin-stora/blog/071008/octobre-1988-une-nouvelle-histoire-commence-en-algerie, consulté le 10 avril 2016

[3] مرسوم رقم 88-223 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988، المتضمن نشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر 1988، الجريدة الرسمية رقم45، بتاريخ 05 نوفمبر 1988.

بنسبة مشاركة قدرت ب 83.08 % تم تبعه تعديل شامل في 23 فيفري 1989[1]، والذي أقر العديد من المبادئ من أهمها:

- إقرار ثنائية السلطة التنفيذية وتقاسم السلطة مع الحكومة والبرلمان، إذ احتفظ الرئيس بالشؤون الخارجية والدفاع، وأسند لرئيس الحكومة المهام الاقتصادية والاجتماعية.
- مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.
- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- تبني التعددية السياسية من خلال فتح المجال لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- إقرار مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون وتعزيز الحقوق والحريات الفردية، وغيرها من المبادئ.

ويبدو أن السنتين أو الثلاث التي تلت أحداث أكتوبر 1988 قد عرفت بعض التردد من الجانبين في ما يتعلق بترتيب العلاقة بين الحزب والنظام الحاكم كما يبدو، سعيا من كل منهما لتجنب الانتقادات المتزايدة الصادرة عن مختلف القوى السياسية الناشئة ووسائل الإعلام، ولاشك أن الانتقاد المتبادل بينهما تعلق حول "المسؤولية التاريخية" للإخفاق وردها إلى هذا الطرف أو ذاك، إنه أمر في غاية الأهمية، ليس فقط لأنه يسلط الضوء على المسؤولية المذكورة، وإنما أيضا لأنه قد يكون مؤشرا مهما على تقبل الفصل بين الحزب والسلطة في التجربة السياسية الجديدة[2].

وقد انطلق السباق لمعرفة أي من القطبين الديمقراطي أو الإسلامي الذي سيسد الفراغ الذي تركه الحزب الواحد[3]، فقد دارت هذه المعركة في وقت بدأت

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المؤرخ في 28 فيفري 1989،المتضمن نشر نص التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية رقم 09، بتاريخ 01 مارس 1989.

[2] محمد هناد، المرجع السابق.

[3] Benjamin STORA, Conflits et champs politiques en Algérie, In: Politique Etrangère, N°2 - 1995 – 60emme année, pp 330-331.

تتضح فيه معالم النظام العالمي الجديد، بانهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الصراع في إطار الحرب الباردة، بعد نحو سنة واحدة[1]، لذا فقد شكلت أحداث أكتوبر منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر المستقلة، بكل ما حمله هذا التغيير من تناقضات، بين ضرورة الانفتاح السياسي وما خلفه من أزمات مؤثرة.

الفرع الثاني

أسس ومظاهر التعددية السياسية

إن اعتماد نظام الحزب الواحد مطلع الاستقلال في أول دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة، ثم تكريسه لاحقا بموجب دستور 1976، بعد مرحلة انتقالية دامت منذ 1965 إلى غاية 1976، لم يكن يعني غياب تيارات سياسية منافسة للحزب الواحد، فرواسب الحركة الوطنية التي عرفت نوعا من التعدد ألقت بظلالها في فترة الاستقلال، فإقرار التعددية بصفة رسمية كان بموجب دستور 23 فيفري 1989 الجديد، والذي نص على حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة 40 منه، ليصدر لاحقا القانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، والذي أفرز ظهور العديد من التشكيلات السياسية، على اختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها وخلفياتها السياسية.

وسنتناول أولا الأسس الدستورية والقانونية للتعددية السياسية، ثم نتناول بعض مظاهر التعددية السياسية.

أولا: الأسس الدستورية للتعددية السياسية

يعتبر الكثير من الباحثين أن وضع دستور 1989 الذي كرس نظاما جديدا، في ظل جمهورية جديدة ، قوامها الديمقراطية والتعددية، لا يعد تعديلا دستوريا وإنما إلغاء لدستور 1976، وذلك لكونه وضعا حدا لأهم المبادئ التي سادت منذ الاستقلال، والمتمثلة في النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية، كما ترجم الدستور الجديد سلسلة الإصلاحات التي عكف النظام الجزائري على انتهاجها، والمتعلقة أساسا بالتعددية السياسية والإعلامية، وإقرار الحقوق والحريات العامة للأفراد.

[1] Mohamed HARBI, Culture et démocratie en Algérie : retour sur une histoire, in : le mouvement social 2007/2 ; N° 219-220, p 32.

وعن الظروف التي جاء في ظلها الدستور الجديد، فقد عرفت البلاد حراكا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لم تعهده من قبل، فتفاقم الأزمة دفع بالجماهير للخروج في مظاهرات ضد تردي الأوضاع، فاستدعت الضرورة انتهاج الإصلاحات بهدف تلبية المطالب المتزايدة، واستجابة لتضحيات جسام دفعها شباب الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، حملت الرئيس الأسبق بن جديد إلى فتح باب الحوار وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها بكل ديمقراطية، كما وعد بالقيام بإصلاحات سياسية ودستورية واعدة.

وعلى هذا الأساس، تم تشكيل لجنة تقنية لإعداد مشروع دستور جديد عرض للاستفتاء الشعبي في 23 فيفري 1989، وشكل نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة من خلال إقراره التعددية السياسية والإعلامية، و التوجه الليبرالي كنظام بديل عن النظام الاشتراكي، وأقر مجموعة من المبادئ أهمها: الملكية الخاصة وحرية المبادرة الفردية، التعددية السياسية، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات ، علاوة على إقرار حقوق وحريات الأفراد، إلى جانب تأكيده على مكونات الهوية الوطنية للشعب الجزائري .

وأنهى دستور 1989 احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للساحة السياسية، بفتح المجال أمام التشكيلات المتعددة للتنافس والتداول على السلطة، كما أقر مبدأ التعددية الإعلامية وفتح بذلك المجال لظهور العشرات من الصحف والجرائد حملت توجهات سياسية متنوعة، وذلك بموجب المادة 40 منه والتي تنص على أن:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به. ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب"[1].

كما تجلى ذلك أيضا من خلال إلغائه للقاعدة التي تؤكد قيام النظام السياسي على مبدأ الحزب الواحد التي كان منصوصا عليها في المادة 94 من الدستور السابق، كما ألغت القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للدولة والحزب معا، وكذا ترأس الاجتماعات المشتركة

[1] المادة 40 من دستور 1989.

للدولة والحزب، وبذلك يكون الدستور الجديد قد تبنى مبادئ جديدة لم تعهدها الجزائر من قبل، والتي تعبر عموما عن الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي.

ثانيا- الأسس القانونية للتعددية السياسية

أما عن الأساس القانوني، فقد صدر في 05 جويلية 1989، القانون رقم 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ويعد من أهم النصوص التي صدرت بعد صدور الدستور الجديد، وقد تضمن هذا النص خمسة أبواب: جاء في الباب الأول الأحكام العامة، والباب الثاني أحكام وشروط التأسيس، والثالث الأحكام المالية، والرابع الأحكام الجزائية، فيما تضمن الباب الخامس والأخير أحاكما ختامية[1].

وقد تضمن القانون الجديد تقييد التعددية بشروط لتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي واستمرارها، ومن أهمها عدم تأسيس الجمعية على أساس تقسيمي للمجتمع، وفي هذا الخصوص، نجد تشابها كبيرا مع بعض قوانين الأحزاب السياسية في الدول العربية، إلا أن النص الجزائري أخف قيودا منها.

وتثار التساؤلات حول تسمية الجمعية بدل الحزب، وبرأينا فإن المؤسس الدستوري وكذا المشرع اتخذ خطوة نحو التعددية السياسية قبل التعددية الحزبية، متوخيا الحذر بفعل حداثة التجربة، وتأثير نظام الحزب الواحد الذي ساد لمدة طويلة، إلا أن مشاركة الجمعيات ذات الطابع السياسي في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، يظهر بأنها تتمتع بمواصفات الأحزاب السياسية، وإنما إطارها القانوني الشرعي أطلق عليها تسمية جمعيات بدل أحزاب، ولعل المؤسس الدستوري والمشرع على حد سواء من اتخاذ هذه التسمية إنما أرادا استعمال مصطلح مرن يتماشى وخصوصيات المرحلة التي اتسمت بتوترات اجتماعية

[1] القانون 89-11، المؤرخ في 05 جويلية 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية عدد 27 ، بتاريخ 05 جويلية 1989.

واقتصادية وسياسية، اقتضت الحذر من منح تسمية الأحزاب المباشرة، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية[1]:

- افتراض عدم قيام أحزاب سياسية مؤهلة وقادرة على خوض غمار المنافسة السياسية.
- استبعاد تأسيس أحزاب سياسية قوية قادرة على تولي السلطة.
- تضييق مجال نفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة في السلطة.

كما أن إحاطة إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بقيود تظهر بوضوح تحفظ المؤسس الدستوري، وفقا لما جاءت به المادة 40 من الدستور، وكذا القانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، فانطلاقا من معالجة المشرع التي اعتمدت على مصطلحات لا تخرج في مجملها عن صيغة المنع والحظر، يتضح أنه لم يركز على دورها في الحياة السياسية وتكريس الديمقراطية، بل ركز أكثر على تقييد نشاطها.

إن استعمال المؤسس الدستوري لعبارة "معترف به"[2]، يدل على أن التعدد كان قائما وهو أمر واقع أفرزته تجربة الحركة الوطنية والصراعات والأزمات التي عرفها مسارها إلى غاية ظهور حزب جبهة لتحرير الوطني كتشكيلة وحيدة قائدة، لذا فإن المادة 40 من الدستور لم تنشئ الجمعيات ذات الطابع السياسي، وإنما جاءت لدسترة الحق وإضفاء الشرعية عليه، ومن هنا فإن ذلك التعدد لم يكن ليخفى على القائمين على النظام السياسي، فهم كانوا على يقين من وجود نشاط سري غير شرعي، فهذا الاعتراف الدستوري ما هو إلا ترسيم شرعي لوضع كان قائما، ومن شأنه أن يرتب آثارا قانونية في ظل الشرعية القانونية.

لذلك فإن المشرع من خلال نص القانون السالف الذكر، والذي صدر بعد دراسة مستفيضة، عمل على جس نبض الساحة السياسية أولا من خلال

---

[1] عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 50.

[2] المادة 40 من دستور 1989 الجزائري.

استبعاده لمصطلح الأحزاب السياسية، وكذا من خلال تقييد الحق المعترف به دستوريا بجملة من القواعد والضوابط، لتنظيم وتسيير نشاط الجمعيات ذات الطابع السياسي، فقد منحت المدة الفاصلة بين صدور الدستور ونص القانون 89-11، وقتا كافيا لدراسة الوضع والتعرف على التيارات السياسية الجديدة التي ستظهر للساحة السياسية، فالوضع غير معهود، فاقتضى الأمر تحديد الخارطة بدقة قبل إصدار النص، ولعل ما جاء في النص الجديد من ضوابط وقواعد وإجراءات، يبين وبوضوح مدى تخوف المؤسس الدستوري من هذه الموجة الجديدة.

ورغم هذا الحذر الشديد، فإن أغلب الباحثين يجمعون على أن الإصلاحات السياسية التي جاءت في تلك الحقبة لم تكن مدروسة، وكانت تنم عن الارتجال في إقرارها، الأمر الذي كلف الجزائر غاليا في الفترة اللاحقة على إثر وقف المسار الانتخابي.

المطلب الثاني

إفرازات الانفتاح السياسي وأثره على استقرار النظام

لقد شكلت التحولات السياسية والدستورية التي شهدتها الجزائر نمطا جديدا لتأسيس نظام جمهوري مبني على أسس ديمقراطية، وذلك ما أقره دستور 1989 بإقراره التعددية السياسية، و فتح المجال أمام تشكيلات سياسية جديدة أخذت التسمية الدستورية والقانونية، معبرة عن التنوع والتمايز السياسي، الاجتماعي والثقافي الذي يطبع المجتمع الجزائري، كما صاحب ذلك فتح المجال لإنشاء الجمعيات والمنظمات ذات التوجهات المختلفة.

وسنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، نتناول في الأول منها الجمعيات ذات الطابع السياسي، وفي الثاني إفرازات الانفتاح السياسي، فيما نتناول العودة إلى المسار الديمقراطي في الفرع الثالث.

الفرع الأول

الجمعيات ذات الطابع السياسي

ظهرت العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي عشية إقرار التعددية، تمثلت في تيارات عديدة تبرز مدى التباين في أيديولوجياتها، وقد شكل ظهور الحركة الإسلامية الحدث الأهم بالنظر إلى ظروف ذلك والعوامل التي ساعدتها على استقطاب الجماهير ثم النجاح الانتخابي الذي حققته لاحقا، كما ظهرت تيارات أخرى على غرار التيار الوطني والتيار العلماني و التيار الاشتراكي[1]، وسنتطرق أولا للحركة الإسلامية من خلال التطرق إلى نشأتها وظروفها ثم نتطرق لكافة التيارات السياسية الأخرى وذلك على النحو الآتي:

أولا: الحركة الإسلامية في الجزائر

لقد تجاوبت القوى السياسية الجزائرية سريعا مع التحول الديمقراطي، فتشكل عدد كبير من الجمعيات ذات الطابع السياسي قارب عددها الستين، وكان الإسلاميون أكبر مستفيد من هذا الانفتاح، أين أسسوا تشكيلات سياسية قائمة على الإيديولوجية الإسلامية، وفي حقيقة الأمر أن بروز الحركة الإسلامية كان مطلع الثمانينيات إلا أن نشاطها كجمعيات كان بصفة سرية، وبعد أحداث أكتوبر ودسترة التعددية بصفة رسمية، برزت تشكيلات التيار الإسلامي بقوة، ولم تكن كتلة واحدة وإنما منقسمة إلى اتجاهات عديدة.

ويعتبر التجمع الشهير بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة سنة 1982، أهم نشاط لفت الانتباه إلى الحركة الإسلامية، التي تأثرت في تلك المرحلة بالصحوة الإسلامية في المشرق العربي، وتيار الإخوان المسلمين، وقد قاد هذا التجمع ثلاثة شخصيات كان لها الحضور القوي في أوساط الحركة، كما أسهمت لاحقا في بلورة

[1] Mounzir Al SHATER, Female participation in politics in Algeria, Master's Thesis in Business Administration in Public Governance, University of Modul, Vienna, April 2013, p 19.

توجه الحركة بصفة عامة، من خلال التنظيم والتوجيه والتأطير، ويتعلق الأمر بكل من: أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني وعباسي مدني[1].

وسنحاول التطرق بشيء من التفصيل للحركة الإسلامية، من خلال تناول مفهومها نشأتها ومسارها وأهم المحطات التي عرفتها منذ بروزها بصفة علنية وإلى غاية حظر جزء منها، وتوجه الجزء الآخر نحو الاعتدال.

1- مفهوم الحركة الإسلامية والإسلام السياسي

اختلف المفكرون في تحديد مفهوم الحركة الإسلامية، وذلك تبعا للخلفيات الفكرية والسياسية والثقافية، فاختلف في تحديده المختصون ضمن الدائرة الغربية عن الدائرة الإسلامية، فالكثير من الغربيين اعتبر هذه الظاهرة هي حركة "أصولية" استنادا لظاهرة الحركات الدينية في التاريخ الغربي، ومن ناحية أخرى اختلف الكثير من المفكرين والمختصين في الدائرة الإسلامية، طبقا لتوجهاتهم السياسية الإسلامية وطبيعة الرؤية تجاه الإسلام، من حيث كونه صاحب رؤية شمولية للحياة أم رؤية روحية وأخلاقية للإنسان، إلا أن هذه الاختلافات حول تحديد ماهية الإسلام السياسي لا تعني عدم وجود قواسم أساسية أو مشتركة يمكن الارتكاز عليها.

فمن التعريفات التي استخدمت في تحديد هذه الظاهرة ما ذكره راشد الغنوشي أحد مفكري ورموز الحركة الإسلامية في تونس بقوله "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبدا، وذلك نظرا لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناء عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية، واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان"[2].

---

[1] Myriam AIT AOUDIA, La naissance du Front Islamique du Salut : une politisation conflictuelle (1988-1889), In : Critique Internationale, N° 30 , Janvier-Mars 2006, p 128.

[2] راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000، ص11.

بينما يشير البعض إلى أن "المقصود بالحركات الإسلامية عموما وفي أي قطر كان، هو أنها "تجمع أفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه ، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية، وبعبارة أخرى، الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين، مثلهم الأعلى شرعية الإسلام، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها، وسمتهم الغاية من هذا المثل وهي تحقيق أكبر نمط من الأمن الروحي والمادي للبشر، يستمدون نظمهم الحياتية من مثلهم الأعلى أو شرعيتهم، ويحققون هذه النظم عن طريق "هياكل" ينشئونها حسب حاجاتهم وتطوراتهم البيئية "[1].

كما يشير الباحث السوداني د. الأفندي حول مفهوم الحركات الإسلامية بقوله "يطلق مصطلح "الحركات الإسلامية" (ويفضل بعض الباحثين مصطلح "الأصولية" ترجمة عن المصطلح الإنجليزي "Fundamentalism" ،بينما ينزع آخرون إلى استخدام تعبير "الإسلاموية" ترجمة أيضا عن المصطلح الإنجليزي "Islamist[2]" على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام أو خالفتها .

ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة، ولا يطلق هذا الوصف عادة على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية، ويمكن أن تعرف الحركات الإسلامية بأنها "تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات، والمؤثرات

---

[1] محمود ابو السعود ، مشكلة المدلولات والقيادات ، كتاب عبدالله النفيسي ، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في نقد الذات، مكتبة آفاق، الكويت، ط1، سنة 2012 ، ص354.

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر:

Daniel PIPES, Islam and Islamism - Faith and Ideology, National Interest, Spring 2000, link : http://www.danielpipes.org/366/islam-and-islamism-faith-and-ideology , consulted in: 14-04-2016.

السلبية ومكايد الأعداء، وهي بهذا تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع، متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معا"[1].

تضم الحركة الإسلامية في "مفهومها الواسع جميع الأفراد والجماعات التي تسعى لتغيير مجتمعاتها عن طريق اشتقاق أفكارها وبرامجها من الإسلام، وفي حين تختلف هذه الجماعات والأفراد في طرقها ومناهجها وأساليبها وقضاياها الآنية، إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر، فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة"[2].

2-نشأة الحركة الإسلامية في الجزائر

تعود جذور الحركة الإسلامية إلى الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، حيث أسس الأمير خالد رابطة النواب المسلمين، ثم نشأت جمعية العلماء المسلمين التي عكفت على القيام بدورها الإصلاحي الهادف إلى نشر الثقافة العربية، وتطهير العقيدة الإسلامية من الخرافات، في الوقت الذي أصبحت ذات اتجاه راديكالي، نتيجة ما فرضه الواقع عليها من تغيرات وتحولات ارتبط قسم منها باستخدام أساليب العنف السياسي.

لقد تطورت حركات الإسلام السياسي في الجزائر بسبب التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، وتوافر هامش من الحرية بفعل التعددي، وخرجت من نطاق العمل الدعوي والتلقين الديني إلى السعي نحو تكوين قاعدة شعبية تمكنها من الوصول للسلطة، مستخدمة في ذلك الخطاب الديني لإقناع الناخبين

---

[1] عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع، في كتاب الحركات الإسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (مجموعة مؤلفين) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص-ص 13،44 .

[2] نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي، 1980 -2000، دار المنار، عمّان، 2002، ص99.

ببرامجها الانتخابية، وقد تأثرت هذه الحركة في تطورها بموجة الصحوة الإسلامية، اذ انطلقت حركة الإخوان المسلمين الجزائريين من التجربة المصرية، وانطلق تنظيم حركة الجزأرة من تجربة ودور جمعية العلماء المسلمين التاريخي في الثورة الجزائرية وما بعد الاستقلال، وقد نبعت الحركة السلفية وتأثرت من الحركة الوهابية[1] القائمة على أفكار ابن تيمية.

وفي نهاية السبعينات بدأ الظهور العلني لشباب الإسلام في الجامعات الجزائرية، وذلك عن طريق توجيه الشباب الجامعي وتحسين وعيه، وبتأسيس مسجد الجامعة المركزية، الذي أدى دورا في تنظيم وترسيخ الحركة الإسلامية، أصبح صرحا للتنظيم والحركة والعمل الجماعي، محاولا إعطاء مفهوم وتصور جزائري للإسلام السياسي، وقد عرف هذا التيار باسم الجزأرة الذي دخل في صراع مفتوح مع اليسار المتواجد بالجامعة.

كما تجد بعض الجماعات مرجعها في فكر مالك بن نبي الذي تجند للعمل الفكري لأجل تنشيط النهضة الحضارية التي نظر لها في كتبه، كما عمل على تكوين نخبة مسلمة مثقفة واجبها التصدي للتيار اليساري، فاستهل عام 1966 نشاطا ملحوظا في إقامة ندوات فكرية في بيته، وأخرى في الجامع الكبير، فقام بتنشيط حلقات فكرية علنية تحولت فيما بعد إلى نواة لملتقيات الفكر الإسلامي، التي تبنتها الدولة لاحقا إلى حين إلغائها في عهد الرئيس محمد بوضياف، وقد تابع نشاطه الفكري رغم المضايقات إلى أن مات وهو يقوم بمهمة ثقافية في الصحراء عام 1973[2].

ثانيا: التيارات السياسية المختلفة

لقد عرفت الجزائر مطلع إقرار التعددية ظهور العديد من التيارات السياسية، اختلفت في توجهاتها وأيديولوجياتها، فمنها التيار الإسلامي، التيار الوطني، التيار العلماني والتيار اليساري.

---

[1] Amel BOUBEKEUR, Salafism and Radical Politics in Post conflict Algeria, Carnegie Middle East Centre, N° 11, September 2008, p 4.

[2] سناء كاظم كاطع، المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 45، ص 89 .

1- التيار الإسلامي

يمكن تقسيم تشكيلات التيار الإسلامي الجزائري إلى فئتين أساسيتين هما: التيار الإخواني وتجسده كل من حركة المجتمع الإسلامي بقيادة محفوظ نحناح، وحركة النهضة الإسلامية بقيادة عبد الله جاب الله، وهناك التيار الشعبوي الذي تجسده الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي تعبر عن التوجهات الإسلامية بنوع من التشدد، هدفها إقامة دولة إسلامية في الجزائر مستعينة في ذلك بكافة الوسائل المتاحة.

أ- الجبهة الإسلامية للإنقاذ

تشكل الجبهة الإسلامية للإنقاذ التيار الشعبوي الذي بلورته الحركة المصالية ورسخته جبهة التحرير الوطني، الذي يعد حسب الباحث الهواري عدي الأب الفعلي لجبهة الإنقاذ[1]، لوجود تيار داخل الحزب الواحد ظل يدعم التوجه الإسلامي، بالإضافة إلى اتباعه نفس النمط والنشاط الذي كان يمارسه الحزب الواحد في تلك الفترة، فجاءت جبهة الإنقاذ لتعيد صياغته، باعتمادها على الشعب كقوة انتخابية، وهو ما يفسر انتشارها بصورة فعالة وفي ظرف وجيز في مختلف أرجاء البلاد، في الأحياء الفقيرة، المدن الكبرى، الأرياف النائية، كما كان لها قدرة فائقة على استقطاب عنصر الشباب وكافة الفئات الأخرى[2].

تعود جذور الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى اجتماع مجموعة من الدعاة عددهم ستة[3]، بمسجد السنة بالجزائر العاصمة بتاريخ 18 فيفري 1989، الذين أعلنوا عن تأسيس الجبهة، وبتاريخ 10 مارس 1989، وبمسجد ابن باديس بالعاصمة، قدمت مجموعة مكونة من 35 عضوا مشروعا سياسيا، شكلت هذه المجموعة فيما بعد الهيئة العليا للجبهة وهي مجلس الشورى، لتحصل على

---

[1] Lahaouari ADDI, l'Algérie et la démocratie : pouvoir et crise politique en Algérie, Op. cit, p97.

[2] Louis MARTINEZ, Islamisme et nationalisme: Ruptures et continuités, VII congrès de l'Association Française des Sciences Politiques, Table-ronde n°4, « La radicalisation en politique », Lille, 18- 21 septembre 2002, pp 1-2.

[3] ويتعلق الأمر بكل من: الهاشمي سحنوني، علي بن حاج، عباسي مدني، سعيد قشي، عبد الباقي صحراوي وكمال قمازي.

الاعتماد بصفة رسمية في السادس من سبتمبر من نفس السنة[1]، كجمعية ذات طابع سياسي، وذلك كنتيجة لطبيعة الاختلاف داخل الحركة الإسلامية التي كانت مشكلة من تيارات مختلفة، وعلى إثر إخفاق الرابطة الإسلامية بقيادة أحمد سحنون لتوحيد ممثلي التيار الإسلامي خلال الثمانينيات[2].

وفي غياب مجموعة مهيكلة تنظيميا والتي تشكل امتدادا للجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإن مؤسسيها قد شاركوا في مختلف النشاطات التي سبقت الإعلان الرسمي عن ميلادها، وكان أول نشاط جماعي حمل لائحة مطالب ذات طابع إسلامي صريح، أين اعتبر المشاركون فيه "إسلاميين"، بتاريخ 12 نوفمبر 1982، أين تم تنظيم تجمع كبير من طرف إمامين ذات شعبية كبيرة وهما أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني والأستاذ عباسي مدني الذي سيكون رئيس الجبهة[3]، كما أن هؤلاء الثلاثة كانوا أعضاء في جمعية القيم التي أرست للخطاب الإسلامي في بداية الستينيات.

كما شكلت الجامعة فضاء مناسبا للقاء أعضاء ومؤسسي الجبهة، فأغلب المؤسسين درسوا بالجامعة، ومنهم من كان طالبا بها، حيث أن رئيس الجبهة عباسي مدني كان أستاذا بجامعة الجزائر في نهاية السبعينيات، وبصدد تنقلاته المهنية، فقد ربط اتصالات مع الطلبة وبعض الأساتذة الشباب الذين ناضلوا من أجل إنشاء المساجد الجامعية وتعريب التعليم.

وتعكس الجبهة على مستوى تركيبتها الداخلية منطلقات فكرية لثلاث تيارات كل حسب وزنه وتأثيره وفعاليته داخل الجبهة، وأهمها:

- التيار السلفي المتشدد يمثله علي بن حاج، وهو الاتجاه الغالب خاصة لدى فئة الشباب، وكان له تأثير قوي من ظهور الجبهة.

---

[1] Myriam AIT AOUDIA , Op.cit, p 129.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ، ص 166.

[3] Myriam AIT AOUDIA, Op.cit, p 131.

- التيار الإصلاحي يمثله عباسي مدني، والذي ترأس الجبهة كما أنه صاحب تسمية الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

تيار الجزأرة يمثله عبد القادر حشاني ومحمد السعيد[1]، وينتمي أغلب أعضائه إلى شريحة النخبة المثقفة، يتقارب مع التيار الإصلاحي من ناحية الاعتدال والتدرج[2]، إذ يرى أصحابه ضرورة بناء دولة إسلامية تتماشى مع البيئة الجزائرية التي تختلف عن غيرها من الدول الإسلامية في المشرق والمغرب.

ورغم الميزات الإيجابية التي تتميز بها الجبهة، إلا أنها كانت تفتقر إلى برنامج سياسي واضح المعالم، كما أن ظهور بعض الاختلافات في صفوفها نتيجة تعدد التيارات الفكرية داخلها، أدى إلى حدوث انقسامات سهلت اختراقها من الجهات المعارضة، إضافة إلى أن حداثة نشأتها وافتقارها لتراث سياسي أدى إلى غموض الرؤى لموقفها من مسألة الدور السياسي للإسلام في مواجهة النظام.

ب- حركة المجتمع الإسلامي

وتشكل امتدادا لتيار الإخوان المسلمين في الجزائر، التي بدأت نشاطها بصفة سرية مطلع عام 1963، وأصبحت تمتلك فاعلية كبيرة أدى بها إلى الصدام مع النظام الذي حظر نشاطاتها لمعارضتها الدستور، وترجع نشأة الحركة إلى تأسيس جمعية خيرية سميت "برابطة العلماء والدعوة" على يد محفوظ نحناح بمسجد الأبيار بالجزائر العاصمة، والتي تحولت إلى "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي أعلن عنها بعد ذلك في 27 مارس 1989[3]، وبقيت الحركة تنشط بهذا الاسم إلى غاية إقرار التعددية، أين تم الإعلان الرسمي عن تأسيسها كجمعية ذات طابع

---

[1] كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1998، ص، ص 14،15.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، القاهرة، مركز الأهرام، ص 197.

[3] الإسلامية العنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة، التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) القاهرة-بروكسل، 30 جويلية 2004، ص 22.

سياسي تحت اسم "حركة المجتمع الإسلامي"، بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي في 29 ماي 1991[1]، مشكلة بذلك بديلا موازيا لجبهة الإنقاذ.

وبتزايد نشاطها وتغلغلها الكبير في الاتحاد الإسلامي للنقابات "إحسان" غدت الحركة ثاني أكبر قوة إسلامية في البلاد، وإن كانت حتى الآن حركة نخبوية قاصرة على اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية والنسق التربوي الموحد لكوادر الحركة.

ويكمن سر اتساع حجم التأييد الذي عرفته الحركة إلى خصائص المنهج الفكري والخطاب السياسي الذي تمارسه وتدعو إليه، وكذا شخصية مؤسسها محفوظ نحناح الذي اتسم بالتعقل والمبدئية، الأمر الذي انعكس إيجابا على المواقف السياسية للحركة ومنهج عملها المؤسس على مبادئها والمتمثلة أساسا في[2]:

- التأكيد على أن العمل الإصلاحي الإسلامي يتم على أساس من المرحلية وعدم التعجل وضرورة توطيد العلاقات مع فئات المجتمع كافة ومع السلطة كجزء من السعي نحو إقامة أسس الدولة الإسلامية و إرسائها.
- سلوك طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الاسلاميين والعلمانيين وتجنب الصدام مع السلطة.
- التنسيق والتعاون بين القوى والفعاليات الإسلامية كافة كجزء من اعتقادها بضرورة التجميع لا التفتيت للصف الإسلامي.

وبرغم انتهاج الحركة للمواقف الوسطية المعتدلة إلا أن ذلك لم يمنعها من مهاجمة النظام ونقد مواقفه وأساليبه حول إدارة الأزمة في البلاد، ومثال ذلك موقفها من قانون الانتخابات الصادر في 26 مارس 1991، الذي وصفته بالمجحف رغم أنها لم تكن معتمدة بعد في تلك المرحلة، أما بخصوص برنامجها السياسي، فقد كان قائم على التغيير والمرحلية والموضوعية والواقعية، كما كانت تهدف إلى صياغة دستور يحدد هوية الأمة وتوجهاتها السياسية وطبيعة النظام على ضوء

[1] محمد أكرم، حماس الجزائر، دار الرسالة، الجزائر، 1995، ص- ص 15-17.

[2] Amel BOUBEKEUR, Op.cit, p 1.

الإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة، وكذا نظام حكم إسلامي يقوم على الشورى والمساواة والعدل وضمان الحريات العامة[1].

ج- حركة النهضة الإسلامية

يعود امتداد الحركة إلى النشاط السري الذي مارسه بعض طلبة القانون بجامعة قسنطينة سنوات السبعينيات بمبادرة من جاب الله الذي أسس جمعية عرفت بجماعة جاب الله والتي تأثرت بتيار الإخوان المسلمين[2]، غير أنها لم تكن تمثله بعد أن أقر نحناح تمثيله لهذا التيار في الجزائر سنة 1985، أسسها عبد الله جاب الله وقد حازت الاعتماد الرسمي في أول ديسمبر 1990، وتعد ثاني تشكيلة سياسية إسلامية يتم الاعتراف بها لعد جبهة الإنقاذ.

كانت الحركة في بدايتها في منتصف السبعينيات تنظيما سريا، عرف فيما بعد باسم الجماعة الإسلامية حيث ظل نشاطها محدودا ومركزا في منطقة الشرق الجزائري، وبعد إقرار التعددية بموجب دستور 1989، قام جاب الله بتأسيس جمعية أهلية عرفت باسم جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي، ثم تقدم بعد ذلك بطلب الحصول على ترخيص باسم حركة النهضة الإسلامية، حيث تمت الموافقة عليه رسميا في أول ديسمبر 1990[3].

تركزت حركة النهضة الإسلامية اجتماعيا في الفئات المثقفة، وجغرافيا في الشرق الجزائري خاصة في ولاية سكيكدة مسقط رأس مؤسسها، وتتميز الحركة ببرنامجها الانتخابي وخطابها السياسي وبتوجهها الإسلامي المعارض في فترة قيادة جاب الله، بينما تغير هذا الموقف تدريجيا في الفترة التي تلت عام 1999، ومن أهم أهدافها ومبادئها إقامة دولة جزائرية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية والسعي لتكوين مجتمع إسلامي، كما دعت الحركة إلى الحوار بين التشكيلات السياسية

---

[1] سناء كاظم كاطع، المرجع السابق، ص- ص 93-94.

[2] الإسلامية العنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة، المرجع السابق ص 22.

[3] سناء كاظم كاطع، المرجع السابق، ص 94.

وبينها وبين السلطة، وذلك في محاولة منها لحل الأزمة التي أنهكت المجتمع الجزائري، وكانت مساهمتها فعالة في ذلك[1].

وقد حاولت الحركة توحيد عمل مختلف التشكيلات الإسلامية بالجزائر، في إطار رابطة الدعوة التي شكلت وحدة دعوية لكل الجماعات الإسلامية الجزائرية، لكنها لم تصمد طويلا بسبب بروز نزعة التجديد مع نشأة جبهة الإنقاذ كتنظيم مستقل، وقد كان موقف الحركة الذي أعلن عنه مؤسسها جاب الله يقضي بخلق هيئة تمثل الإسلاميين في الحقل السياسي وفقا لما يلي[2]:

- بناء الواجهة الدعوية الموحدة، حيث أن تبني موقف موحد على المستوى السياسي من شأنه أن يضعف الأعداء ويقطع الطريق أمام الأحزاب العلمانية.
- بناء الواجهة الدعوية لتوحيد الفتاوى والرأي والمواقف الكبرى ومراقبة العمل السياسي.
- استمرار النشاط الدعوي الذي كان سائدا قبل أحداث أكتوبر 1988 لتكوين أطر متشبعة فكريا وقادرة على تشكيل روافد لا تنضب لمواجهة العمل السياسي.

وتعد حركة النهضة تشكيلة سياسية تسير في خط المعارضة، وتنتمي إلى التيار الإسلامي الإصلاحي الذي يتبنى خطابا عقلانيا ومستنيرا على المستوى السياسي، الأمر الذي ساعدها على لعب دور مؤثر على الساحة السياسية في بداية نشأتها، لتتطور تجربتها السياسية لاحقا خاصة بعد حظر جبهة الإنقاذ بعد وقف المسار الانتخابي بداية التسعينيات[3].

ومساهمة منها في إيجاد حل للأزمة شاركت الحركة في ندوة روما بسانت إيجيديو، أو ما يطلق عليها وثيقة العقد الوطني سنة 1994، إلى جانب أبرز التشكيلات المعارضة، كما اختير زعيم الحركة جاب الله لعرض وثيقة العقد الوطني على الرئيس اليامين زروال آنذاك، بحكم أن جاب الله كان الشخصية الإسلامية الوحيدة التي تلقى قبولا من الطرفين، ومع ذلك فقد رفضت السلطة

---

[1] Amel BOUBEKEUR, Political Islam in Algeria, Centre Of European Policy Studies, CEPS Working Document No. 268/May 2007, p 2.

[2] سناء كاظم كاطع، المرجع السابق، ص 94.

[3] Amel BOUBEKEUR, Salafism and Radical Politics, Op.cit, p 4.

استقباله، وقد عكفت الحركة على المشاركة في كافة الاستحقاقات الانتخابية بداية من تشريعيات 1997، لتعرف لاحقا أزمات نجم عنها انشقاق في صفوفها أدى بزعيمها إلى تأسيس حركة الإصلاح الوطني.

د- رابطة الدعوة الإسلامية

وقد تشكلت بقيادة أحمد سحنون وأصبحت تحمل اسم حركة التضامن الإسلامي الجزائري، بعد ائتلافها مع حزب الجزائر المسلمة والمعاصرة بقيادة بن يوسف بن خدة، وتدعو الرابطة في العموم إلى تدعيم الإسلام وتكريسه نظاما في الجزائر مستغلة النزاع الناجم من جراء فقدان جبهة الإنقاذ للشرعية بعد حظرها، كما ركزت نشاطها على توحيد عدد من البرامج المتنوعة من حيث الحفاظ على وحدة الأمة ومقوماتها وصياغة مشروع حضاري إسلامي إلى جانب المحافظة على ترشيد العمل السياسي وحمايته من الانحراف[1].

وقد صنفت الرابطة على أنها معتدلة حيث اتخذت موقف التأييد للتعديل الدستوري معتبرة إياه خطوة هامة، حيث أصدر قادة الرابطة بيانا اقترحوا فيه إضافة بنود جديدة، تؤكد على دور الإسلام مع التأكيد على أنه المصدر الوحيد للتشريع.

هـ- حزب الأمة

يتزعمه بن يوسف بن خدة ويدعو في برنامجه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية دون إكراه وتدريجيا، محاولا المزج بين العصرنة والقيمة الإسلامية، وقد أدان هذا الحزب النظام ورأى أنه وراء تصعيد الموقف، الذي كان من الممكن خلاله أن تقود جبهة الإنقاذ عملها السياسي لولا تدخل الجيش الذي سبب الأزمة بهدف حماية النظام، تحت ذريعة حماية الديمقراطية، كما انتقد الحكومة بخصوص حق الإضراب، واعتبره حقا مشروعا كوسيلة من وسائل التعبير عن

[1] سناء كاظم كاطع، المرجع السابق، ص، ص 94،95.

الرأي شرط أن يكون سلميا، وعلى الرغم من مواقفه الوسطى إلا أنه ظل دون تأثير في الساحة[1].

1- التيار الوطني –التقليدي

يمثل هذا التيار حزب جبهة التحرير الوطني، الذي قاد حرب التحرير وحمله لواء الدفاع عن القيم الوطنية استنادا للشرعية التاريخية الثورية والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وفي الوقت الذي فشلت فيه مختلف التيارات السياسية آنذاك في توحيد رؤاها حول الكفاح المسلح، ظل الحزب يلعب دورا سياسيا تعبويا في الداخل تأكيدا للهوية الوطنية للشعب الجزائري، والمساهمة في تدعيم البناء الاشتراكي، محاولا قطع الطريق أمام نشوء أي قوة سياسية جديدة.

وقد أضحى الحزب الوحيد الحاكم في البلاد بعد الاستقلال، ورغم إبعاده جزئيا مطلع سنة 1965 بعد حركة التصحيح الثوري التي قادها العقيد هواري بومدين، فقد عاد بقوة على الساحة السياسية بعد تولي الشاذلي بن جديد الحكم مطلع سنة 1979، حيث أصبح من جديد القوة السياسية الوحيدة في البلاد من خلال الشخصيات السياسية والعسكرية التاريخية التي كان يضمها في صفوفه[2].

وفي ظل احتكار الحزب للساحة السياسية طيلة عقد الثمانينيات، جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي كشفت عن عمق أزمة الحزب الواحد وأظهرت فشل القيادة السياسية وعجزها عن امتصاص الغضب الشعبي، الأمر الذي أدى إلى تراجع مصداقية الحزب وشعبيته لدى الجماهير، فتحول لاحقا إلى تشكيلة سياسية كغيره من التشكيلات الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية، كما تعرض إلى هجرة جماعية لمناضليه، خاصة بعد انهزامه في أول استحقاق انتخابي تعددي، ثم تحوله إلى خط المعارضة بعد وقف المسار الانتخابي، حيث لم يعد يشكل حزب السلطة[3].

---

[1] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص ص 72،73.

[2] السعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 182.

[3] Abdelkader YEFSAH, L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, N°65, 1992, p 90.

ويتميز الحزب بالوسطية، إذ أنه لا ينتمي لليسار ولا لليمين، كما يعتمد خطابا سياسيا يركز على مبادئ ثورة نوفمبر 1954، ومقومات الهوية الوطنية وينظر إلى الديمقراطية على أنها من القيم الوطنية العريقة، كما أنه يختلف في توجهه مع بعض أحزاب التيار الوطني التي نشأت لاحقا، خاصة بعد دستور 1996، في بعض القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية.

2- التيار العلماني

احتل التيار العلماني حيزا متواضعا على الساحة السياسية الجزائرية عشية إقرار التعددية، ومع ذلك فإنه يعد خصما عنيدا للتيار الإسلامي، مع انتهاجه المعارضة بصفة عامة، وبرغم صلابة مواقفه من القضايا الوطنية والسياسية على غرار التعديل الدستوري وقوانين الانتخابات وغيرها، إلا أنه لم يستطع أن يشكل قطبا فاعلا يتحرك بتناسق وتأطير مشترك على الساحة السياسية، بفعل ضعف تمثيله الذي يستقطب فئات معينة وفي مناطق معينة من الوطن فقط، ومن أهم تشكيلات هذا التيار:

أ- جبهة القوى الاشتراكية

تعود جذور هذه الحركة فعليا لسنة 1963، أين أسسها القيادي في الثورة حسين آيت أحمد بعد انشقاقه عن حزب جبهة التحرير الوطني، على خلفية الصراعات المعروفة انطلاقا من مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962، بسبب عدم رضاه عن اعتماد الأحادية الحزبية وكذا تهميشه من قبل القيادة السياسية آنذاك، خاصة بعد انتخاب بن بلة رئيسا واستقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي[1]، الأمر الذي دفعه إلى تأسيس جبهة القوى الاشتراكية في 29 سبتمبر 1963، التي كانت تنشط بصفة سرية، ولم يكتف آيت أحمد بالعمل السياسي بل عمل على مواجهة النظام بكل الوسائل، إلى حد تشكيل حركة

[1] Ait Ahmed ou la personnification d'une contradiction permanente entre les idéaux et principes démocratiques défendus et la portée réelle des actes, Le Vénissian, publié le 23 Janvier 2016, sur le lien : http://levenissian.fr/Ait-Ahmed-ou-la-personnification-d-une-contradiction-permanente-entre-les , consulté le 13.02.2014.

مسلحة[1] انهارت شيئا فشيئا بفعل الحرب الحدودية مع المغرب[2]، وظل آيت أحمد مقيما بسويسرا بعد اعتقاله ونجاحه بالفرار من السجن، إلى غاية ظهوره عام 1979 في منطقة القبائل، أين تحالف مع الحركة الثقافية البربرية[3]، ثم أسس لاحقا رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان التي ترأسها الحقوقي والمحامي علي يحي عبد النور.

وفي سنة 1989 عاد آيت أحمد إلى الجزائر وأعلن عن تأسيس جبهة القوى الاشتراكية كجمعية ذات طابع سياسي معتمدة[4]، واستطاعت أن تجد لها موقعا على الساحة السياسية الجزائرية، وذلك بسبب الطبيعة الكاريزمية التي يتمتع بها مؤسسها وثقله السياسي كونه أحد القادة التاريخيين للثورة، وقد عملت الجبهة على تعبئة القوى العلمانية تحت غطائها رغم تركزها في منطقة القبائل فقط[5]، كما استطاعت استقطاب القوى من حولها مستغلة المعارضة للتيار الإسلامي خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الأمر الذي يفسر الاهتمام الغربي بالجبهة خاصة فرنسا، كما تمكنت الجبهة من استقطاب شريحة كبيرة من الحركة النسوية ذات التوجهات المناهضة للتيار الإسلامي.

شاركت جبهة القوى الاشتراكية في أول انتخابات تعددية، كما استطاعت أن تفتك المرتبة الثانية في أول انتخابات تشريعية تعددية، بحصولها على 62 مقعدا بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، متفوقة بذلك على جبهة التحرير الوطني[6]، كما أدانت وقف المسار الانتخابي رغم أن الأمر يتعلق بالجبهة الاسلامية للإنقاذ، موجهة الانتقادات للمؤسسة العسكرية والاعتراض على هيئات المرحلة الانتقالية، وقد تقدمت الجبهة بعدة اقتراحات للخروج من الأزمة، وعلقت مشاركتها في الحوار

---

[1] Ouali ILIKOUD, FFS et RCD : Partis nationaux ou partis kabyles, in Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, N° 111-112, p 164.

[2] Pierre MONBEIG, Une opposition politique dans l'impasse, le FFS de Hocine Ait Ahmed, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, n° 65, 1992, pp 129-130.

[3] Ibid.

[4] إسماعيل قيرة آخرون، المرجع السابق، ص 172.

[5] Ouali ILIKOUD, Op.cit, p 169.

[6] Pierre MONBEIG, Op.cit, p 134.

على توفر شروط عديدة منها: العودة إلى المسار الديمقراطي ووقف إراقة الدماء والقمع، رفع حالة الطوارئ، الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإلغاء المحاكم العسكرية[1]...الخ، وقد شاركت الجبهة في العقد الوطني بروما رفقة عدد من التشكيلات السياسية الأخرى.

وبرغم اتهام الجبهة بأنها حزب جهوي قبلي، إلا أنها استطاعت أن تثبت حضورها القوي في الاستحقاقات التي شاركت فيها، كما أثبتت أنها أقدم تشكيلة سياسية معارضة تاريخيا من خلال مواقفها من مختلف القضايا الوطنية، ومقاطعتها لبعض الاستحقاقات الانتخابية، وكذا تفاعلها مع السلطة.

ب-التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

تعد هذه التشكيلة امتدادا للحركة الثقافية البربرية، حيث حصلت على اعتمادها كجمعية ذات طابع سياسي في 13-09-1989، على إثر انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء الحركة الثقافية البربرية، ترأسها سعيد سعدي، ويركز التجمع في خطابه السياسي على إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية، ونبذ التطرف الديني، لذا فهو من أشد المعارضين للتيار الإسلامي[2].

ويعد التجمع من معارضي السلطة، حيث يعتقد أن أسباب الأزمة تكمن في انحصار النظام في قوقعة حزبية ضيقة، مما أدى إلى بروز نخبة سياسية أصولية تستغل الدين لنيل مغانم سياسية وانتخابية، الأمر الذي يشكل خطرا حقيقيا على مستقبل البلاد.

وقد أثيرت العديد من علامات الاستفهام حول إيديولوجية التجمع، حيث تتهمه بعض الأطراف بالانفصالية والانعزالية[3]، وذلك بسبب تذبذب مواقفه من الديمقراطية في حد ذاته، بالرغم من ادعائه الالتزام بها، وهو ما يفسر سياسة الإقصاء داخل هيكل الحزب ضد بعض القياديين والأعضاء من بين الذين رفضوا

---

[1] سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص، ص 75،76.

[2] نفس المرجع.

[3] منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في "سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص 77.

معاداة التيار الإسلامي، كما انسحب أبرز القياديين في الحزب نتيجة غياب الديمقراطية الداخلية في اتخاذ القرارات الجماعية.

شارك التجمع في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، ولم يفز ولا بمقعد واحد في الانتخابات المحلية لسنة 1990، ونفس الأمر بالنسبة للدور الأول من تشريعيات 1991.

رابعا: التيار اليساري

وقد ظهر هذا التيار في ظل النظام الاشتراكي الرسمي في الجزائر، ثم تغلغل في أوساط الطبقة العمالية والطلابية، كما تعزز ببعض الإطارات من خريجي الجامعات الشيوعية في كل من الاتحاد السوفياتي سابق ودول أوروبا الشرقية، ويمثل هذا التيار التشكيلات السياسية التالية:

أ- حزب الطليعة الاشتراكية

يعد من أبرز تنظيمات التيار اليساري التاريخية والذي حاول التأثير على التجربة الجزائرية من داخلها، عبر انضمام بعض أنصاره لجبهة التحرير الوطني، وبالرغم من تاريخه الطويل إلا أنه يعد من الأحزاب الانتقائية، إذ يشكل نخبة قليلة لكنها منظمة وفعالة ولها امتدادات في الأوساط العمالية خاصة، ونظرا لمهارة أعضائه الدعائية فأنه يبدو أكثر من حجمه في الواقع، وكثيرا ما يحظى بدعم الجهاز الإداري التغريبي في الجزائر.

يتمتع الحزب بحضور فعال في صفوف المثقفين والفنانين والإعلاميين وله دور مؤثر في بعض الأوساط العمالية والمؤسسات الصناعية الكبرى، أما بخصوص خطابه السياسي، فإنه لا يخرج عن إطار الأحزاب الشيوعية، علاوة على متانة روابطه بالحزب الشيوعي الفرنسي والفرانكفونية، ونظرا للتطورات المتعاقبة التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية، عكف الحزب على تغيير مواقفه وتوجه نحو الاعتدال، كما تخلى عن الشيوعية المتشددة وأصبح أكثر مرونة، ورغم بنيته التنظيمية المحكمة على المستوى الوطني، ونقاط ارتكازه في الأوساط العمالية إلا أن قاعدته الشعبية تبقى تتميز بالمحدودية والنسبية.

ب-حزب العمال

ترجع جذور حزب العمال إلى النشاط السري الذي كان يمارسه بعض الناشطين ذوو التوجه الماركسي سنوات السبعينيات، أين تم تأسيس المنظمة الاشتراكية للعمال في بداية الثمانينيات، ضمت في صفوفها الحركة الطلابية والنقابية والعمالية المتأثرة بالفكر الشيوعي التروتسكي، وقد شكلت قطبا معارضا للنظام في بداياتها، مما أدى إلى اعتقال بعض عناصرها ولعدة مرات، لتتحول هذه المنظمة لاحقا إلى حزب العمال، والتي حصلت على الاعتماد كجمعية ذات طابع سياسي في 21 مارس 1990، على إثر انعقاد مؤتمرها التأسيسي في 28-29 جويلية 1990[1]، تتزعمه النقابية والسياسية لويزة حنون التي تعد أول امرأة تترأس جمعية ذات طابع سياسي في الجزائر.

أما عن الخطاب السياسي للحزب فإنه يتبنى الفكر التروتسكي، من أجل حرية التعبير والمساواة بين الأفراد وعلمانية المدرسة وفصل الدين عن الدولة، كما يدعم الحزب نمط الاقتصاد الكلي ويدافع عن حقوق العمال وكافة الشرائح الاجتماعية المستغلة، ويعارض بشدة توجهات الخوصصة، كما يبتنى الطرح الراديكالي العلماني في العديد من القضايا، ويعترف بالديمقراطية والرأي الآخر، كما أن ثباته النسبي على مبادئه جعله يصنف في خانة المعارضة، شارك في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

ج- الحزب الجمهوري التقدمي

ظهرت هذه التشكيلة مطلع إقرار التعددية، وقد حصلت على الاعتماد الرسمي كجمعية ذات طابع سياسي بتاريخ 05-05-1990، وذلك بولاية وهران، تتميز التشكيلة بكونها ذات طابع جهوي وهو ما يفسر ضعف قاعدته الشعبية، إذ يتركز في مناطق من الغرب الجزائري فقط، تعد من تشكيلات التيار اليساري المعارضة، حيث قاطع تشريعيات 91، ورئاسيات 1995 وحتى التعديل الدستوري، ثم شارك في تشريعيات 1997 وحصل على ثلاث مقاعد في البرلمان[2].

---

[1] رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الجزائرية للاتصال والنشر والإشهار، 2002، ص69.

[2] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 109.

د-حزب التجديد الجزائري

يعد من أوائل التشكيلات التي حصلت على الاعتماد، حيث أودع ملف التأسيس في 17 سبتمبر 1989، ليحصل على الاعتماد الرسمي كجمعية ذات طابع سياسي في 15 نوفمبر 1989[1]، ليعقد مؤتمره التأسيسي يومي 3-4 ماي 1990، أين انتخب نورالدين بوكروح رئيسا، يتبنى الطرح الليبرالي، حيث يميل إلى الاقتصاد الحر وإلى خصخصة المؤسسات حتى يتسنى للجزائر من وجهة نظره أن تنطلق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الواسعة، كما عارض الحزب الواحد ومركزية السلطة، يتبنى هذا الحزب أفكار مالك بن نبي الليبرالية، ومع ذلك فأفكار الحزب وخطابات مؤسسه لا تستثير الجماهير الجزائرية، ترشح رئيسه لانتخابات الرئاسة عام 1995 وحصل على المرتبة الرابعة[2].

لقد خطت الجزائر قد خطوة هامة بانتهاجها الإصلاحات السياسية، والتي أرست دعائم التعددية السياسية القائمة على تعدد الأفكار والبرامج والرأي و الرأي الآخر، الأمر الذي أفرز تنوعا سياسيا غير مسبوق في تاريخ الجزائر المستقلة، تجلى في وجود تيارات مختلفة في الرؤى والتوجهات السياسية، وبرغم حداثة التجربة وقصرها إلا أنها اعتبرت رائدة على المستوى الإقليمي، حيث أضفت نوعا من الممارسة الديمقراطية، وعلى الرغم من صعوبات التحول الديمقراطي وإفرازاته التي سنتناولها لاحقا، إلا أن هذه التجربة أسهمت في البناء الديمقراطي الذي شكل ولا يزال تحديا لبناء الدولة.

الفرع الثاني

تداعيات الانفتاح السياسي

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر، حيث أن الإصلاحات السياسية التي انتهجتها الدولة والتي تدخل في إطار التحول الديمقراطي، كانت نتاجا لأزمة متعددة الأوجه، أثرت بشكل كبير على المجتمع

---

[1] رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 62.

[2] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 108.

الجزائري بكافة فئاته، ومن أهم مظاهر هذه الإصلاحات إقرار التعددية السياسية التي أظهرت مدى تعطش الفرد الجزائري للحرية والديمقراطية، وقد أفرزت هذه التعددية خارطة سياسية جديدة مغايرة تماما لما كان عليه المر من قبل، خاصة غداة الاستقلال والفترة التي تلته، فظهرت مجموعة من التيارات السياسية المتنافسة على السلطة[1]، معتمدة على إيديولوجيات متمايزة، أضفت نوعا من المنافسة، وعلى الرغم من تكريس الدستور الجديد لهذه التعددية ووضح حد لحكم الحزب الواحد، فإن رواسب هذا الأخير بقيت مترسخة، وهو ما يفسر إجهاض التجربة الديمقراطية في بدايتها، بفعل وقف المسار الانتخابي والذي أدخل البلاد في أزمة حادة أثرت على النظام السياسي ككل.

وسنتطرق أولا إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية ثم نتطرق إلى وقف المسار الانتخابي وما أفرزه ذلك.

أولا: فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ

بعد توضح الخارطة السياسية التي أفرزها دستور 1889 والقانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، أين حصلت أغلب التشكيلات على اعتمادها الرسمي، تم الإعلان عن تنظيم أول انتخابات محلية تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة والتي شكلت اختبارا للشرعية الشعبية[2].

لقد عملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ اعتمادها رسميا، على حشد وتعبئة الجماهير الشعبية، مركزة أساسا على شباب الضواحي والفئات المحرومة بصفة عامة، وكان ذلك بمثابة الحافز الرئيسي الذي مكنها من استقطاب فئات المجتمع الجزائري، وقد خاضت الجبهة الانتخابات البلدية في عام 1990، وحققت فوزا كبيرا بحصولها على ما يقارب 4 ملايين صوت، في 853 مجلسا بلديا بنسبة

[1]Laurent MARION et Michel PATERNOTRE, Rapport sur l' évaluation du cadre pour organiser les élections en Algérie, Democracy Reporting International, Berlin, Allemagne, p 5.

[2] Brhaim YOUNSI , L'islamisme algérien : Nébuleuse ou mouvement social ? In: Politique Etrangère, N°2 - 1995 - 60 année, p 370.

54.25% من ضمن 1540 بلدية، و 32 مجلسا ولائيا بنسبة تقدر ب 57.44% من ضمن 48 ولاية[1].

وقد شجع هذا الفوز الذي فاجأ الجميع وحتى قياديي الجبهة أنفسهم، للمطالبة بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، وفي الثامن من أكتوبر 1990، تحصلوا على موافقة الرئيس الشاذلي بن جديد على تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة والتي تقررت في شهر جوان 1990[2].

وفي هذه الفترة قدمت حكومة مولود حمروش مشروع قانون حول تقسيم الدوائر الانتخابية وكذا قانون الانتخابات الذي حدد نمط الاقتراع بالأغلبية في دورين، للمجلس الشعبي الوطني المنتخب في ظل الحزب الواحد، وقد رفضت كافة التشكيلات السياسية- ماعدا جبهة التحرير الوطني- هذا القانون، مطالبة بإعادة النظر في توازن الدوائر الانتخابية، وكذا تغيير نمط الاقتراع وتعويضه بنظام التمثيل النسبي المتكامل.

وبخلاف التشكيلات التي أعلنت عن رفضها لهذه النصوص، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد سلكت نهجا مغايرا في احتجاجها الحاد، حيث دعت إلى إضراب عام غير محدود3، مع احتلال الساحات العمومية بمدينة الجزائر العاصمة، وفي خضم هذا الإضراب وقبل أن يؤدي الاحتجاج الغرض منه، تم اعتقال كل من عباسي مدني ونائبه علي بن حاج يوم 30 جوان 41990، أين تمت إدانة كل منهما بعقوبة 12 سنة حبس نافذ ، فيما استمرت المواجهة بين قوات الجيش والمحتجين من أنصار الجبهة، والتي نجم عنها سقوط عدد معتبر من القتلى والجرحى[5].

---

[1] Salima MELLAH, Le mouvement Islamiste Algérien entre autonomie et manipulation, Dossier N° 19, Comité Justice pour l'Algérie, Mai 2004, pp 12-13.
[2] Brahim YOUNSI, Op.cit, p 370.
[3] Fawzi ROUIZEK, Op.cit, p40.
[4] Zola SONKOSI, The role of Islamic Fundamentalism in Algeria, South African Journal of Military Studies, Vol 28, N° 2, 1998, p 208.
[5] عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية-شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص 222.

كما تسبب ذلك في استقالة حكومة مولود حمروش، وحلت محله حكومة جديدة برئاسة سيد أحمد غزالي[1] الذي اعتمد نوعا من الاعتدال، وبالتالي بدأت بوادر الانشقاق في صفوف الجبهة[2]، حيث انضم بعض القياديين منها للحكومة الجديدة، فيما انتهج البعض الآخر والمحسوبين على التيار السلفي، سياسة الحوار مع الحكومة في إطار احترام الشرعية والقوانين السارية المفعول، الأمر الذي اعتبره تيار الجزأرة المتميز بالاعتدال، خيانة إذ أنهم يرفضون أي نوع من الحوار والتفاوض مع الحكومة.

وقد أفرز ذلك تعيين قيادة جديدة مؤقتة للجبهة، برئاسة عبد القادر حشاني، رفقة بعض القياديين الآخرين[3]، وقد قررت هذه الهيئة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 27 ديسمبر 1991، وذلك بالموازاة مع إجراءات الحكومة التي اعتمدتها بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية وتقليص عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني[4]، وهذا يدخل في إطار استراتيجية العراقيل أمام الجبهة بعد تخوف النظام من إمكانية فوزها في الانتخابات التشريعية بعد الانتصار الكاسح الذي حققته في الانتخابات المحلية[5].

وبرغم الانقسامات التي عرفتها الجبهة، فإن قاعدتها الشعبية التي دعمتها في الانتخابات الأولى قد بقيت وفية لها، وهذا ما تفسره نتائج الدور الأول التي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمرتبة الأولى بـ 188 مقعدا من بين 232 مقعدا المتنافس عليها في الدور الأول، بنسبة قدرت ب 47% من الأصوات المعبر عنها، فيما حلت جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الثانية بحصولها على 25 مقعدا، تليها جبهة التحرير الوطني ب 16 مقعدا، وأخيرا المترشحون الأحرار بـ 03

---

[1] عبد الحميد براهيمي ، المرجع السابق، ص 223.

[2] Michael. J WILLIS, The development of the Islamist movement in Algeria, thesis, University of Durham, United Kingdom, 1995, p 211.

[3] وتضم كل من رابح كبير المسؤول عن الهيئة التنفيذية بالخارج، قاسم تاجوري، عبد الرزاق رجم، عبد الكريم غماتي، عاشور ربيحي، عثمان عيساني، نصر الدين تركمان ويخلف شراطي، للمزيد من التفاصيل أنظر: كميل الطويل، المرجع السابق، ص 42.

[4] Brahim YOUNSI, Op.cit, p371.

[5] Fawzi ROUIZEK, Op.cit, p 35.

مقاعد[1]، وتكون الجبهة الإسلامية للإنقاذ بذلك قريبة من الحصول على الأغلبية المطلقة في المجلس الشعبي الوطني، وهو أمر غير بعيد المنال في الدور الثاني في حال تنظيمه[2]، وعلى إثر هذه النتائج التي لم ترض جبهة التحرير الوطني في المقام الأول، والنظام بصفة عامة وكافة التشكيلات السياسية المعارضة للتيار الإسلامي، خاصة العلمانية منها، بدأت معالم الفوضى ودعوة الجيش للتدخل ووقف المسار الانتخابي، وهو ما تم بالفعل إلا أن ذلك كانت له تداعيات وخيمة، وهذا ما سنتطرق إليه تاليا.

ثانيا: وقف المسار الانتخابي وتداعياته

بعد النتائج التي أفرزها الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت كما كان مقررا لها، والانتصار الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أثارت النتائج ردود فعل متباينة، بين من رأى أن هذا الفوز هو تجسيد فعلي للإرادة الشعبية التي كان لها الخيار بكل ديمقراطية، في حين رأى البعض الآخر أن سيطرة الجبهة يشكل خطرا حقيقيا على مستقبل البلاد، حيث دعت كافة القوى المناوئة للتيار الإسلامي الجيش للتدخل لوقف المسار الانتخابي، هذا الأخير لم يكن راضيا عن النتائج، إذ تيقن أن ذلك يهدد مصالح المؤسسة العسكرية في الدولة[3].

وفي خضم هذه الظروف، شعر المواطنون ببوادر الأزمة حيث خرجوا في مسيرة يوم 02 جانفي 41992، أطلق عليها "مظاهرة من أجل الديمقراطية" ،عبروا فيها عن استيائهم من القلق الذي يعيشونه جراء الحراك غير المسبوق الذي تعرفه الساحة السياسية الجزائرية، وقد دعت جبهة القوى الاشتراكية إلى تنظيم هذه المسيرة بمشاركة العديد من التشكيلات السياسية الأخرى.

في 11 من جانفي 1992، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن استقالته من رئاسة الجمهورية، مصرحا بأنه" نظرا لصعوبة وخطورة الوضعية الحالية، فإنني

---

[1] إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 30 ديسمبر 1991، المتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991، الدور الأول، لجريدة الرسمية العدد 01 بتاريخ 30 ديسمبر 1991.

[2] Zola SONKOSI, Op.cit, p 209.

[3] Michael J. WILLIS, Op. cit, pp 277-278.

[4] Zola SONKOSI, Op. cit. p 209.

أعتبر أن استقالتي ضرورية لحماية وحدة الشعب وأمن البلاد"[1]، كما أعلم المجلس الدستوري بأنه قبل ذلك قد قام بحل المجلس الشعبي الوطني في 04 جانفي، أي قبل أسبوع من نهاية فترته التشريعية، وبخلاف الإجراءات المعمول بها في مثل هذه الظروف، لم يعرف حل البرلمان أي إشهار أو إعلان سواء في الجريدة الرسمية أو حتى في وسائل الإعلام[2]، الأمر الذي أثار استغراب رئيس المجلس الشعبي الوطني آنذاك، الذي صرح بأنه لم يعرف بأمر حل المجلس سوى من التلفزيون العمومي، يوم إعلان الرئيس بن جديد استقالته.

يظهر من ذلك أن فكرة الاستقالة بعد حل المجلس الشعبي الوطني لم تكن تلقائية ولا عفوية، وأن وضعية الشغور غير عادية حيث أن المادة 84 من دستور 1989، في فقراتها 4، 5 و6، تنص على أنه في حالة وفاة أو استقالة رئيس الدولة، فإن رئيس المجلس الشعبي الوطني يتولى مهام رئيس الدولة بالنيابة لمدة 45 أقصاها 45 يوما تنظم خلالها انتخابات رئاسية[3]، وفي ظل شغور المجلس الشعبي الوطني، فإن رئيسه غير مخول لتولي السلطة وتنظيم انتخابات رئاسية، كما تحدد الفقرتين 9 و10 من المادة 84 أنه إذا اقترنت وفاة رئيس الجمهورية بشغور المجلس الشعبي الوطني بسبب حله، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا لإثبات الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، ويضطلع رئيس المجلس الدستوري بمهمة رئيس الدولة[4]، ويشرف على تنظيم الانتخابات الرئاسية.

وبعد اجتماع المجلس الدستوري ومداولته، صرح أن الفقرة 9 من المادة 84 من الدستور لا تنص على اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني ورئاسة الجمهورية بالاستقالة، بل تنص على حالة الوفاة التي تحدث خلال الشغور وليس الاستقالة، وعلى إثر ذلك فقد رفض المجلس الدستوري وضعية اقتران شغور رئاسة الجمهورية بالاستقالة وشغور المجلس الشعبي الوطني بالحل، بحكم أن ذلك غير وارد في أحكام الدستور، وبناء على تفسيره هذا والذي يعد هو الوحيد

---

[1] Michael. J WILLIS, Op. cit., p 284.
[2] Fawzi ROUIZEK, Op. cit., p 45.

[3] الفقرات 4، 5 و6 من المادة 84 من دستور 1989.

[4] الفقرتين 9 و10 من المادة 84 من دستور 1989.

المخول به، فقد رفض أن يتولى رئيسه رئاسة الدولة بالنيابة لأنه حسب رأيه تصرف غير دستوري.

وبإعلان المجلس الدستوري إثبات حالة الشغور نهائيا، واستحالة إمكانية سده وفقا لأحكام الدستور، بعد صدور المرسوم الرئاسي لـ: 4جانفي 1992[1] المتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، جعل المجلس الدستوري المخول بتفسير أحكام الدستور يحتم اللجوء إلى إجراءات أخرى غير دستورية، ليست لها في الحقيقة أية علاقة بوضعية الشغور، حين طلب من الهيئات الدستورية القائمة تولي الموضوع، مع أنها غير معنية قانونيا بتحمل المسؤولية، ويكون بذلك قد تخلى عن تفسير الدستور، حين صرح في الفقرة الأخيرة من إعلانه أنه "يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية المنصوص عليها في المواد 24، 75، 79، 129، 130، 153 من الدستور أن تسهر على استمرارية الدولة وتوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري"[2].

وبإصداره لهذا البيان، يكون المجلس الدستوري قد أثبت الفراغ الدستوري، وأتاح تأسيس هيئة غير دستورية لتحل محل رئيس الجمهورية، بقرار من أعلى هيئة استشارية وهي المجلس الأعلى للأمن، التي نصت عليها المادة 162 من الدستور، كما أن المجلس الدستوري في المواد التي أشار إليها فإنه يقصد كل من: الجيش الوطني الشعبي (المادة 24)، رئيس الحكومة (المادتين 75 و 79)، السلطة القضائية (المادتين 129 و 130) والمجلس الدستوري (المادة 153)، وكل هذه الهيئات التي تطرق لها المجلس الدستوري في بيانه تشكل المجلس الأعلى للأمن الذي يعتبر هيئة استشارية يرأسها رئيس الجمهورية الذي يحدد كيفيات

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 92-01، المؤرخ في 04 جانفي 1992، المتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، جريدة رسمية عدد 02 ، بتاريخ: 08 جانفي 1992.

[2] بيان المجلس الدستوري الصادر في 11 جانفي 1992 المتضمن الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية (لم يصدر في الجريدة الرسمية).

تنظيمها وعملها، ومهمته تقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني[1].

وأمام هذه الوضعية الصعبة، كان على المجلس الأعلى للأمن تولي مهمة الحفاظ على سير المؤسسات، في ظل رفض رئيس المجلس الدستوري تولي مهمة رئاسة الدولة بالنيابة نظرا للاعتبارات التي تطرقنا لها، وبقي المجلس مجتمعا طيلة فترة الشغور، إذ عكف على محاولة إيجاد مخرج للأزمة، وتم طرح خيارين، إما فرض الحالة الاستثنائية واستلام السلطة مباشرة من قبل الجيش، أو إنشاء قيادة جماعية ذات أغلبية مدنية لفترة انتقالية، وتم الأخذ بهذا الخيار، وقبل ذلك فقد حاول المجلس الأعلى للأمن أن يجد شخصية وطنية تلقى قبولا شعبيا لتترأس هذه الهيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا تكون هذه الشخصية متحزبة، وأن تكون شخصية تاريخية معروفة في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

وقد تم تشكيل لجنة بهذا الخصوص[2]، وقد تم اقتراح عدة أسماء على غرار: محمد الصالح يحياوي وبلعيد عبد السلام، ليقع الاختيار أخيرا على محمد بوضياف أحد القادة التاريخيين للثورة، الذي تم اعتقاله بداية سنة 1963 وحكم عليه بالإعدام نتيجة نشاطاته ومواقفه، حيث نجى بنفسه وبقي في المنفى طيلة ثلاثين سنة[3]، ليعود للجزائر من جديد تلبية لنداء الوطن، وذلك يوم 16 جانفي 1992، وقد أطلق على تلك الهيئة "المجلس الأعلى للدولة"[4]، تكمن مهمتها في تسيير البلاد لفترة انتقالية لا تتجاوز السنتين، على أن تنتهي بانتهاء العهدة الرئاسية للرئيس المستقيل، وقد تشكل المجلس الأعلى للدولة من خمسة أعضاء[5]:

---

[1] المادة 162 من دستور 1989.

[2] مكونة من كل من: خالد نزار، محمد تواتي، علي هارون وأبو بكر بلقايد، للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Frédéric VOLPI, Islam and Democracy: The failure of dialogue in Algeria, Pluto Press, Sterling, Virginia, USA, 2003, p 62.

[3] Zola SONKOSI, Op. cit, p 210.

[4] إعلان 14 جانفي 1992 المتضمن إنشاء المجلس الأعلى للدولة، جريدة رسمية عدد 03، بتاريخ 15 جانفي 1992.

[5] نفس المرجع.

محمد بوضياف رئيسا، خالد نزار عضوا، علي كافي عضوا، تيجاني هدام عضوا ،علي هارون عضوا، وقد أدى أعضاء المجلس الأعلى للدولة اليمين الدستورية في 18 جانفي 1992، ليباشر مهامه برئاسة محمد بوضياف، وسيد أحمد غزالي كرئيس للحكومة، وقد خلف تأسيس هذه الهيئة ردود أفعال متباينة على الساحة الوطنية، خصوصا بين الأحزاب السياسية، باعتبار أن الهيئة لا تضم شخصيات متحزبة، فقد أعربت كل من جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية والجبهة الإسلامية للإنقاذ عن رفضها للهيئة الجديدة، بحجة أن ذلك مخالف للدستور، وأن ذلك كان بإيعاز المؤسسة العسكرية التي احتكرت قرارا مماثلا لتؤكد قوتها ونفوذها السياسي بتقرير مصير البلاد[1].

إن حقيقة غياب الشرعية عن الهيئة مفترضة وقائمة، باعتبار أن المجلس الأعلى للأمن كهيئة استشارية غير مخولة بتأسيس المجلس الأعلى للدولة، كما أن هذه الهيئة مكونة من مجموعة من الأعضاء بحكم مناصبهم، وليس بأسمائهم، أغلبهم وزراء في الحكومة، إضافة إلى قائد أركان الجيش، وتجتمع الهيئة بطلب من رئيسها الذي هو رئيس الجمهورية المستقيل، فإذا نظرنا إلى إجراءات اجتماع هذه الهيئة نجد أنها باطلة، وذلك نظرا لغياب الرئيس من جهة، ونظرا لانعدام صفة أغلب أعضائها، فاستقالة رئيس الجمهورية تقتضي بطبيعة الحال استقالة الحكومة، وهذا أمر متعارف عليه إذا أخذنا بعين الاعتبار تجديد الحكومة بصدد أي انتخاب لرئيس جمهورية جديد.

كما أن المجلس الأعلى للأمن عند توليه لتلك المهمة، قد اعتمد في ذلك على بيان المجلس الدستوري المتضمن تثبيت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية المقترن بشغور المجلس الشعبي الوطني بالحل، فاجتهاد المجلس الدستوري في تفسير النصوص الدستورية هو في حقيقة الأمر ما أدى إلى تولي المجلس الأعلى للأمن مهمة تعيين هيئة انتقالية، والواقع أن تبرير التصرف المرتبط بالوضعية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد جراء الفراغ الدستوري، والذي لم يتح للمجلس

[1] Michael J .WILLIS, Op.cit., p 283.

الأعلى للأمن التقيد بحرفية الدستور والأعراف والممارسات الدستورية لا يعد مقبولا، فكان الأجدر برئيس المجلس الدستوري الاجتهاد أكثر في مواجهة وضعية الشغور غير العادية، وتوليه مهام رئاسة الدولة بالنيابة، والإشراف على تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة تعيد الوضع إلى الشرعية.

وبخصوص سد الفراغ التشريعي، فقد جاء في إعلان المجلس الأعلى للأمن المتضمن تأسيس المجلس الأعلى للدولة، النص على هيئة استشارية وطنية تساعده في مهامه[1]، وهي المجلس الاستشاري الوطني، الذي أنشأه المجلس الأعلى للدولة وتم تنصيبه في 22 أفريل 1992، يتكون هذا المجلس من 60 عضوا ليس لديهم أي انتماء حزبي، وهو الأمر الذي أثار جدلا واسعا، تعلق أساسا بتهميش وإبعاد الأحزاب.

وإذا كان المجلس الأعلى للدولة قد استند إلى اعتبارات الحياد، فإن تعيينه[2] لهؤلاء الأعضاء لا يجعل المجلس في مرتبة مجلس تشريعي، فهو لا يخرج عن كونه هيئة مساعدة للمجلس الأعلى للدولة، تبدي آراء استشارية غير ملزمة، وإذ يتفق البعض على أن المجلس الأعلى للدولة جاء لسد شغور منصب رئيس الجمهورية، بتخويله كافة الصلاحيات الممنوحة لهذا الأخير، إلا أن البدعة الدستورية المتمثلة في التشريع عن طريق "المراسيم ذات الطابع التشريعي"[3]، تجعل المجلس الأعلى للدولة مشرعا ومنفذا في الوقت ذاته، وما المجلس الاستشاري الوطني إلا جهازا مساعدا، وهذا ما يثبته المرسوم الرئاسي[4] المتعلق بصلاحياته وطرق تنظيمه وعمله، والذي يؤكد في المادتين 02 و 03 منه على

---

[1] إعلان المجلس الأعلى للأمن، السالف الذكر.

[2] المرسوم الرئاسي 92-192، المؤرخ في 21 أفريل 1992، المتضمن تعيين أعضاء المجلس الاستشاري الوطني، جيدة رسمية عدد 31 بتاريخ 26 أفريل 1992.

[3] مداولة رقم 92-02 المجلس الأعلى للدولة، مؤرخة في 14 أفريل 1992، تتعلق بالمراسيم ذات الطابع التشريعي جريدة رسمية عدد 28، بتاريخ 15 أفريل 1992.

[4] المرسوم الرئاسي، 92-39 المؤرخ في 04 فيفري 1992، المحدد لصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق عمله وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد 10 بتاريخ 09 فيفري 1992.

الطبيعة الاستشارية لمهامه التي يمارسها تحت سلطة المجلس الأعلى للدولة، وهو ما يثبت عدم فعاليته، بالإضافة على افتقاده الشرعية الانتخابية.

ونظرا لتصاعد موجة العنف في البلاد، تقرر أخيرا وفي يوم 09 فيفري 1992 إعلان حالة الطوارئ[1]، وفي خضم ذلك أعلن وزير الداخلية قد عن بداية الإجراءات القانونية الرسمية لحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، على خلفية مخالفتها قوانين الدولة، ويبدو أن ذلك كان من أولويات المؤسسة العسكرية، إلا أن رئيس المجلس الأعلى للدولة كان قد صرح أنه لم يكن يريد أن يتم حل الجبهة بهذه الطريقة، ولا أي جمعية ذات طابع سياسي تحترم الديمقراطية، ومع ذلك فقد أراد أن تلتزم هذه الأخيرة بالقوانين السارية، ولم يكن بالإمكان تفادي إجراء الحل هذا باعتبار أن "الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تريد استعمال الديمقراطية لتدميرها"[2].

لقد خول المرسوم الرئاسي المتضمن إعلان حالة الطوارئ سلطات استثنائية واسعة لقوات الأمن والجيش، مكنتهم من اعتقال كافة مناضلي الجبهة وكذا المتعاطفين معها، كما مكن ذلك من فتح خمسة محتشدات أو مراكز اعتقال مؤقتة في المناطق الصحراوية لاستيعاب العدد الهائل من المعتقلين والذي قارب 5000 حسب التصريحات الرسمية، فيما صرح قياديو الجبهة أن العدد قارب 40000 معتقل[3].

كما حاول قياديو الجبهة تنظيم تجمع مساندة في 14 فيفري 1992، إلا أن قوات الأمن والجيش منعت ذلك، وقد اعتبر ذلك آخر نشاط للجبهة بعد أن تم حظرها بصفة شكلية[4]، ليتم إقرار الحل في 4 مارس 1992، بقرار صادر عن مجلس قضاء العاصمة والذي ارتأى أن أعضاء الجبهة قد ارتكبوا العديد من الخروقات القانونية، وبذلك فإن إجراءات الحل الرسمية تكون قد اكتملت، كما

---

[1] المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 المتضمن إعلان حالة الطوارئ، جريدة رسمية عدد 10 بتاريخ 09 فيفري 1992.

[2] Michael J. WILLIS, Op. cit., p 290.

[3] كميل الطويل، المرجع السابق، ص 94.

[4] Michael J. WILLIS, Op. cit., p 290.

تم غلق جميع مقرات الجبهة، وتم حظر صحفها فيما تم اعتقال أغلب قياديها ومناضليها.

وقد عكف ما تبقى من قيادي الجبهة على تشكيل خلية أزمة بقيادة عبد القادر حشاني، والتي أدارت شؤون الجبهة بصفة كلية منذ حلها في مارس 1992، كمحاولة لحث النظام على مواصلة مسار الانتخابات الحرة، إلا أن هذه الخلية لم تظهر أبدا للعلن حيث أن البيانات التي كانت تصدرها موقعة من قبل المكتب التنفيذي المؤقت للجبهة[1]، وبالموازاة مع ذلك كانت الجبهة قد بدأت نشاطها في الخارج، وخصوصا بفرنسا بقيادة رابح كبير وأنور هدام[2]، وذلك لتنبيه الرأي العام العالمي بأن ما يحدث في الجزائر مخالف للقانون، كما تبنت لائحة مطالب سياسية حملت في طياتها الإشارة إلى "الجهاد السياسي"[3] دون الإشارة إلى العنف ضمنيا، كما لم تنبذه.

وبعد خسارة الجبهة لكافة ناشطيها وقياديها الأساسيين، وفشلها في تحريك الشارع، لم يتبق سوى خيار وحيد وهو الخيار المسلح، لتبلغ موجة العنف أشدها بإعادة بعث الحركات المسلحة[4] على غرار الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS)، الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، وغيرها، وقد كلف نشاط هذه الحركات البلاد خسائر في الأرواح بلغت نحو 200 ألف ضحية، فيما لم يعرف عدد المفقودين، كما نشرت الرعب في أوساط المواطنين الذين عانوا من ويلاتها طيلة عشرية كاملة، كما دفع رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف حياته ثمنا لذلك، حين تم اغتياله من طرف أحد حراسه

---

[1] Salima MELLAH, Op.cit. p 25.

[2] كميل الطويل، المرجع السابق، ص 98.

[3] Salima MELLAH, Op.cit. p 26.

[4] للمزيد من التفاصيل حول بعث الحركات المسلحة أنظر:

-Salima MELLAH,1992-1994 : la constitution des groupes armées, op.cit. p 27et suite.

- Zola SONKOSI, Op.cit. p 211.

- -Brhaim YOUNSI, Op.cit. p 372 et s.

كميل الطويل، الفصل الثالث: بدء العمل المسلح، المرجع السابق، ص 91 وما يليها.

الشخصيين بمدينة عنابة يوم جوان 1992، مباشرة وهو بصدد إلقائه خطابا أمام وسائل الإعلام[1]، وقد خلفه السيد علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة.

وبنهاية عهدة رئيس الجمهورية المستقيل، تكون نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 31 جانفي 1994، حسب إعلان المجلس الأعلى للأمن الصادر بتاريخ 12 جانفي 1992، وتكون بذلك نهاية المرحلة الانتقالية الأولى، لتدخل لجزائر في مرحلة انتقالية ثانية، بعد تشكيل لجنة الحوار الوطني[2] التي أعلن عنها في 23 أكتوبر 1993، وهي لجنة مستقلة تشكلت من ثمانية من الشخصيات الوطنية[3]، وقد ترأسها السيد يوسف الخطيب، وتمثلت مهمة اللجنة في الاتصال بكافة التشكيلات السياسية والقوى الاجتماعية والشخصيات الوطنية، قصد الوصول إلى عقد ندوة وطنية تتوج بالمصادقة على أرضية وطنية تتكفل بتنظيم المرحلة الانتقالية في طورها الثاني، وقد تم تحديد يومي 25 و26 جانفي 1994 كتاريخ لعقد ندوة الوفاق الوطني الأولى التي انبثقت عنها أرضية الوفاق الوطني[4]، حيث تم تعيين الجنرال اليامين زروال رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع الوطني[5]، بالإضافة إلى حكومة يترأسها رضا مالك، كما تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي[6] كهيئة معينة لسد شغور البرلمان.

وقد قاطعت معظم التشكيلات السياسية هذه الندوة، خصوص التشكيلات التي فازت بمقاعد في الدور الأول من التشريعيات، حيث أن جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري والتي احتجت على وقف المسار

---

[1] Frédéric VOLPI, Op.cit, p 63.

[2] Idem, p 65.

[3] ضمت اللجنة بالإضافة إلى رئيسها يوسف الخطيب كل من: عبد القادر بن صالح عبد الوهاب بوعديس، قاسم كبير، طه طيار، كما ضمت ثلاث عسكريين وهم: اللواء محمد تواتي، اللواء الطيب دراجي والعميد أحمد صنهاجي.

[4] المرسوم الرئاسي 94-04 المؤرخ في 29 جانفي 1994 المتضمن نشر أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، ج ر عدد 06 بتاريخ 31 جانفي 1994.

[5] إعلان المجلس الأعلى للأمن بتاريخ 30 جانفي 1994، المتضمن تعيين اليامين زروال رئيسا للدولة، ج ر عدد 06 بتاريخ 31 جانفي 1994.

[6] المرسوم الرئاسي 94-04، السالف الذكر.

الانتخابي، تحولت إلى تشكيلة معارضة بعد أن كانت تصنف على أنها حزب السلطة، وهو ما أدى بالرئيس الراحل محمد بوضياف لطرح فكرة تأسيس تجمع جديد يحوي كافة القوى الوطنية، عرف فيما بعد بالتجمع الوطني الديمقراطي، الذي طرح كبديل لجبهة التحرير الوطني، كما قاطعت جبهة القوى الاشتراكية الندوة بحكم أنها كانت ضد وقف المسار الانتخابي، لأنها من التشكيلات الفائزة، برغم عدائها للتيار الإسلامي، فيما كان موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ- أو ما تبقى منها- واضحا، لأنها كانت ضد سياسة النظام بكل ما حملته من مبادرات، كما أنها تعتبر جوهر الأزمة وهي بذلك فاعل رئيسي في كافة النقاشات.

وفي هذا الصدد، فقد تميزت العلاقة بين السلطة وكافة التشكيلات السياسية بالتنافر، ترجم في إقصائها من التعيين في المجلس الاستشاري الوطني، على الرغم من تدارك الوضع بصدد تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الذي ضم في تشكيلته ممثلي الدولة، الأحزاب السياسية والقوى الاقتصادية والاجتماعية[1]، ونظرا لمقاطعة الندوة فإن التشكيلة لم تضم ممثلي أغلب التيارات السياسية الفاعلة، الأمر الذي أفقده المصداقية والشرعية، كما نلمس ذلك أكثر في تعيين أعضائه بدل انتخابهم.

وقد فشلت سياسة الحوار التي انتهجها الرئيس زروال خاصة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بسبب رفض هذه الأخيرة مقترحاته، مما أدى إلى تصاعد موجة العنف المسلح، وبالموازاة مع ذلك، استمرت مقاطعة كافة التشكيلات السياسية خاصة بعد استحداث المندوبيات التنفيذية الولائية والبلدية، التي حلت محل

[1] يشار هنا إلى أن المرسوم الرئاسي 94-40 قد أشار إلى الجمعيات ذات الطابع السياسي على أنها أحزاب سياسية، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة 27 منه أنه: " ...يتشكل المجلس الوطني الانتقالي من ممثلي الأصناف التالية: الدولة والأحزاب السياسية والقوى الاقتصادية والاجتماعية.."، ويثير مصطلح الأحزاب السياسية هنا العديد من التساؤلات، فدستور 1989 وكذا القانون 89-11 قد جاء فيهما بوضوح مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي، فيما جاء المرسوم 94-40 بمصطلح الأحزاب السياسية الذي لم يكن متداولا قبل صدور دستور 96 والقانون العضوي 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، فهل يعد ذلك رفعا من شأن التشكيلات السياسية في محاولة لاستمالتها أم يعد استباقا لما ستعرفه المرحلة القادمة من تغييرات؟؟

المجالس المنتخبة التي تم حلها، حيث أثار ذلك سخط الكثيرين، على الرغم من أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي من كانت تسيطر على أغلبية المجالس، كما اعتبر ذلك مصادرة للإرادة الشعبية، أين حرمت الشرائح الشعبية من المشاركة في تسيير شؤونها المحلية، بدواعي الظروف الصعبة التي كانت تعرفها البلاد، الأمر الذي ساهم في تأليب المجتمع ككل ضد النظام.

كل هذه العوامل زادت من توتر العلاقة بين الأحزاب والسلطة، لتصل أوجها عندما شاركت بعض التشكيلات السياسية على غرار جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية وحركة النهضة..الخ في مبادرة العقد الوطني بروما، الذي أشرفت عليه كنيسة سانت إيجيديو، الهدف منه محاولة إيجاد مخرج للأزمة، من خلال توقيع أرضية مشتركة من اجل تسوية سياسية سلمية، ورغم المساعي الجادة لإنجاح هذه المبادرة، واعتمادها لجزء من خطاب السلطة آنذاك، إلا أن هذه الأخيرة قد رفضت استقبال الوفد المشارك في العقد، كما رفضت المبادرة باعتبارها غير مقبولة لأنها كانت برعاية أطراف أجنبية، مما يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد، وأن القضية داخلية ويجب أن يتم حلها داخليا، ترجم هذا الرفض بتنظيم مسيرات منددة بالعقد الوطني، ومساندة الرئيس زروال في مسعاه الرامي للحوار وخيار الانتخابات الرئاسية.

وقد استمرت المرحلة الانتقالية إلى غاية تنظيم انتخابات الرئاسة في 16 نوفمبر 1995، والتي أفرزت فوز اليامين زروال رئيسا للجزائر، أين عكف على تعديل دستور 1989، حيث تم ذلك في 26 نوفمبر 1996، والذي يعتبر أهم بوادر العودة إلى المسار الديمقراطي، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

الفرع الثالث

بوادر العودة إلى المسار الديمقراطي

لقد شكل الطور الثاني من المرحلة الانتقالية التي نصت عليها أرضية الوفاق الوطني نقطة تحول حاسمة، ترجمت بتنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية، فاز بها اليامين زروال رئيس الدولة المعين بأغلبية الأصوات، حيث دعا إلى تنظيم ندوة الوفاق الوطني الثانية في 05 ماي 1996، يليها تعديل الدستور

واستكمال الصرح المؤسساتي، حيث باشر الرئيس زروال سلسلة من الاتصالات حول تعديل الدستور الذي سيؤسس للمرحلة القادمة، حيث أرسل في 11 ماي 1996 مذكرة لكافة القوى السياسية حول تعديل الدستور، بدأت لقاءات الرئيس مع ممثلي التشكيلات السياسية في 03 أوت 1996، ليتم تنصيب أربع لجان في 14 أوت، وهي: لجنة الوفاق الوطني، لجنة قانون الأحزاب، لجنة الانتخابات ولجنة تعديل الدستور[1].

وقد تم عقد ندوة الوفاق الوطني الثانية في 05 سبتمبر 1996، وبحسب أرضية الوفاق الوطني الثانية، فقد تمت صياغة مشروع التعديل الدستوري وتم عرضه للاستفتاء الشعبي، بعد ثبوت التفاف الشعب حول التغيير الذي ترجم بنسبة المشاركة التي عرفها الاستحقاق الرئاسي، وقد تم إقرار الدستور بنسبة قاربت 84.59% من الأصوات المعبر عنها[2].

وسنتطرق أولا إلى التعددية الحزبية بموجب دستور 1996، ثم نتطرق إلى الخارطة الحزبية الحالية ثانيا.

أولا: التعددية الحزبية بموجب دستور 1996

لقد أقر الدستور الجديد أحكاما جديدة بخصوص الحق في تأسيس الأحزاب السياسية، وهذا ما تؤكده المادة 42[3] منه، كما أقر ذلك القانون العضوي

---

[1] مروى ممدوح سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 179.

[2] للمزيد من التفاصيل، أنظر: إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في أول ديسمبر 1996 المتضمن نتائج استفتاء 28 نوفمبر 1996 في تعديل الدستور، الجريدة الرسمية عدد 76، بتاريخ 08 ديسمبر 1996.

[3] تنص المادة 42 من دستور 1996 على أن:" حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وأن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو حهوي. ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.

يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية لمصالح أو الجهات الأجنبية.

لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

09-97 الجديد، لذا فإن كافة التشكيلات السياسية المعتمدة آنذاك كانت مطالبة بالتكيف مع هذه الأحكام خصوصا فيما يتعلق بالتسمية والأهداف وكذا إجراءات الاعتماد، ومن نتائج ذلك ظهور خارطة حزبية جديدة على الساحة السياسية يمكن أن نصنفها على النحو التالي:

1- أحزاب التيار الوطني

يمثل التيار الوطني التقليدي كل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

أ- حزب جبهة التحرير الوطني

يعد حزب جبهة التحرير الوطني من أقدم التشكيلات السياسية، حيث نشأ قبل اندلاع الثورة التحريرية لأول نوفمبر 1954، وقادها نحو الاستقلال، ليكون الحزب الوحيد الحاكم في البلاد مباشرة بعد استعادة السيادة الوطنية، إلى غاية إقرار التعددية السياسية بموجب دستور 1989، والذي أنهى رسميا احتكاره للسلطة، وقد شارك الحزب في كافة الاستحقاقات الانتخابية في ظل التعددية، إلا أن بروز التيار الإسلامي بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ساهم في تراجعه في الانتخابات، وعلى إثر هزيمته في الدور الأول من تشريعيات 1991 ووقف المسار الانتخابي، انتهج الحزب بقيادة عبد الحميد مهري سياسة المعارضة للنظام، بعد أن كان دائما محسوبا على السلطة، وقد تجلى ذلك من خلال معارضته لوقف المسار الانتخابي وكذا المشاركة في مبادرة العقد الوطني بروما.

غير أن نجاح مجموعة بوعلام بن حمودة في الإطاحة بالأمين العام عبد الحميد مهري[1]، جعل الحزب يغير سياسته في اتجاه المصالحة مع النظام، ليستعيد الحزب مكانته شيئا فشيئا، فبعد مقاطعته لرئاسيات 1995، ورفضه المشاركة في المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، شارك الحزب في كافة

تحدد واجبات والتزامات أخرى بموجب القانون".

[1] Lahouari ADDI, Les partis politiques en Algérie, Op.cit, pp 148-149.

الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة، ليشكل حاليا أكبر قوة سياسية منذ أن قرر السير في خط السلطة[1].

للإشارة فإن حزب جبهة التحرير الوطني لم يخضع لأي إجراء تأسيسي وفقا لأحكام دستور 1996 وكذا القانون العضوي97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، فهو مازال يتمتع بالشرعية التاريخية الثورية، مشكلا بذلك حزبا تقليديا عريقا، يركز في خطابه السياسي على التمسك بمبادئ ثورة نوفمبر 1954، ومبادئ الهوية الوطنية في مكوناتها الثلاث، كما ينظر للديمقراطية عل أنها من القيم الوطنية العريقة.

ب-حزب التجمع الوطني الديمقراطي

تأسس الحزب في 21 فيفري 1997، أي قبيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في جوان 1997، وقد ضم في صفوفه مسؤولين وإطارات في الدولة، على غرار عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الوطني الانتقالي، الذي كان على رأس الحزب، وبعد أن تم انتخابه على رأس المجلس الشعبي الوطني، حل محله الطاهر بن بعيبش كأمين عام للحزب[2]، كما ضم الحزب عددا من مناضلي جبهة التحرير الوطني[3] والذين انشقوا بعد تحول الحزب للمعارضة في الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 1997، بالإضافة إلى عدد معتبر من المنظمات والنقابات وفعاليات المجتمع المدني.

وفي حقيقة الأمر أن فكرة إنشاء هذا الحزب تعود إلى الرئيس الراحل محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة، ليتأجل المشروع إلى غاية انطلاق حملة الانتخابات الرئاسية لـ 16 نوفمبر 1995، حيث تحولت لجان مساندة المرشح اليامين زروال آنذاك إلى أطر تنظيمية للحزب لاحقا، لذا فقد عرف التجمع الوطني الديمقراطي بحزب السلطة[4]، وقد ترجم ذلك باكتساحه الساحة

---

[1] Idem, p149.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص 171.

[3] رابح كمال لعروسي، المرجع السابق، ص 58.

[4] صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، دار قرطبة، 2006، ص، ص 148،149.

السياسية عشية تأسيسه وفي ظرف وجيز جدا، حيث فاز بالمركز الأول في تشريعيات 05 جوان 1997 بحصوله على 155 مقعدا من أصل 389 في المجلس الشعبي الوطني، هذه النتيجة التي أثارت موجة من السخط لدى الطبقة السياسية وخاصة المعارضة، أين اتهمت فيه السلطة بالتزوير واسع النطاق[1]، ليحافظ على المرتبة الأولى في الانتخابات المحلية في أكتوبر 1997.

يتبنى الحزب نهجا وطنيا، حيث يستمد مرجعيته من مبادئ ثورة نوفمبر 1954، ويركز في خطابه السياسي على مبادئ الوحدة الوطنية وإعادة الأمن والاستقرار السياسي في كنف الديمقراطية التي ينادي بتعميقها، فيما يحارب التطرف الديني وينبذ العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة، كما يركز الحزب في نشاطه على الطبقة المثقفة من تكنوقراطيين، جامعيين و أطباء وكذا العنصر النسوي، انضم الحزب للإتلاف الحكومي بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1997، ليلتحق بكل من جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم فيما يعرف بالتحالف الرئاسي، كما ساند الحزب ترشح عبد العزيز بوتفليقة لرئاسيات 1999، وهو ما كلف الأمين العام الطاهر بن بعيبش منصبه حين عارض ذلك، ليخلفه أحمد أويحي[2] الذي شغل منصب رئيس الحكومة الانتقالية في فترة حكم اليامين زروال.

ج-الجبهة الوطنية الجزائرية

أعلن عن تأسيسها في جوان 1999، بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي في 17 و 18 جوان 1999، برئاسة موسى تواتي، وقد حاول الحزب التركيز على استقطاب الشباب بالدرجة الأولى، يركز في خطابه السياسي على مكونات الهوية وكذا الوحدة الوطنية، كما يدعو لإعادة الاعتبار للطاقات الشابة التي يجب تحسيسها بأهمية التشبع بالروح الوطنية والقيم النضالية، وعلى الرغم من حداثة نشأته فقد استطاع الحزب الحصول على 15 مقعدا في تشريعيات 2007، كما شارك في الانتخابات المحلية لنوفمبر 2007 وحصل على المرتبة الثالثة وطنيا[3].

---

[1] Lahouari ADDI, Op.cit, p 152.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص، ص 170،171.

[3] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 109.

2-أحزاب التيار الإسلامي

تعد أحزاب التيار الإسلامي من أكثر الأحزاب التي كانت معنية بالتكيف مع أحكام الدستور الجديد وكذا القانون العضوي 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث تحولت الجمعيات ذات الطابع السياسي المحسوبة على التيار الإسلامي إلى الاعتدال، بتغيير التسمية والأهداف خاصة، وقد تشكل التيار الإسلامي من عدة أحزاب نجمل أهمها في كل من حركة مجتمع السلم، حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني.

أ- حركة مجتمع السلم

تشكل امتدادا لحركة المجتمع الإسلامي، بعد التكيف مع أحكام الدستور الجديد والقانون العضوي 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث تم تغيير التسمية لتصبح "حركة مجتمع السلم" بدل "حركة المجتمع الإسلامي"، تنتمي سياسيا لتيار الإخوان المسلمين العالمي، لذا فإن توجهها السياسي يتميز بالاعتدال ونبذ التطرف والعنف، وتستمد مرجعيتها من الإسلام في إطار منهج الوسطية، بالإضافة إلى بيان أول نوفمبر وكذا جمعية العلماء المسلمين[1]، كما تركز في خطابها السياسي على ترسيخ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، والحفاظ على الموروث الديني والثقافي للمجتمع وهويته الوطنية[2].

بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإن حركة مجتمع السلم أصبحت أكبر قوة إسلامية تمثل التيار الإسلامي، ورغم ذلك فقد قبلت الحركة التعاطي مع الخارطة السياسية الجديدة التي فرضتها السلطة3 بعد وقف المسار الانتخابي، كما رأت أن حل الأزمة يكمن في الرجوع إلى خيار الشعب عن طريق الوفاء بالوعود

---

[1] ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1991-2007، الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2007-2008، ص ص 61،62.

[2] ياسين ربوح ، المرجع السابق، ص 110.

[3] علي خليفة الكواري، الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 226.

السياسية التي طرحها النظام، والمتمثلة في الانتخابات النزيهة التي تضمن حرية اختيار الشعب لممثليه، إلى جانب توسيع قاعدة الحكم بإشراك المعارضة[1].

ورغم انتهاج الحركة للمعارضة فعليا منذ نشأتها، فإنها شاركت في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، كما شارك رئيسها محفوظ نحناح في أول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر1995، وتحصل على المرتبة الثانية[2]، لتواصل الحركة مسارها السياسي بمشاركتها في المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية التي ترأسها أحمد أويحي، كما شاركت في الائتلاف الحكومي بعد تشريعيات 1997، وبعد وفاة رئيسها في 2003[3] وانتخاب أبو جرة سلطاني خلفا له، شاركت في التحالف الرئاسي إلى جانب كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، لتقرر الانسحاب منه مؤخرا بصدد الانتخابات التشريعية في ماي 2012، وتسجل بذلك عودتها إلى المعارضة.

ب- حركة النهضة

تعد امتدادا لحركة النهضة الإسلامية التي أسسها عبد الله جاب الله مطلع إقرار التعددية، حيث كيفت خطها مع أحكام الدستور والقانون العضوي 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، لتصبح "حركة النهضة" بدل "حركة النهضة الإسلامية"، تنتمي الحركة سياسيا لتيار الإخوان المسلمين، إلا أن زعيمه يقول بأنها حركة إخوانية محلية وليت لها علاقة بتيار الإخوان العالمي، ومع ذلك فإنها تتبنى بعض أفكارها وتصوراتها، ويجسد ذلك اختلافها جزئيا مع حركة مجتمع السلم[4]، وتبقى الحركة تتميز بالاعتدال والوسطية.

تستمد الحركة مرجعيتها من مبادئ أول نوفمبر 1954، وتهدف إلى إقامة جمهورية ديمقراطية تعددية، ونظام اقتصادي يجمع بين الحرية الاقتصادية وواجب الدولة في الرعاية، وقد انتهجت ا لحركة المعارضة منذ نشأتها، إذ كانت من بين المعارضين لوقف المسار الانتخابي، كما شاركت في مبادرة العقد الوطني

---

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص 171.

[2] رابح كمال لعروسي، المرجع السابق، ص 56.

[3] Lahouari ADDI, Op.cit, p 154.

[4] Ibid.

بروما، أين اختير زعيمها جاب الله كممثل مفوض لعرض بند العقد، بحكم أنه يجسد الوسطية والاعتدال، إلا أن السلطة رفضت استقباله، كما دعت الحركة إلى الحوار بين الأحزاب وبينها وبين السلطة، إلا أنها سرعان ما غيرت خطابها بمهاجمتها جبهة الإنقاذ والسلطة معا[1].

وقد قاطعت الحركة الانتخابات الرئاسية لنوفمبر 1995، إلا أنها شاركت في الانتخابات التشريعية لـ 05 جوان 1997، وتحصلت على المرتبة الرابعة ب 34 مقعدا[2]، وبصدد الانتخابات الرئاسية لـ 16 أفريل 1999، عرفت الحركة أزمة داخلية بسبب خلاف حاد بين أنصار الرئيس جاب الله ولحبيب آدمي وأنصاره، بسبب مساندة هذا الأخير ترشح عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية، الأمر الذي نجم عنه انشقاق جاب الله ومؤيديه ليؤسس حركة جديدة سميت "حركة الإصلاح الوطني".

ج- حركة الإصلاح الوطني

أسسها عبد الله جاب الله وأنصاره بعد انشقاقه من حركة النهضة، وحصلت على الاعتماد في 30 جانفي 1999 وفقا لأحكام القانون العضوي 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية، تصنف الحركة الجديدة على أنها من أحزاب التيار الإسلامي المعتدل، حيث تتبنى النهج الديمقراطي وتنبذ العنف والتطرف، كما ترفض اللائكية، ونظرا لخلفية التي أشرنا إليها سابقا والمتعلقة بتأييد الأمين العام للحركة لحبيب آدمي ترشح عبد العزيز بوتفليقة، الأمر الذي لم يرض جاب الله، فقد ترشح هذا الأخير عن حركته الجديدة التي أسسها، إلا أنه انسحب رفقة خمسة مرشحين آخرين، ليتركوا المجال للمترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، وهذا لاعتقاد هؤلاء أن النتيجة محسومة سلفا لهذا الأخير، وقد شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية لـ 2002، وحصلت على المركز الثالث، وأبقت الحركة على نهجها المعارض ولم تشارك في الحكومة[3].

---

[1] منعم العمار، المرجع السابق، ص 73-74.

[2] رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 64.

[3] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 111.

وفي مطلع سنة 2007 وبصدد الانتخابات التشريعية، عرفت الحركة أزمة داخلية حادة، أدت إلى انقسامها إلى جناحين، أحدهما يقوده جاب الله وأنصاره، والآخر يقوده محمد بولحية وجهيد يونسي، ونجم عن ذلك عزل جاب الله من رئاسة الحزب بعد اعتماد وزارة الداخلية لنتائج المؤتمر، وتم انتخاب بولحية بدلا منه وجهيد يونسي كأمين عام، لتزداد حدة الصراعات إلا أن فصل مجلس الدولة في القضية نهائيا في أفريل 2008 لصالح جناح بولحية ويونسي، وقد أثرت هذه الأزمة سلبا على نتائج الحركة في تشريعيات 2007، والتي لم تحصل فيها سوى على ثلاث مقاعد في البرلمان[1].

3- أحزاب التيار العلماني

ينتهج هذا التيار خطابا سياسيا رافضا للتيار الإسلامي، إذ ينادي بفصل الدين عن الدولة، لذا فإن تغلغله في المجتمع الجزائري يعتبر ضئيلا ينحسر في بعض الأوساط اليسارية والمعارضة للتوجه الديني بصفة عامة، كما يتركز في بعض المناطق فقط من الوطن، الأمر الذي أضفى على الأحزاب المشكلة له الطابع الجهوي، ومع ذلك فإنه يتبنى النهج الديمقراطي والرأي الآخر، ويجسد التيار العلماني في الجزائر أساسا كل من جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

أ- جبهة القوى الاشتراكية

تعتبر جبهة القوى الاشتراكية من أقدم التشكيلات السياسية في الجزائر، حيث أن نشأتها الفعلية تعود إلى مطلع سنة 1963 بعد الاستقلال، تأسست على يد القيادي في الثورة حسين آيت أحمد، وقد انتهجت المعارضة منذ نشأتها، تتميز بطابعها الجهوي[2]، إذ يتركز نشاطها في منطقة القبائل، أين تطالب بترسيم اللغة الأمازيغية، على الرغم من الجهود التي بذلتها من أجل توسيع نفوذها الانتخابي، لم تكن معنية بالتكيف مع أحكام الدستور الجديد وكذال القانون العضوي، لذا فقد حافظت على تسميتها وكذا أهدافها.

---

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 112.

[2] Lahouari ADDI, Op.cit, p 154.

تتبنى الجبهة خطابا سياسيا تركز فيه على المطالبة بإقامة دولة القانون، واحترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وتركز على المكونات الأساسية للهوية الوطنية، ترفض التطرف الديني وتدعو للتخلص من الحكم التسلطي الفردي، لذلك فإن توجهها كان معارضا منذ البداية، باركت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من تشريعيات 1991 برغم اختلاف التوجهات وكذا معارضة التيار الإسلامي[1]، كما عارضت توقيف المسار الانتخابي وشاركت في مبادرة العقد الوطني بروما، مؤكدة على استكمال العملية الديمقراطية.

وقد قاطعت الجبهة الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، إلا أنها شاركت في تشريعيات 1997 وحصلت على المركز الخامس ب 20 مقعدا، وقد عبرت عن رفضها لنتائج هذه الانتخابات بحجة التجاوزات التي ارتكبتها السلطة لتسهيل فوز حزبها التجمع الوطني الديمقراطي، وعليه فقد أصدرت بيانا مشتركا رفقة بعض الأحزاب تتهم فيه السلطة بممارسة الضغط والتخويف على أحزاب المعارضة ومنع وطرد ملاحظيهم أثناء عملية الفرز[2].

لم تستطع الجبهة أن تتحول إلى قوة سياسية مؤثرة، كونها لم تقدم مشروعا وطنيا بل ركزت على الدفاع عن مصالح قبلية عرقية، جعلت صفة الحزب الجهوي ملازمة له طيلة مشواره السياسي.

ب-التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

أسسه قدماء مناضلي الحركة الثقافية البربرية، المنشقين أساسا عن جبهة القوى الاشتراكية، على غرار سعيد سعدي وفرحات مهني، يتركز نشاطه في منطقة القبائل، لذا فإن صفة الطابع الجهوي بقيت ملازمة له، يعتمد العلمانية كتصور ومبدأ سياسي أساسي، لذا يعد من الأحزاب التي تعارض بشدة التيار الإسلامي، وتوظيف الدين لأغراض سياسية[3]، وقد تبنى المطالب الثقافية لمنطقة القبائل وعلى رأسها ترقية اللغة الأمازيغية إلى لغة رسمية وطنية، كما يعتمد في خطابه

---

[1] Lahouari ADDI, Op.cit, p 154.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 105.

[3] ADDI Lahouari, Op.cit, p 155.

السياسي على حرية التعبير والتداول السلمي على السلطة، والتأسيس لدولة القانون والقطيعة مع النظام السابق وكافة رموزه[1].

شارك في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، ولم يحصل ولا على مقعد في تشريعيات 1991 الملغاة، كما شارك زعيمه سعيد سعدي في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 وحصل على المرتبة الثالثة، إلا أنه حصل على 19 مقعدا في كل من تشريعيات 1997، مع مشاركته في الحكومة في تلك المرحلة، لينسحب منها بعد الأحداث التي عرفتها منطقة القبائل في أفريل 2001، عرف الحزب بمواقفه المثيرة للجدل، حيث لا يتبين فيما إذا كان معارضا أو مواليا، فمن جهة يتبنى موقفا مضادا للإرهاب وتزكية النظام، ومن جهة أخرى مطالبه الثقافية التي صنفت في خانة المغالاة والتعصب والجهوية.

4- التيار اليساري

يجسد التيار اليساري في الجزائر الأحزاب التي تتبنى النهج الاشتراكي بصفة عامة، ويتبنى هذا التيار العدالة الاجتماعية والعلمانية، ويمثله في الجزائر بصفة أساسية حزب العمال والحركة الديمقراطية الاجتماعية.

أ-حزب العمال

يعد الحزب امتدادا للمنظمة الاشتراكية للعمال، تترأسه لويزة حنون، ولم يغير الحزب من تسميته ولا أهدافه بعد دستور 1996، يتميز باتجاهاته اليسارية المعارضة وتبنيه للمبادئ التروتسكية[2]، لذا فقد حمل لواء الدفاع عن الطبقة الشغيلة المستضعفة ومكتسباتها الاشتراكية، أيد تدخل الدولة لحماية المستهلك، كما عارض خوصصة القطاع العام، وقد سار الحزب في فلك الأحزاب العلمانية في المطالبة بترقية الأمازيغية والدفاع عن الثوابت الوطنية، كما يتضمن برنامجه السياسي تبني الحلول السياسية من خلال الحوار الشامل، تعزيز الحقوق والحريات الأساسية، الحفاظ على الملكية العامة لكبريات المؤسسات الوطنية، تحقيق المصالحة الوطنية والدعوة إلى انسحاب الجيش من الحياة السياسية.

---

[1] رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 67.

[2] نسبة للمفكر ليون تروتسكي Léon Trotski

شارك في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وحصل على 04 مقاعد في تشريعيات 1997، ليرتفع العدد إلى 21 مقعدا في تشريعيات 2002، ثم 26 مقعدا في تشريعيات 2007، كما شاركت زعيمته و مؤسسته لويزة حنون في بعض المواعيد الانتخابية الرئاسية، خاصة 2009 و 2014.

ب- الحركة الديمقراطية الاجتماعية

تعد امتدادا لحركة التحدي التي تأسست سنة 1989 مطلع إقرار التعددية السياسية، رفضت في البداية التجاوب مع أحكام القانون العضوي 97-09، ثم غيرت تسميتها لتصبح الحركة الاجتماعية الديمقراطية، وتعد من أشد المعارضين للتيار الإسلامي والأصولية، تدعو إلى القطيعة معه ومع النظام[1]، تعد من الأحزاب الصغيرة ضعيفة التمثيل، كما أنها لا تظهر إلا بصدد الاستحقاقات الانتخابية، شاركت في تشريعيات 2007 ولم تحصل سوى على مقعد واحد في المجلس الشعبي الوطني.

5 - بعض الأحزاب الأخرى

كما عرفت الساحة السياسية ظهور أحزاب أخرى توصف بالصغيرة نظرا لضعف قاعدتها الجماهيرية، ومن بين هذه الأحزاب نذكر:

أ-حزب عهد 54

يرجع تأسيسه الفعلي إلى تاريخ 27 مارس 1991، برئاسة علي فوزي رباعين، يشترك مع مختلف الأحزاب الوطنية في التركيز على مكونات الهوية الوطنية وقيم ومبادئ ثورة نوفمبر، تتشكل تركيبته البشرية من مزيج بين منشقين عن أحزاب أخرى، وبعض الإطارات خريجي الجامعات، موظفين ورجال أعمال، شارك الحزب في بعض الاستحقاقات الانتخابية، وحصل على مقعدين في تشريعيات 2007، كما شارك مؤسسه ورئيسه فوزي رباعين في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، 2009 و 2014، يصنف على أنه من الأحزاب الصغيرة نظرا لضعف قاعدته الجماهيرية.

[1] رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 72.

ب- التحالف الوطني الجمهوري

تأسس فعليا في 05 ماي 1995، في ظل القانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، برئاسة رضا مالك، بركز في خطابه السياسي على معاداة التيار الإسلامي وطالب بضرورة استئصاله منذ البداية، يحمل مشروعا اجتماعيا يقوم على المطالبة بضرورة إعادة هيبة الدولة، والقطيعة مع النظام السابق، يرفض البيروقراطية والتهميش، ويدعو لمحاربة الأصولية، ويدعو لتقديم البديل الديمقراطي المبني على الوحدة الوطنية والثوابت الأساسية للأمة.

يضم الحزب في تركيبته عددا من الشخصيات الوطنية على غرار علي هارون وسليم سعدي وغيرهم، وبعض فعاليات المجتمع المدني، ويتمركز جهويا بمنطقة الغرب، لذا فإن قاعدته الجماهيرية تتميز بالضعف، وهو ما ترجم بالنتائج الهزيلة التي كان يتحصل عليها في الاستحقاقات الانتخابية التي شارك بها[1].

ج- الحزب الوطني للتضامن والتنمية

أعلن عن تأسيه في جويلية 1989، ثم عقد مؤتمره التأسيسي في 6-7 ديسمبر 1990، يترأسه طالب محمد الشريف، ويعد من الأحزاب الوطنية التي تركز على مكونات الهوية الوطنية ومبادئ ثورة نوفمبر 1954، يدعو الحزب في خطابه السياسي إلى تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار[2]، نظرا لضعف قاعدته الشعبية فإن الحزب قد فشل في فرض تواجده على الساحة السياسية، حيث لم يتمكن من الحصول ولا على مقعد واحد في البرلمان كافة الاستحقاقات التشريعية التي خاضها.

د- التجمع الوطني الجمهوري

أعلن عن تأسيسه فعليا في 08 أكتوبر 1990، وهو امتداد لحركة مجد سابقا (الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية)، ترأسه قاصدي مرباح رئيس الحكومة في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، ليخلفه بعد وفاته شقيقه عبد القادر مرباح، يتبنى مبادئ ثورة نوفمبر ويركز في خطابه السياسي على القيم الوطنية،

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 108.

[2] رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 72.

ويدعو إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية عادلة، وبسبب ضعف قاعدته فإن الحزب لم يحقق نتائج في الانتخابات التي خاضها، حيث لم يحصل ولا على مقعد في الانتخابات التشريعية لسنتي 1997 و 2002، فيما حصل على مقعدين في تشريعيات 2007[1].

بالإضافة إلى هذه التشكيلات، هناك أحزاب أخرى على غرار الحزب الجمهوري التقدمي، الحزب الجمهوري وغيرها.

ثانيا: الخارطة الحزبية الحالية بعد سنة 2012

عرفت الجزائر بداية سنة 2011 موجة من الاحتجاجات الشعبية، تعلقت أساسا بالظروف الاجتماعية الصعبة وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية، وقد تزامن ذلك مع الحراك العربي السياسي الذي أدى إلى قيام العديد من التظاهرات المماثلة في الدول العربية، كانت نهايتها ثورات أطلق عليها تسمية "الربيع العربي"، وفي خضم ذلك كله، فقد انتهجت السلطة سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ترجمت بسن عدد من النصوص القانونية، فيما تم تعديل بعضها، وقد عرف القانون العضوي 97-09 تعديلات في إطار الإصلاحات بالقانون 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، تعلق بتسهيلات لتأسيس الأحزاب، حيث تم منح الاعتماد لعدد كبير منها، الأمر الذي أفرز ظهور خارطة حزبية جديدة، فمنها أحزاب جديدة كلية ومنها أحزاب منشقة عن أحزاب قائمة، وسنتطرق إلى أهم التشكيلات الحزبية التي ظهرت بعد 2012 وذلك على النحو التالي:

1- التيار الوطني

إلى جانب كل من جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الوطنية الجزائرية، عهد 54، التحالف الوطني الجمهوري، فقد ظهرت مجموعة من الأحزاب المحسوبة على التيار الوطني من أهمها:

أ – حزب الفجر الجديد

تأسس في أكتوبر 2011، وحصل على الاعتماد الرسمي في فيفري 2012، يترأسه الطاهر بن بعيبش الذي شغل منصب الأمين العام للتجمع الوطني

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص 110.

الديمقراطي، بعد انتخاب رئيسه عبد القادر بن صالح آنذاك رئيسا للمجلس الشعبي الوطني، لم يساند ترشح عبد العزيز بوتفليقة لرئاسيات 1999، لذا تم انتخاب أحمد أويحي خلفا له، فالحزب عمليا منشق عن التجمع الوطني الديمقراطي، يستمد الحزب كغيره من الأحزاب الوطنية مرجعيته من مبادئ ثورة أول نوفمبر، شارك لأول مرة في الانتخابات التشريعية لماي 2012 وحصل على 05 مقاعد[1].

ب- حزب جبهة المستقبل

يترأسه عبد العزيز بلعيد، وهو نائب سابق عن جبهة التحرير الوطني، ورئيس سابق لمنظمة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وقد استقال من صفوف جبهة التحرير في 2011 ليؤسس رفقة مجموعة من المناضلين والإطارات الوطنية والشباب والطلبة والمهنيين حزب جبهة المستقبل، عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في 9-10-11 فيفري 2012، يتبنى الحزب النهج الوطني في خطابه السياسي، شارك في تشريعيات 2012 وتحصل على مقعدين[2]، ورغم حداثة نشأته إلا أن رئيسه قد أحرز المركز الثالث في الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014.

ج- حزب طلائع الحريات

حزب أسسه رئيس الحكومة السابق والأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني علي بن فليس سنة2014 ، بعد الانتخابات الرئاسية أفريل 2014، وعقد مؤتمره التأسيسي في 14 يونيو 2015، حزب وطني يسعى لبعث دولة ديمقراطية ترسى فيها دعائم مجتمع الحريات، وتخضع فيها ممارسة المسؤولية لمعايير النزاهة والالتزام، ولكافة أشكال الرقابة والمساءلة والمحاسبة، تم إيداع ملف تأسيسه يوم 21 ديسمبر 2014 على مستوى المصالح المعنية لدى وزارة الداخلية، باسم 288 عضو مؤسس من ولايات الوطن الثماني والأربعين يمثل هؤلاء كل الشرائح الاجتماعية وسائر القطاعات المهنية وجاء اختيار تسمية " طلائع الحريات " من

[1] إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 15 ماي 2012 المتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني. جريدة رسمية عدد 32 بتاريخ 26 ماي 2012.

[2] إعلان المجلس الدستوري السالف الذكر.

فلسفة الحزب القائمة على تثمين الحريات الفردية والجماعية لبناء دولة الحق والقانون، إلى جانب هدفه بأن يكون دائما في الطليعة[1].

د-حزب الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية

يترأسها خالد بونجمة رئيس المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، لذا فإن قاعدته تتركز أساسا على هذه المنظمة، تتبنى الجبهة التعددية السياسية والتناوب على السلطة بالطرق السلمية، وهي حزب وطني في مبادئه، وينطلق من بيان أول نوفمبر ويعبر عن ضمير الأمة، ومن أهدافه ضمان استمرار روح أول نوفمبر ونبذ العنف والإكراه في العمل السياسي، إلى جانب دفاعه عن الثوابت الوطنية وحمايتها، شاركت الجبهة في تشريعيات 2012 وتحصلت على ثلاث مقاعد[2].

بالإضافة إلى كل من:

- حزب اتحاد القوى الاجتماعية الديمقراطية، يترأسه نور الدين بحبوح.
- حزب الجبهة الوطنية للحرية، يترأسه محمد زروقي.
- حزب الشباب الجزائري، يترأسه حمانة بوشرمة.
- الحزب الوطني الحر، يترأسه طارق يحياوي.
- حزب العدل والبيان، تترأسه نعيمة صالحي.
- حزب النور الجزائري، يترأسه بدر الدين بلباز.
- الحزب الوطني ، يترأسه يوسف حميدي.
- حزب جيل جديد: حزب وطني ذو توجه إسلامي، يرأسه سفيان جيلالي منشق عن حزب التجديد الجزائري.
- حزب الكرامة، يترأسه محمد بن حمو، منشق عن الجبهة الوطنية الجزائرية.
- حركة الوطنيين الأحرار: التي يترأسها مصطفى بودينة.

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/طلائع الحريات

[2] إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 15 ماي 2012، السالف الذكر.

2-التيار الإسلامي

تدعم التيار الإسلامي بأحزاب جديدة بعد إصلاحات 2012، إلا أنها لم تكن جديدة كليا فمعظمها منشق عن أحزاب متواجدة على الساحة السياسية، ومن أهم أحزاب التيار الإسلامي الجديدة نذكر:

أ- حزب جبهة العدالة والتنمية

حزب جديد أسسه عبد الله جاب الله في 30 يوليو 2011 بعد انسحابه من حركة الإصلاح الوطني، وهو تنظيم سياسي إصلاحي شامل مفتوح لكل أبناء الأمة المؤمنين بواجب التعاون على التمكين للإسلام والتنمية للوطن والعدل في رعاية مصالح الأمة وحماية حقوقها وحرياتها[1]، يتبنى في خطابه السياسي توجها إسلاميا ويدعو إلى أسلمة المجتمع والى التنمية وشارك الحزب في آخر انتخابات تشريعية لسنة 2012 وفاز بسبعة مقاعد في البرلمان[2].

ب- حزب جبهة التغيير

عقدت مؤتمرها التأسيسي في 17-18 فيفري 2012، يترأسها الوزير السابق والقيادي السابق في حركة مجتمع السلم عبد المجيد مناصرة، انشق عن الحركة بعد انهزامه أمام نظيره أبو جرة سلطاني في انتخابات رئاسة الحركة، يرجع السبب الرئيسي في الخلافات التي برزت داخل الحركة، إلى انفراد رئيسها أبوجرة سلطاني باتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في التحالف الرئاسي وكذا مسألة "استوزاره"، شاركت جبهة التغيير في الانتخابات التشريعية لماي 2012 وحصلت على أربع مقاعد[3].

ج- حزب تجمع أمل الجزائر

أسسه عمار غول القيادي السابق في حركة مجتمع السلم، بعد انشقاقه عنها، كان من بين الوجوه المعارضة في فترة نضاله بحركة مجتمع السلم، ليتحول تدريجيا للموالاة خصوصا بعد تأسيه لحزبه الجديد.

---

[1] موقع الحزب على شبكة الانترنيت: http://eladala.net/ar/index.php/aboutus

[2] إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 15 ماي 2012، السالف الذكر.

[3] نفس المرجع.

د- حزب جبهة الجزائر الجديدة

تأسست بعد عقد مؤتمرها التأسيسي في 11-02-2012، يترأسها جمال بن عبد السلام، القيادي السابق في حركة الإصلاح الوطني، لذا فالحزب يعتبر منشقا من حركة الإصلاح، يتبنى الحزب توجها إسلاميا معتدلا، لم تشارك في تشريعيات 2012.

3- التيار العلماني

إلى جانب كل من جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذين يجسدان تاريخيا التيار العلماني، فقد ظهرت أحزاب أخرى في نفس التوجه ومن أهمها:

حزب الحركة الشعبية الجزائرية

أسسه السياسي والوزير السابق عمارة بن يونس سنة 2012 ، وهو منشق عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، يعد من الأحزاب العلمانية، يعارض بشدة التيار الإسلامي، حيث عرف رئيسه بمواقفه لمثيرة للجدل، كما أنه كان مناضلا سابقا في صفوف التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وكان من الوجوه المعارضة للنظام، ليلتحق بالموالاة بعد استقالته من حزبه السابق، وحصوله على حقيبة وزارية، شارك في الانتخابات التشريعية وحصل على ستة مقاعد[1].

4-بعض الأحزاب الأخرى

إلى جانب الأحزاب الجديدة التي تطرقنا إليها، هناك مجموعة كبيرة من الأحزاب غير المنتشرة بفعل ضعف قاعدتها الجماهيرية، ومنها[2]:

- حزب الحرية و العدالة (PLJ)
- حركة المواطنين الأحرار (MCL)

---

[1] إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 15 ماي 2012، السالف الذكر.

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط: أحزاب الجزائر/ https://ar.wikipedia.org/wiki

- حزب الشباب الديمقراطي (PJD)
- جبهة الحكم الراشد
- الحزب الجزائري الأخضر للتنمية
- الجبهة الديمقراطية الحرة

ومن خلال التحليل السابق، يتجلى لنا أن الإصلاحات السياسية الجديدة التي مست قانون الأحزاب قد تضمنت تسهيلات كبيرة، سمحت للعديد من التشكيلات السياسية بالظهور والنشاط، وإن كان أغلبها منشق عن تشكيلات حزبية قائمة مسبقا، فإن هذا التكاثر العددي للأحزاب الناجم أساسا عما يصطلح عليه "توالد الأحزاب"، وإن كان ينم عن صورة من صور الديمقراطية التعددية، فإنه يعد سلبيا من الناحية العملية، فالهدف الأساسي لمنح الاعتماد لتشكيلات جديدة بفعل خلافات داخلية في أحزاب قائمة، هو إضعاف الأحزاب وتجزئتها وخاصة المعارضة منها، وهذا ما يظهر لنا من خلال الخارطة التي تطرقنا إليها، كان يفترض بالإصلاح أن يتضمن ترقية للممارسة الديمقراطية وتكريس التعايش بين التيارات المختلفة، لا تشتيت الأحزاب بفتح المجال أمام تأسيس أحزاب جديدة، كانت في معظمها نتاج أزمات وصراعات داخلية، كما أن ضعف نتائج الأحزاب الجديدة في الاستحقاقات الانتخابية، توضح وبعمق هشاشتها وعجزها عن التعبئة والتأطير، لتبقى الساحة السياسية الجزائرية بعيدة عن أطر الممارسة الحزبية الحقيقية في ظل الديمقراطية.

الخاتمة

عرفت التجربة الجزائرية تطورا هائلا منذ فترة الاستعمار الفرنسي، أين بدأت بوادر النضال والكفاح السياسي ضد المستعمر بعد فشل تجارب المقاومات الشعبية، وقد انطوى الكفاح السياسي على الحصول على بعض الحقوق في البداية، ليتطور لاحقا إلى محاولة تحقيق مطالب جدية، خاصة مع ظهور الحركة الوطنية الجزائرية، والتي ترجمت بظهور العديد من التحركات والتنظيمات السياسية، تطورت مع مرور الوقت، لتتبلور فكرة الكفاح المسلح على أساس أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ولعل بوادر ظهور أولى لأحزاب السياسية في الجزائر كان بفعل أزمة عرفتها آخر تنظيمات الحركة الوطنية وهي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أين شكل الانقسام بداخلها بوادر ظهور جبهة التحرير الوطني المنبثق عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل والمنظمة السرية.

وقد أدى ذلك إلى تغيير الاستراتيجية بالتوجه نحو العمل المسلح، والذي ترجم باجتماع لجنة الاثنين والعشرين التاريخية ثم لجنة الستة التي فجرت الثورة التحريرية الكبرى في أول نوفمبر 1954، ليقودها حزب جبهة التحرير الوطني الذي اختلف كلية على كافة تنظيمات الحركة الوطنية الجزائرية، إذ استطاع الحزب لم شمل كافة عناصر الحركة الوطنية بما في ذلك الجماهير الشعبية التي التفت حول مشروعه الذي تمحور أساسا حول تحقيق الاستقلال.

وبعد الكفاح الطويل في فترة الثورة، حصلت الجزائر على استقلالها لتبدأ معركة بناء الدولة، ولأن الفضل كان أساسا لحزب جبهة التحرير الوطني كقائد للثورة، فإنه حاز على شرعية ثورية تاريخية لم يسبق لأي تنظيم أن حازها، ليحتكر السلطة بعد الاستقلال في ظل الأحادية الحزبية، الأمر الذي كرس الحكم الفردي ومساوئه العديدة التي ترجمت بالصراع على السلطة وغلق المجال السياسي، طيلة فترة الأحادية، ونظرا لتفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الجماهير الشعبية عبرت عن غضبها وعدم رضاها بهذه الأوضاع السيئة، وتحت ضغطها عمدت السلطة إلى إقرار إصلاحات سياسية جادة،

ترجمت بإنهاء احتكار الحزب الواحد الذي بلغ تأثيره على النظام السياسي درجة كبيرة، جعلته يأخذ وصف الحزب-الدولة.

وبنهاية عهد الحزب الواحد تكون الجزائر قد بدأت مرحلة جديدة قوامها التعددية السياسية والانفتاح السياسي، الذي كان مطلب العديد من الفئات التي كانت ترفض الأحادية، وبالتالي كان نشاطها سريا نظرا لحظره، وعلى إثر ذلك برزت العديد من تلك القوى السياسية، تباينت باختلاف إيديولوجياتها ومبادئها، إلا أن الحركة الإسلامية شكلت الاستثناء، من حيث حجم التأييد الشعبي الذي حظيت به بعد فترة وجيزة من اعتمادها رسميا، تمثلت الحركة الإسلامية أساسا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت في أول انتخابات محلية تعددية، هذا الفوز جعل النظام الحاكم آنذاك يحس بخطر كبير محدق جراء سيطرة التيار الإسلامي.

وعلى الرغم من إقرار النظام التعددية إلا أن رواسب الفكر الأحادي كانت لا تزال مسيطرة، تجلت في سيطرة المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي في العملية السياسية في البلاد، فتدخل هذه الأخيرة لوقف المسار الانتخابي بإلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية تعددية فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، اعتبر سطوا على الإرادة الشعبية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع وتزايد عمليات العنف، خاصة بعد الفراغ الدستوري الذي عرفته البلاد بدخولها في مرحلة انتقالية طبعها غياب المؤسسات الدستورية المنتخبة، وبالتالي أزمة شرعية خانقة، وعلى هذا الأساس، فإن التجربة التعددية الأولى كانت مكلفة.

وبعد العودة إلى المسار الديمقراطي بتعديل الدستور واستكمال الصرح المؤسساتي، عملت السلطة على ضبط وتنظيم التعددية الحزبية التي أقرها الدستور الجديد، تمحورت حول تدارك الأخطاء في الفترة السابقة، ونظرا لتراجع دور حزب جبهة التحرير الوطني في الفترة الانتقالية خصوصا، عمدت السلطة لمحاولة إيجاد بديل له، فلطالما كانت جبهة التحرير الوطني حزب السلطة، فتأسس التجمع الوطني الديمقراطي بعد إقرار القانون الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية، كما تم فتح المجال لتأسيس عدد من الأحزاب السياسية الجديدة، وقد عرفت هذه الفترة احتكارا للسلطة من قبل أحزاب مواليه لها، فبرغم إقرار

التعددية الحزبية صراحة إلا أن المشهد السياسي يوحي بسيطرة أغلبية موالية على الساحة السياسية، الأمر الذي أدى إلى إفراغ التعددية من محتواها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار لتضييق على الأحزاب المعارضة، التي لم تجد لها مكانا على الخارطة الحزبية التي أفرزتها تجربة الائتلاف الحاكم، ثم التحالف الرئاسي لاحقا.

وبعد موجة الحركات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد نهاية سنة 2011، والتي تزامنت مع ما يطلق عليها ثورات الربيع العربي، عمدت السلطة إلى إقرار إصلاحات سياسية شاملة، ترجمت بتعديلات مست المنظومة القانونية ككل، ومن ضمنها قانون الأحزاب السياسية، وقانون تعزيز حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، أين تم تخصيص حصص للمرأة في البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة، كما أفرز التعديل الجديد خارطة حزبية جديدة، تراوحت بين الموالاة بشكل أساسي، والمعارضة بدرجة أقل، فالتسهيلات التي جاء بها القانون الجديد سمحت بظهور أحزاب جديدة، كانت في أغلبها منشقة عن أحزاب قائمة بفعل أزمات داخلية، وإن كان ذلك يعكس حرص السلطة على تكريس الديمقراطية من خلال التعدد، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، فالتعدد بقدر ما يشكل ديمقراطية الواجهة، بقدر ما يخدم السلطة التي نجحت في مسعاها بضمان أغلبية موالية وتقويض المعارضة حتى لا تشوش عليها.

قائمة المراجع

النصوص التشريعية والتنظيمية

القوانين:

1- الأمر رقم 65-182 المؤرخ في 10 جويلية 1965 يتضمن تأسيس الحكومة، الجريدة الرسمية رقم: 58، بتاريخ 13 جويلية 1965.

2- القانون 89-11، المؤرخ في 05 جويلية 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية عدد 27 ، بتاريخ 05 جويلية 1989.

المراسيم:

1- مرسوم رقم 88-223 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988، المتضمن نشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر 1988، الجريدة الرسمية رقم45، بتاريخ 05 نوفمبر 1988.

2- المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المؤرخ في 28 فيفري 1989،المتضمن نشر نص التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية رقم 09، بتاريخ 01 مارس 1989.

3- المرسوم الرئاسي رقم 92-01، المؤرخ في 04 جانفي 1992، المتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، جريدة رسمية عدد 02 ، بتاريخ: 08 جانفي 1992.

4- المرسوم الرئاسي، 92-39 المؤرخ في 04 فيفري 1992، المحدد لصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق عمله وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد 10 بتاريخ 09 فيفري 1992.

5- المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 المتضمن إعلان حالة الطوارئ، جريدة رسمية عدد 10 بتاريخ 09 فيفري 1992

6- المرسوم الرئاسي 92-192، المؤرخ في 21 أفريل 1992، المتضمن تعيين أعضاء المجلس الاستشاري الوطني، جيدة رسمية عدد 31 بتاريخ 26 أفريل .1992

7- المرسوم الرئاسي 94-40 المؤرخ في 29 جانفي 1994 المتضمن نشر أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، ج رعدد 06 بتاريخ 31 جانفي 1994.

إعلانات:

1- إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 30 ديسمبر 1991، المتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية لـ26 ديسمبر 1991، الدور الأول، لجريدة الرسمية العدد 01 بتاريخ 30 ديسمبر.1991

2- إعلان 14 جانفي 1992 المتضمن إنشاء المجلس الأعلى للدولة، جريدة رسمية عدد 03، بتاريخ 15 جانفي 1992.

3- إعلان المجلس الأعلى للأمن بتاريخ 30 جانفي 1994، المتضمن تعيين اليامين زروال رئيسا للدولة، ج رعدد 06 بتاريخ 31 جانفي 1994

4- إعلان المجلس الدستوري المؤرخ في 15 ماي 2012 المتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني. جريدة رسمية عدد 32 بتاريخ 26 ماي 2012.

مداولات:

مداولة رقم 92-02 المجلس الأعلى للدولة، مؤرخة في 14 أفريل 1992، تتعلق بالمراسيم ذات الطابع التشريعي جريدة رسمية عدد 28، بتاريخ 15 أفريل 1992.

الكتب والمؤلفات العامة

أولا- باللغة العربية:

1. أحمد حضراني، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة ووراقة سجلماسة، مكناس، المملكة المغربية،2010.
2. أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954 ، درا المعرفة للنشر، الجزائر، 2007.
3. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
4. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2002.
5. أوليفي دي هاميل و إيف ميني، المعجم الدستوري الجزء الأول، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 بيروت، 1996.

6. بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كدعان، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق 2012.

7. رابح لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس بومدين 1962-1965، دار هومة، الجزائر، 2007.

8. رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الجزائرية للاتصال والنشر والإشهار،2002.

9. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر ، دار النهضة العربية، مصر، 2007.

10. السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.

11. سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

12. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، مصر، 1996.

13. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي وآخرون، الدار التونسية للنشر، 1976.

14. صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، دار قرطبة، 2006.

15. عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية-شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001.

16. عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة لجزائر، 1996.

17. عبد الناصر محمد وهبة، الحرية السياسية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2004.

18. عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع، في كتاب الحركات الإسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (مجموعة مؤلفين) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002.

19. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1997.

20. عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

21. كاظم هاشم نعمة، في السياسة المقارنة: المداخل النظرية، تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 1998.

22. كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1998.

23. لحسن بومالي، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

24. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

25. محمد ارزقي نسيب، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية: أسلوب ممارسة الحكم في الدولة المعاصرة ،د.م.ن، 2000.

26. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، 1985.

27. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، منشورات Anep الجزائر، 2007.

28. موريس دي فرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة الدكتور جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 1992.

29. مولود منصور، بحوث في القانون الدستوري، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010.

30. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

31. ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1991-2007، الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2007-2008.

32. نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي، 1980-2000، دار المنار، عمّان، 2002.

33. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

34. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19 وال20 من وثائق جبهة التحرير الوطني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

35. يحي جلال، السياسة الاستعمارية في الجزائر 1830-1959، دار المعرفة، القاهرة، ط1، سبتمبر 1959.

ثانيا- باللغة الفرنسية:

1. Abdelkader YEFSAH, La question du pouvoir en Algérie, édition ENAL, Alger, 1992.
2. Benyoucef BENKHEDDA, Les origines du 1er Novembre 1954, Edition Dahleb, Alger, 1989.
3. Ferhat ABBAS, La nuit coloniale: Guerre et Révolution d'Algérie, Edition Livres, Alger, 2011.
4. Georges BURDEAU ,Traité de Science politique, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence LGDJ, 1957.
5. Jean GICQUEL et André HAURIOU, Droit constitutionnel et institutions politiques, Paris, 1985.
6. Jean Luc CHABOT, Histoire de la pensée politique, Paris, PUF, 1987.
7. Jean MEYNAUD, Les groupes de pression, collection « Que sais- je ? », le point des croissances actuelles, N° 895, PUF, Paris, 1965.
8. Lahaouari ADDI, L'impasse du populisme: l'Algérie collectivité politique et Etat en construction, Algérie Entreprise Nationale, 1990.
9. Mahfoud KEDDACH, Histoire du Nationalisme Algérien, T2, Edition ADIF, Alger, 2003.
10. Marcel PERLOT, Sciences politiques, Edition : PUF, Paris, 1967.

11. Slimane CHIKH, l'Algérie en armes: ou le temps des certitudes, 2eme édition, édition Economica, Paris, 1981.
12. Vincent LEMIEUX, Systèmes partisans et partis politiques, Québec: Les Presses de l'Université du Québec, 1985.
13. William .B QUANDT, Société et pouvoir en Algérie : La décennie des ruptures, Casbah Editions,1998.

ثالثا- باللغة الانجليزية:

1. Frédéric VOLPI, Islam and Democracy: The failure of dialogue in Algeria, Pluto Press, Sterling, Virginia, USA, 2003.
2. Lawrence EZROW, Linking Citizens and parties: How electoral systems matters on political representation, Comparative Politics, Oxford University Press, USA, July 2010.
3. Russell J. DALTON, David M. FARREL and Ian Mc ALLISTER, Political parties and democratic linkage: how parties organise democracy, Comparative study of electoral systems, Oxford University Press, USA, December 2011.
4. Susan SCARROW, Beyond party members: changing approaches to partisan mobilization, Comparative politics, Oxford University Press, January 2015.

الكتب والمؤلفات المتخصصة

أولا- باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1930-1945، الجزء الثاني، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1992.
2. أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
3. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، منشورات عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 1987.
4. أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر،ط1، 2014.
5. الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

6. رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2007.

7. راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000.

8. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها –نشأتها-نشاطها، الأمانة العامة لمجلس الشعب، مركز البحوث البرلمانية، جوان 2005.

9. سليم الزغبي، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، في: المرشد إلى الحزب السياسي، الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات ،1995.

10. سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، منشورات جامعة قاريونس، بن غازي، ليبيا، 2003.

11. علي خليفة الكواري، الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

12. عيسى جرادي، الأحزاب السياسية في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

13. الكيلاني وآخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ط1، 2006.

14. محمد أكرم، حماس الجزائر، دار الرسالة، الجزائر، 1995.

15. محمود ابو السعود ، مشكلة المدلولات والقيادات ، كتاب عبدالله النفيسي ، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في نقد الذات، مكتبة آفاق، الكويت، ط1، سنة 2012.

16. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر 1982.

17. نورالدين حاروش، الأحزاب السياسية، دار الأمة، الجزائر، 2009.

18. ياسين ربوح، الأحزاب السياسية: التطور والتنظيم، دار بلقيس للنشر، الجزائر،2010.

ثانيا- باللغة الفرنسية:

1. Gilbert MEYNIER, Histoire intérieur du FLN (1954-1962), Edition Casbah, Alger, 2003.
2. Mohamed HARBI, le FLN : mirage et réalité, Edition Jeune Afrique, Paris, 1980.

3. Pierre BRECHON, Les partis politiques, Edition Montchrestien, Paris 1999.
4. Daniel Louis SEILER, Les partis politiques, 2e édition, Dalloz, Paris, 2000.

المقالات المنشورة في المجلات والدوريات

أولا- باللغة العربية:

1. أميرة محمد عبد الحليم، الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، القاهرة، مركز الأهرام.
2. سناء كاظم كاطع، المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 45.
3. مروى ممدوح سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.
4. هدى ميتكس، توازنات القوى في الجزائر إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة 16، العدد 172، سنة 1993.

ثانيا- باللغة الفرنسية:

1. Abdelkader YEFSAH, L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, N°65, 1992.
2. Benjamin STORA, Conflits et champs politiques en Algérie, In: Politique Etrangère, N°2 - 1995 – 60emme année.
3. Bernabé Lopez GARCIA, Constitutionalisme et participation politique dans les Etats du Maghreb : une approche historique, in: Revue des Etudes Internationales Méditerranéens, N°6. 2008.
4. Brhaim YOUNSI , L'islamisme algérien : Nébuleuse ou mouvement social ? In: Politique Etrangère, N°2 - 1995 - 60 année.
5. Fawzi ROUIZEK, Algérie 1990-1993 : La démocratie confisquée ? In: Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, N°65, 1992. L'Algérie incertaine.
6. Lahaouari ADDI, Les partis politiques en Algérie, Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, 2005, Tome 2: Le Maghreb (N 111-112).

7. Laszlo J. NAGY , Les partis politiques dans le mouvement national : le cas de l'Algérie et la Tunisie, In: Cahiers de la Méditerranée, N° 41,1990.

8. Mohamed Cherif FERDJANI, Islam ; démocratie et sécularisation, In: Gouvernabilité et Démocratie, Med 2006.

9. Mohamed HARBI, Culture et démocratie en Algérie : retour sur une histoire, in : le mouvement social 2007/2 ; N° 219-220.

10. Myriam AIT AOUDIA, La naissance du Front Islamique du Salut: une politisation conflictuelle (1988-1889), In: Critique Internationale, N° 30 , Janvier-Mars 2006.

11. Ouali ILIKOUD, FFS et RCD : Partis nationaux ou partis kabyles, in Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, N° 111-112.

12. Pierre MONBEIG, Une opposition politique dans l'impasse, le FFS de Hocine Ait Ahmed, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, n° 65, 1992.

ثالثا- باللغة الانجليزية:

1. Amel BOUBEKEUR, Political Islam in Algeria, Centre of European Policy Studies, CEPS Working Document N° 268/May 2007.
2. Amel BOUBEKEUR, Salafism and Radical Politics in Post conflict Algeria, Carnegie Middle East Centre, N° 11, September 2008.
3. Cathy LLOYD, Multi-causal Conflict in Algeria: National Identity, Inequality and Political Islam, Working Paper N° 104, Queen Elizabeth House, April 2003.
4. Zola SONKOSI, The role of Islamic Fundamentalism in Algeria, South African Journal of Military Studies, Vol 28, N° 2, 1998.

أطروحات الدكتوراه

باللغة العربية:

- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، سنة 1994.

ب- باللغة الفرنسية:

- Issaka SOUARE, Les partis politiques de l'opposition en Afrique de l'ouest et leur quête pour le pouvoir d'Etat : les cas du Bénin, du Ghana et de la Guinée, Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Université du Québec, Montréal, Juin 2010.

ج- باللغة الانجليزية:

- Michael. J WILLIS, The development of the Islamist movement in Algeria, thesis, University of Durham, United Kingdom, 1995.

مذكرات الماجستير

- Mounzir Al SHATER, Female participation in politics in Algeria, Master's Thesis in Business Administration in Public Governance, University of Modul, Vienna, April 2013.

المداخلات المقدمة في الملتقيات والندوات والأيام الدراسية

أولا- باللغة العربية:

- العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للندوة الجهوية التي نظمت بجامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، أيام 18-19 ماي 1999، عمان الأردن.

ثانيا - باللغة الفرنسية:

1. Guermia RACHEDI, Le défi du Pouvoir algérien pour une transition démocratique pacifique, in: IX Congrès mondiale du droit constitutionnel, défis constitutionnels globaux et locaux, AIDC et l'institut de droit public et international de l'Université d'Oslo, 16 -20 juin 2014, Oslo, Norvège.
2. Louis MARTINEZ, Islamisme et nationalisme: Ruptures et continuités, VII congrès de l'Association Française des Sciences Politiques, Table-ronde n°4, « La radicalisation en politique », Lille, 18- 21 septembre 2002.

الوثائق الالكترونية

باللغة العربية:

1- صلاح نيوف، نظرية الأحزاب السياسية، مقال الكتروني، الرابط:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4200605/arabic/6%201 0ahzab.htm اطلع عليه يوم: 16-06-2014.

2- عزوز محمد عبد القادر ناجي، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي)، الحوار المتمدن-العدد: 2610 ، بتاريخ:08-04- 2009، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168099، اطلع عليه يوم: 11-04-2011.

3- سليم اللويزي، الظاهرة الحزبية بالمغرب: التجمع الوطني للأحرار نموذجا، في : الحوار المتمدن، العدد 2674، بتاريخ 11-06-2009، على الرابط الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174793 اطلع عليه يوم: 12-04-2013.

4- محمد هناد، الجزائر: الانتقالية من الأحادية إلى التعددية الحزبية، على الرابط : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798722&eid=7780 ، اطلع عليه يوم: 15-03-2012.

باللغة الفرنسية:

1- La Toupie :le dictionnaire politique, Le parti Unique, sur le lien : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Parti_unique.htm , consulté le : 19-03-2014.

2- La Toupie :Le dictionnaire politique, Le bipartisme, sur le lien : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Bipartisme.htm, consulté le 16-03-2013.

3- Le bipartisme, le multipartisme et le tripartisme, cours de droit, sur le lien : http://www.cours-de-droit.net/le-bipartisme-le-multipartisme-et-le-tripartisme-a121606214 , consulté le : 19-03-2013.

4- La Toupie :le dictionnaire politique, le multipartisme, sur le lien : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Multipartisme.htm , consulté le : 15-03-2013.

5- Lounis AGGOUN et Jean-Baptiste RIVOIRE, Analyse d'Octobre 1988 en Algérie, Extrait de Françalgérie, crimes et mensonges d'États, La Découverte, Paris, 2004 (édition de poche : La Découverte, Paris, 2006). Sur le lien : http://www.algeria-watch.org/fr/article/hist/88/analyse_aggoune_rivoire_2.htm, consulté le :18.02.2016.

6- Benjamin STORA, Octobre 1988 : une nouvelle histoire commence en Algérie, le 07 Octobre 2008, sur le lien: https://blogs.mediapart.fr/benjamin-stora/blog/071008/octobre-1988-une-nouvelle-histoire-commence-en-algerie, consulté le 10 avril 2016.

7- Ait Ahmed ou la personnification d'une contradiction permanente entre les idéaux et principes démocratiques défendus et la portée réelle des actes, Le Vénissian, publié le 23 Janvier 2016, sur le lien : http://levenissian.fr/Ait-Ahmed-ou-la-personnification-d-une-contradiction-permanente-entre-les , consulté le 13.02.2014.

باللغة الانجليزية:

- Daniel PIPES, Islam and Islamism - Faith and Ideology, National Interest, Spring 2000, link : http://www.danielpipes.org/366/islam-and-islamism-faith-and-ideology , consulted in: 14-04-2016.

التقارير

باللغة العربية:

- الإسلامية العنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة، التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) القاهرة-بروكسل، 30 جويلية 2004.

باللغة الفرنسية:

1. Laurent MARION et Michel PATERNOTRE, Rapport sur l'évaluation du cadre pour organiser les élections en Algérie, Democracy Reporting International, Berlin, Allemagne.
2. Madjid BENCHIKH, L'organisation du système politique, Dossier n° 13, Comité Justice pour l'Algérie, Mai 2004.
3. Salima MELLAH, Le mouvement Islamiste Algérien entre autonomie et manipulation, Dossier N° 19, Comité Justice pour l'Algérie, Mai 2004.

فهرس

إهداء.....03

مقدمة.....04

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية.....08

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.....08

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية.....09

الفرع الأول: التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية.....09

أولا: التعريف اللغوي للحزب السياسي 10

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للحزب السياسي.....11

ثالثا: التعاريف الفقهية للحزب السياسي.....12

الفرع الثاني: تمييز الأحزاب السياسية عن المفاهيم المرتبطة بها.....18

أولا: تمييز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط.....18

ثانيا: تمييز الأحزاب السياسية عن الجمعيات.....19

ثالثا .تمييز الأحزاب السياسية عن النقابات.....19

الفرع الثالث: وظائف الأحزاب السياسية، وسائل عملها وأهدافها.....19

أولا. وظائف الأحزاب السياسية.....20

ثانيا. وسائل عمل الأحزاب السياسية.....24

ثالثا. أهداف الأحزاب السياسية.....27

المطلب الثاني: تصنيفات الأحزاب السياسية والنظم الحزبية.....29

الفرع الأول: تصنيفات الأحزاب السياسية.....29

أولا .الأصناف الرئيسية للأحزاب السياسية.....29

ثانيا. التصنيف الإيديولوجي للأحزاب السياسية.....33

الفرع الثاني: أنماط النظم الحزبية.....34

أولا. نظام الحزب الواحد.....35

ثانيا. نظام الثنائية الحزبية.....39

ثالثا. نظام التعددية الحزبية.....43
الفصل الثاني: ارتباط الأحزاب في الجزائر بتغيرات النظام السياسي.....47
المبحث الأول: النضال السياسي الجزائري كنواة للعمل الحزبي.....48
المطلب الأول: النشاط السياسي في عهد الاستعمار.....48
الفرع الأول: الحركات السياسية 49
أولا- حركة الشباب الجزائري.....49
ثانيا- كتلة الجزائريين المنتخبين.....49
ثالثا- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... 50
رابعا- الحزب الليبرالي.....52
خامسا- كتلة المحافظين.....52
الفرع الثاني: تجربة الحركة الوطنية الجزائرية.....53
أولا- نجم شمال إفريقيا.....53
ثانيا- حزب الشعب الجزائري.....54
ثالثا-الحزب الشيوعي الجزائري.....56
رابعا-حزب أحباب البيان وأصدقاء الحرية.....56
خامسا-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....57
سادسا-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.....57
المطلب الثاني: النشاط السياسي في عهد الاستقلال.....64
الفرع الأول: حزب جبهة التحرير الوطني: النشأة والتطور.....64
أولا- نشأة حزب جبهة التحرير الوطني.....65
ثانيا- طبيعة حزب جبهة التحرير الوطني وتنظيمه.....66
الفرع الثاني: تبني الأحادية الحزبية وتداعياتها على النظام السياسي الجزائري..... 68
أولا: حزب جبهة التحرير الوطني: الحزب- الدولة.....69
ثانيا: طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية الحزبية.....75
المبحث الثاني: التجربة الحزبية في ظل التعددية..... 79

المطلب الأول: الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية.....80
الفرع الأول: عوامل التحول نحو التعددية السياسية.....80
أولا-العوامل المحلية-الداخلية.....81
ثانيا- العوامل والمؤثرات الخارجية.....84
ثالثا-أحداث 05 أكتوبر 1988 وتداعياتها.....85
الفرع الثاني: أسس ومظاهر التعددية السياسية.....89
أولا: الأسس الدستورية للتعددية السياسية.....89
ثانيا- الأسس القانونية للتعددية السياسية 91
المطلب الثاني: إفرازات الانفتاح السياسي وأثره على استقرار النظام..... 93
الفرع الأول الجمعيات ذات الطابع السياسي 94
أولا: الحركة الإسلامية في الجزائر.....94
ثانيا: التيارات السياسية المختلفة.....98
الفرع الثاني: تداعيات الانفتاح السياسي.....112
أولا: فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ.....113
ثانيا: وقف المسار الانتخابي وتداعياته.....116
الفرع الثالث: بوادر العودة إلى المسار الديمقراطي.....126
أولا: التعددية الحزبية بموجب دستور 1996.....127
ثانيا: الخارطة الحزبية الحالية بعد سنة 2012.....139
خاتمة.....145
قائمة المراجع.....148
الفهرس.....160

المؤلف في سطور

الدكتور ذبيح حاتم من مواليد 16 نوفمبر 1980 زاول دراسته بمدينة مقرة كافة الأطوار حصل على شهادة البكالوريا شعبة العلوم سنة 1999 ثم على شهادة الليسانس في الحقوق عام 2006 ثم شهادة الماجستير في القانون العام تخصص الدولة والمؤسسات العمومية عام 2009 استفاد من منحة دراسية بجامعة نيس الفرنسية سنة 2008 في إطار برنامج MED-CAP-ACCEUIL ممول من قبل النواحي الفرنسية، ثم حصل على شهادة دكتوراه العلوم في القانون العام سنة 2017 ثم شهادة التأهيل الجامعي سنة 2019، حاليا يشغل منصب أستاذ محاضر قسم "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة أستاذ القانون العام والمصطلحات القانونية (انجليزية) وذلك منذ سنة 2010، له العديد من المداخلات العلمية وعدد معتبر من المقالات المنشورة باللغات الثلاث

ISBN 978-9969-506-64-8

دار بصمة علمية